

مواقف الأحزاب الإسرائيلية تجاه مشاريع التسوية السلمية

إعداد

توفيق عزات ساق الله

المشرف

الدكتور غازي الربابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع... التاريخ ٩/٧/١٨

كانون الثاني ٢٠١٢

أنا الطالب: خليفة بن خالد بن محمد بن عبد الله الرقم الجامعي: ٨٠٩٠٧٤٧
التخصص: العلوم الإسلامية الكلية: الاسلام

مواقف الأفاضل على الامتحان أعلى تحامينا مع التوفيق السديد

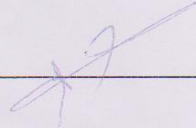
توقيع الطالب:  الأساتذة:   

تتعمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسائل
التوقيع... التاريخ ١٨/٧/٢٠١٤

نموذج ب

نوقشت هذه الرسالة " مواقف الأحزاب السياسية الإسرائيلية تجاه مشاريع التسوية السلمية " يوم الأربعاء 26 / 12 / 2011.

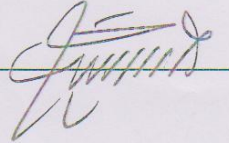
أعضاء اللجنة



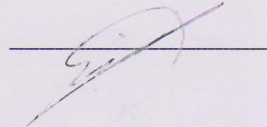
الدكتور غازي إسماعيل الربابعة (مشرفاً)
أستاذ مشارك - علاقات دولية



الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع (عضواً)
أستاذ - علاقات دولية



الأستاذ الدكتور عبدالقادر فطيحي الطائي (عضواً)
أستاذ - علاقات دولية



الدكتور محمد حمد القطاطشة (عضو خارجي)
أستاذ - جامعة مؤتة

تعتد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع..... التاريخ ٢٠١٨/٧/٤

إهداء

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح..... أبي لك كل التجلي والاحترام

إلى والدتي الغالية التي لم تألُ جهداً في تربيّتي وتوجيهي ويا من علمتني الصمود مهما
تبدلت الظروف.. أُمّي

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق

ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم

لإرضائي والعيش في هناء

إخوتي

أحبكم حبا لو مر على أرض قاحلة
لتفجرت منها ينابيع المحبة

أصدقائي

الذين لم ولن أنساهم أبداً

لكم مني

كل شكر وامتنان ومحبة ووفاء

أقدم هذا العمل .

والشكر والتقدير

فالحمد والشكر لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أرى لزاما عليّ أن اتقدم بالشكر والتقدير الى أستاذي الفاضل الأستاذ
الدكتور غازي اسماعيل الربابعة عرفانا لما قدمه لي من عون ومساعدة
في انجاز هذه الرسالة.

كما يسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة، على
تشریفهم لي بمناقشة هذه الرسالة، وإلى كل من ساهم بالعون والمساعدة لي
في تقديم هذه الرسالة وأخص بالذكر أصدقائي.

رقم الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ز	ملخص الرسالة باللغة العربية
١	المقدمة
٣	الإطار العام للدراسة
٧	مصطلحات الدراسة
٨	الفصل الأول الأحزاب الإسرائيلية قبل قيام الدولة
٩	المبحث الأول: النظام السياسي الإسرائيلي
١٠	• المطلب الأول: تطور النظام السياسي الإسرائيلي
١٥	• المطلب الثاني: النظام الانتخابي
٢٠	• المطلب الثالث: السلطات الثلاث في إسرائيل
٢٨	المبحث الثاني: الأحزاب الإسرائيلية قبل قيام الدولة
٢٩	• المطلب الأول: السمات العامة للأحزاب الإسرائيلية
٣١	• المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب الإسرائيلية
٣٣	• المطلب الثالث: الأحزاب الدينية
٣٩	• المطلب الرابع: الأحزاب اليسارية
٤٤	الفصل الثاني الأحزاب الإسرائيلية بعد قيام إسرائيل
٤٥	المبحث الأول: الأحزاب الإسرائيلية بعد قيام إسرائيل (بعد عام ١٩٤٨)
٤٦	• المطلب الأول: الأحزاب اليسارية
٥٤	• المطلب الثاني: الأحزاب اليمينية
٦٤	• المطلب الثالث: الأحزاب الدينية
٦٩	• المطلب الرابع: الأحزاب العربية
٧٤	الفصل الثالث مواقف الأحزاب الإسرائيلية من مشاريع التسوية السلمية
٧٥	المبحث الأول: تطور موقف حزب العمل من مشاريع التسوية السلمية
٧٦	• المطلب الأول: المرحلة الأولى (١٩٤٨-١٩٦٧)
٨٠	• المطلب الثاني: المرحلة الثانية (١٩٦٧-١٩٧٧)

٨٣	• المطلب الثالث: كامب ديفيد (١٩٧٧-١٩٨٧)
٨٩	• المطلب الرابع: المرحلة الرابعة مرحلة فك الارتباط (١٩٨٨-١٩٩٣)
٩٢	• المطلب الخامس: المرحلة الخامسة مرحلة اتفاقات أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٩)
٩٨	• المطلب السادس: المرحلة السادسة مرحلة الانتفاضة الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٩)
١٠٢	المبحث الثاني: موقف حزب الليكود من مشاريع التسوية السلمية
١٠٢	• المطلب الأول: المرحلة الأولى مرحلة نشوء الدولة (١٩٤٨-١٩٧٧)
١٠٦	• المطلب الثاني: مرحلة اتفاقات كامب ديفيد من (١٩٧٧-١٩٩٢)
١١٣	• المطلب الثالث: مرحلة اتفاقات أوسلو من عام (١٩٩٢ - ٢٠٠٥)
١١٨	• المطلب الرابع: مرحلة مؤتمر انابوليس من عام (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩)
١٢٠	المبحث الثالث: تطور موقف حزب كاديما من مشاريع التسوية السلمية
١٢١	• المطلب الأول: ظهور حزب كديما على الساحة السياسية الإسرائيلية
١٢٢	• المطلب الثاني: موقف حزب كديما من مشاريع التسوية السلمية
١٢٨	الخاتمة
١٢٩	الاستنتاجات
١٣٢	التوصيات
١٣٣	قائمة المراجع
١٤٢	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

مواقف الأحزاب الإسرائيلية تجاه مشاريع التسوية السلمية

إعداد

توفيق عزات توفيق ساق الله

المشرف

الدكتور غازي الربابعة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مواقف الأحزاب الإسرائيلية، وتأثيراتها على مشاريع التسوية السلمية، وذلك من خلال الوقوف على أهم المواقف المتعلقة بالتسوية، وخصوصاً مواقف الأحزاب الرئيسية على الساحة السياسية الإسرائيلية (العمل، الليكود، كديما)، إذ تتأثر عملية التسوية السلمية بشكل مباشر بمواقف وبرامج هذه الأحزاب.

انطلقت هذه الدراسة من فرضية أن للأحزاب السياسية الإسرائيلية الدور الأهم في رسم المواقف الإسرائيلية تجاه مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

استخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي من أجل تسليط الضوء على نشأة الأحزاب قبل وبعد قيام إسرائيل إضافة إلى الإشارة لأهم المفاصل التاريخية التي مرت بها الأحزاب الإسرائيلية وأهم المواقف التي تبنتها هذه الأحزاب خاصة فيما يتعلق بمشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، كما استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي للتطرق إلى برامج وأهداف الأحزاب الإسرائيلية من أجل الوقوف على ما يميز كل حزب عن الآخر تجاه مشاريع التسوية السلمية.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن غالبية الأحزاب السياسية الإسرائيلية هي أحزاب صهيونية سابقة على قيام الدولة تؤمن بالفكر الصهيوني، كما أنها قد أسهمت في المشروع الصهيوني في بناء الدولة الإسرائيلية، وأن غالبية هذه الأحزاب لها موقف ثابت تجاه قضية القدس من حيث عدم التقسيم وأنها عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة، وترى الأحزاب أن السلام يجب أن يقوم على أمن إسرائيل بالأساس وعدم السماح في إقامة دولة فلسطينية، والسماح في إقامة حكم ذاتي للسكان وليس للأرض.

المقدمة:

تعد الأحزاب السياسية في إسرائيل من أهم مواطن صنع القرار فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية، كون أن الحكومات تتشكل من خلال الأحزاب في الكنيست، إذ أن لكل حزب من الأحزاب السياسية الإسرائيلية برنامج الانتخابي الذي يسعى للوصول من خلاله إلى أصوات الناخبين، والفوز في العملية الانتخابية وتشكيل الحكومة، وأن البرنامج الانتخابي للحزب يعرض ويحدد موقفه من العملية السلمية بمختلف عناصرها؛ مثل الموقف من قضية القدس واللجئين والدولة الفلسطينية والسلام مع الدول العربية، وبالتالي تكمن أهمية دراسة الأحزاب السياسية في إسرائيل من حيث أن مبادئ وبرامج هذه الأحزاب تعد الركيزة والمحرك الأساسي في صنع المواقف السياسية لهذه الأحزاب.

إضافة إلى ذلك، فإن من أبرز المؤشرات التي تدل على أهمية الأحزاب في إسرائيل أن جميع هذه الأحزاب نشأت خارج فلسطين باستثناء بعضها، وأن الأحزاب التي نشأت فيما بعد نشأت عن طريق الانشقاقات والاندماج داخل الأحزاب، إذ شكلت عملية السلام أحد الأسباب الرئيسية في هذه الانشقاقات والاندماجات، كما أن هذه الأحزاب كانت قد سبقت قيام الدولة وهي التي مهدت لقيام الدولة.

وأبرز ما تتميز به الأحزاب الإسرائيلية هو تعددها، إذ تعكس ظاهرة تعدد الأحزاب الإسرائيلية التركيب المتناقض للمجتمع الإسرائيلي، والتفاوت الظاهر بين مختلف طبقاته وفئاته، فهذا المجتمع مكون من خليط متنافر من الجماعات ذات الأصول المتباعدة والاتجاهات المتباينة عنصرها دينيا وفكريا وثقافيا، وعلى الرغم من تعدد هذه الأحزاب إلا أن النظام الحزبي الإسرائيلي يدور داخل إطار الإجماع الصهيوني، والصبغة الصهيونية الأساسية الشاملة، والإيمان بأن الحركة الصهيونية حركة تحرر قومي لبعث القومية اليهودية، وتحقيق حلم الشعب اليهودي، وهجرة اليهود إلى فلسطين لإقامة الدولة اليهودية، مع السعي غير المعلن لإفراغ فلسطين من سكانها الأصليين.

كما تقوم الأحزاب الإسرائيلية -إلى جانب نشاطها السياسي- بنشاطات واسعة متعددة في المجالات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، كما تقوم بتشجيع الاستيطان، وتنظيم الجمعيات التعاونية والضمان الصحي والثقافة والتعليم والمعارف والمشاريع والصحافة، الذي أدى بدوره إلى تشجيع الإسرائيليين على الانتماء إلى الأحزاب السياسية واعتمادهم على الأحزاب في مختلف نواحي حياتهم.

لقد شرعت الأحزاب الإسرائيلية بالاهتمام في العملية السلمية بعد حرب عام ١٩٧٣، إذ لعبت التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية دوراً مهماً في تحريك عملية السلام، وأخذت الأحزاب تهتم في العملية السلمية، وتضمنها في برامجها الانتخابية خاصة الأحزاب العلمانية إذ أبدت الأحزاب اليسارية موقفاً أفضل تجاه عملية السلام، أما الأحزاب اليمينية فقد اهتمت في العملية السلمية بشكل أقل وتشدد أكبر، أما الدينية فلم تهتم في العملية السلمية. إن جميع هذه الأحزاب تتفق فيما بينها حول قضايا معينة، ولم يطرأ على موقفها تغير يذكر من هذه القضايا؛ مثل موقفها من قضية القدس واعتبارها عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة، أما بالنسبة لقضية الدولة الفلسطينية فقد حصل تجاهها تغير، إذ كان حزب العمل والليكود يرفضان إقامة الدولة الفلسطينية إلا أنهما نتيجة للتغيرات الإقليمية والدولية قد أقرّا إقامة دولة فلسطينية وفقاً لرؤية كل حزب وإمكانية السلام مع العرب.

سنتناول هذه الدراسة الكشف عن تاريخ هذه الأحزاب وتطوراتها، وتحليل مواقف الأحزاب الرئيسية على الساحة السياسية الإسرائيلية (العمل، الليكود، كديما) من مشاريع التسوية السلمية من خلال المبادئ والبرامج التي طرحتها هذه الأحزاب.

الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التغيرات التي طرأت على مسيرة الأحزاب الإسرائيلية قبل نشوء الدولة وبعد نشوء الدولة، ودور هذه التغيرات في التأثير على برامج وسياسات هذه الأحزاب خاصة تلك التي وصلت إلى مراكز صنع القرار في إسرائيل، والتباين في مواقفها إزاء مشاريع التسوية السلمية. ولتوضيح مشكلة الدراسة فإنها تسعى للإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما الذي يميز الأحزاب الإسرائيلية عن غيرها من الأحزاب؟
٢. ما هي أهم الأحزاب في إسرائيل؟
٣. ما هي برامج الأحزاب السياسية في إسرائيل وبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها؟
٤. ما هو موقف الأحزاب إزاء مشاريع التسوية السلمية ودورها فيها؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في كونها تستعرض كيفية نشوء الأحزاب السياسية في إسرائيل وتطورها، وأهم الرؤى التي تتبناها لما له من علاقة كبيرة في التأثير على صنع القرار السياسي، وخاصة في مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، ومن الجدير بالذكر أن التجربة الحزبية في إسرائيل لها خصوصية تتميز عن التجارب الحزبية الأخرى، وذلك أنها ظهرت قبل قيام الدولة وأسهمت في قيامها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسيرة وتطور الحياة السياسية في إسرائيل من خلال التركيز على الأحزاب الإسرائيلية، ومواقف الحكومات المتعاقبة تجاه مشاريع التسوية السلمية، وبصورة عامة فإن أهم أهداف هذه الدراسة هي:

١. التعريف بنشأة وتطور الحياة الحزبية في إسرائيل.
٢. التعرف على تأثير الأحزاب في إسرائيل على عملية صنع القرار.
٣. بيان أهم الأهداف والبرامج التي تتبناها الأحزاب الإسرائيلية.
٤. التعرف على مواقف الحكومات المتعاقبة حول مشاريع التسوية السلمية وتحليل هذه المواقف، وعلى ماذا بنيت هذه المواقف، ودور الأحزاب في التأثير على هذه المواقف.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج التاريخي، وذلك من أجل تسليط الضوء على نشأة الأحزاب قبل وبعد قيام إسرائيل، إضافة إلى الإشارة لأهم المفاصل التاريخية التي مرت بها الأحزاب الإسرائيلية وأهم المواقف التي تبنتها هذه الأحزاب، خاصة فيما يتعلق بمشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

كما تُفيدُ الدراسة من المنهج التحليلي، إذ تسعى الدراسة للتطرق إلى برامج وأهداف الأحزاب الإسرائيلية من أجل الوقوف على ما يميز كل حزب عن الآخر.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية في إسرائيل، إذ تطرقت هذه الدراسات إلى الجذور التاريخية لهذه الأحزاب كما تناولت مراحل تطورها وأبرز ما تسعى هذه الأحزاب إلى تحقيقه على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي، ومن هذه الدراسات ما هو منشور في مجلات دوليه وأخرى ضمن جهود علمية ومؤتمرات وأوراق بحثية صادرة عن مراكز دراسات أو منشورات جامعية.

وضمن رسالة جامعية لنرمين يوسف غوانمة بعنوان "الأحزاب الإسرائيلية في إسرائيل ودور حزب العمل في السياسة الإسرائيلية (١٩٤٨-١٩٧٧)" تناولت الكاتبة مسيرة وتطور الأحزاب في إسرائيل، كما ركزت الدراسة على حزب العمل الذي يعد أهم الأحزاب في إسرائيل؛ لكونه الحزب الذي قاد مسيرة بناء دولة إسرائيل.

وضمن ورقة بحثية بعنوان "حلقة بحث عن الأحزاب الإسرائيلية" تم تناول أهم التيارات في إسرائيل وقد حاولت هذه الدراسة أن تضع تقسيماً لأبرز الأحزاب في إسرائيل وفق هذه التيارات مع التطرق إلى هذه الأحزاب والتعريف بها.

وفي دراسة للدكتور رفعت سيد أحمد بعنوان "من يحكم في إسرائيل؟.... قراءة في تركيبة القوى الحزبية الحاكمة" يسلط الباحث الضوء على أهم القوى السياسية في إسرائيل، ويحاول بيان أهم البرامج والأهداف التي تتبناها هذه القوى وتسعى للوصول إليها، ومدى قدرة هذه القوى في التأثير على القرار السياسي تجاه العرب أو العالم.

وفي رسالة جامعية ليوسف صبحي الأستاذ تحت عنوان "الأحزاب السياسية العربية في إسرائيل ودورها في الكنيست (١٩٦٧-٢٠٠٩)" استعرض الباحث الخلفية التاريخية لنشوء الأحزاب العربية في إسرائيل، ودور هذه الأحزاب داخل الكنيست منذ عام ١٩٦٧ حتى وقتنا الحاضر.

وتحاول الدراسة أن تُجاوز ما توصلت إليه الدراسات السابقة من خلال دراسة وتحليل نشأة الأحزاب الإسرائيلية قبل وبعد نشوء الدولة، وتسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على برامج الأحزاب الإسرائيلية وموقفها من مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة الرئيسية على أن للأحزاب السياسية الدور الأهم في رسم المواقف الإسرائيلية تجاه مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وأن إسرائيل لا تؤمن بعملية السلام. وينبثق عن الفرضية الرئيسية عدة إفتراضات فرعية يتمثل أبرزها فيما يلي:

١. شهدت الأحزاب الإسرائيلية العديد من الانشقاقات خلال الفترة الماضية، وذلك نتيجة للخلافات الداخلية بين صفوفها خاصة حول التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.
 ٢. تعاني الأحزاب العربية داخل إسرائيل من ضغوط كبيرة تحد من تأثيرها في عملية صنع القرار.
- وبغية ذلك تأتي الدراسة لمناقشة مواقف الأحزاب السياسية الإسرائيلية تجاه مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

مصطلحات الدراسة

- الاشكناز: هم اليهود الذين ترجع أصولهم إلى أوروبا الشرقية، وفيما بعد أصبح يطلق أيضا على اليهود الأوروبيين بشكل عام، ويتميز اليهود الاشكناز بتكلم اللغة اليديشية التي تطورت من لغة ألمانية قديمة، إلا انه لم يعد هناك من يتكلم هذه اللغة سوى عدد قليل(١).
- السفارديم: هم اليهود الشرقيين الذين نزحوا من البلاد العربية والإسلامية ، ويشكل اليهود السفارديم غالبية سكانية في إسرائيل؛ إلا أنها غير ممثلة على نحو متكافئ مع اليهود الاشكناز(٢).
- الهستدروت: اختصار لـ (الاتحاد العام للعمال اليهود) الذي تأسس عام ١٩٢٠، وهي منظمة قامت على أساس تحسين أوضاع العمال الاجتماعية والاقتصادية؛ على اعتبار أنها تنظيم نقابي، ويعتبر الهستدروت احد أهم جماعات الضغط في النظام السياسي الإسرائيلي؛ غدت لعبت دورا هاما ومسيطرًا في حقيقة وجود إسرائيل ذاتها كمجتمع ودولة(٣).
- البيشوف: وهي مستعمرة تعاونية غير زراعية تأسسها المنظمة الصهيونية العالمية التي تقوم بتقديم البنية التحتية والمساكن والصناعات الأساسية وتعطي هذه المستعمرة إلى مجموعة من مجموعات الاستيطان لتشكل تعاونية لها أنظمتها الداخلية و يجب أن يوافق أعضاء المستعمرة على دخول الجدد ضمن فترة اختباريه مدتها سنة كاملة(٤).
- الكيبوتس : وهو عبارة عن شكل من أشكال الاستيطان الزراعي الاشتراكي أو الزراعي- الصناعي يقوم على المشاركة في التملك والعمل الذاتي دون الحاجة لعمال بالأجرة مع تأكيد المساواة في الإنتاج والاستهلاك , يتراوح عدد سكان الكيبوتس من ١٠٠٠-١٥٠٠ نسمة , ومساحة تتراوح بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ دونم , والعمل في الكيبوتس إجباري والحياة فيه أشبه بالحياة العسكرية , وإلى جانب الوظائف العديدة للكيبوتس فإن له وظيفة أمنية مميزة(٥).

(١) المسيري، عبدالوهاب، من هو اليهودي؟، دار الشروق، القاهرة، (١٩٩٧)، ص ٣٥-٣٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٦.

(٣) سالم، محمد، الديمقراطية المزعومة في إسرائيل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الهرم، (٢٠٠٢)، ص ٩٦-٩٧.

(٤) المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية والقطاع، انظر: <http://www.rewity.com/vb/t3709.html>

(٥) نفس المرجع.

الفصل الأول

الأحزاب الإسرائيلية قبل قيام إسرائيل

المبحث الأول

النظام السياسي الإسرائيلي

هنالك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم النظام السياسي، ومنها تعريف لجبرايل الموند (Gabriel Almond) الذي يصف النظام السياسي على أنه " نظام التفاعلات الذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف في جميع المجتمعات المستقلة، سواء أكانت الوظائف التي يؤديها النظام ترتبط بالداخل الاجتماعي أو ترتبط بتنظيم علاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى، ويمارس النظام السياسي تلك الوظائف باستخدام القسر المادي أو بالتهديد باستخدامه سواء أكان استخدامه شرعياً أو استبدادياً"^(١).

ويمكن أيضاً تعريف النظام السياسي على أنه نظام الحكم القائم على وجود السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، إذ تعمل هذه السلطات على صنع القرار وتنفيذه، بما يضمن الحفاظ على مصالح الدولة العليا. وتختلف الأنظمة السياسية من دولة إلى أخرى وفق طبيعة ومعايير العلاقة التي تقيمها السلطات الثلاث فيما بينها، فهناك النظام البرلماني والنظام الرئاسي والنظام المختلط الذي يمزج بين ما هو برلماني وما هو رئاسي^(٢).

(١) سلامة، جمال، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية، القاهرة، دار النهضة العربية، (٢٠٠٧) - ص ٢٢.

(٢) نويري، محمد، النظام السياسي في إسرائيل، (٢٠٠٩)، انظر:

المطلب الأول: مراحل تطور النظام السياسي الإسرائيلي

لقد تبلور النظام السياسي الإسرائيلي في ظل غياب دستور مكتوب يحدد أسس نظام الحكم، ويضع الإطار الدستوري الشرعي والفكري الذي تقف عليه أسس الدولة، خصوصاً في الدول التاريخ القصير التي تتركب من مجموعات كثيرة كما هو الحال في إسرائيل^(١)، ويعود غياب الدستور في إسرائيل لأسباب قد تؤدي إلى نشوب خلافات حادة بين الاتجاهات السياسية العلمانية والدينية، إذ إن الأحزاب الدينية تدفع لأن تكون التوراة مصدر التشريع في أي دستور إسرائيلي وهذا ما يرفضه العلمانيون، إضافة إلى ذلك هناك أمور متعلقة بالحدود الجغرافية للدولة الإسرائيلية التي لم تتضح معالمها حتى الآن، عدا عن طبيعة العلاقات الداخلية والخارجية سواء مع يهود العالم والصهيونية، أو حتى مع الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وتقاديا لذلك لم يتم الإعلان عن دستور مكتوب في إسرائيل وتم الاكتفاء بنصوص وثيقة الاستقلال التي بدورها توحى الروح للقوانين التي يقرها الكنيست^(٢).

الدستور: هو مجموعة القواعد القانونية التي يتحدد بها شكل الدولة، ونظامها السياسي، بجزئياته: المبادئ الأساسية والأهداف العليا للمجتمع، الكيان العضوي والوظيفي للمؤسسات السياسية الرسمية في الدولة، علاقات هذه المؤسسات بالمحكومين، فضلاً عن علاقة هذه المؤسسات ببعضها البعض.

والدساتير إما أن تكون مكتوبة أو أن تكون عرفية، كما إن منها ما هو جامد- لا يجوز تعديله إلا عن طريق هيئة تختلف عن الهيئة التشريعية العادية وباتباع أوضاع تختلف عن الأوضاع التي تتبع في تعديل القوانين العادية-، ومنها ما هو مرن حيث تستطيع الهيئة التشريعية العادية تعديله بالطريقة التي تنقح بها القوانين العادية. وغني عن البيان أنه لا يوجد دستور مكتوب في وثيقة واحدة في "إسرائيل"، وإنما مجموعة "قوانين أساسية" ذات طبيعة دستورية لا يمكن تعديلها إلا بأغلبية ثلثي أعضاء الهيئة التشريعية^(٣).

(١) مكليبر، دودي، مؤسسات ومراحل سياسية في إسرائيل.

http://www.crossing-borders-program.org/Israel_Articles_WideAudience

(٢) خليفة، أحمد، وآخرون، إسرائيل: دليل عام ٢٠٠٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (٢٠٠٤)، ص ١٣-١٥.

(٣) بدوي محمد، موسى ليلي، النظم والحياة السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، (١٩٩١)، ص ٧٦-٧٧.

ولم يتم في إسرائيل حتى اليوم وضع دستور للدولة، ولا زالت المناقشات حول هذا الموضوع تدور بشكل كبير في داخل الكنيست، على عكس الدول التي قامت ونشأت وكان أول ما قامت به تلك الدول وضع دستور للبلاد.

كان زعيم الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل من المؤمنين بأهمية وجود الدستور، ورأى هرتزل ضرورة تكوين لجنة من رجال القانون لصياغة أفضل دستور عصري يكون ذا طبيعة مرنة معتدلة، يهتم بتنظيم أمور الدولة وكيفية تعاملها مع مواطنيها ويحدد حقوق المواطنين وحرياتهم. ترجع فكرة وضع دستور للدولة في عام ١٩٤٧، أي قبل إعلان قيام إسرائيل إذ عينت اللجنة التنفيذية لفاد لؤمي الجمعية العامة للجماعة اليهودية في فلسطين خلال الانتداب لجنة برئاسة زيرح وارهافتنج لدراسة موضوع مشروع للدستور(٢).

وعندما أقرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ١٢٩ / ١١ / ١٩٤٧ مشروع التقسيم ضمنته إلزاما على كل من الدولتين اليهودية والعربية بأن تقوم كل منها بوضع دستور حديث يضمن حقوق الأفراد والأقليات في البلاد، كما ويضمن حماية الأماكن المقدسة، واستنادا إلى هذا الإعلان عمدت الوكالة اليهودية في ٣٠ / ١١ / ١٩٤٧ إلى تشكيل لجنة فقهاء من القانون برئاسة ليوكوهن لصياغة مشروع دستور ليعرض على الجمعية التأسيسية حين انعقادها(١).

(1) Zidon.A, Keneset, The Porlumentis Rul.Herzt Press, New York, (1967),p 285.

(٢) أبو جابر، كامل، نظام دولة إسرائيل: إطار القرار السياسي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، (١٩٧٣)، ص ٤١-٤٢.

وعرض هذا المشروع على الحكومة المؤقتة التي تألفت بموجب إعلان (قيام إسرائيل)، وقامت هذه الحكومة بدورها بنشر المشروع يوم ٩ كانون الأول ١٩٤٨ بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات وأهم المبادئ التي تضمنها مشروع الدستور التي تركز عليها الدولة الإسرائيلية وهي:

- ١ - اللغة العبرية هي اللغة الرسمية .
- ٢ - أن تتخذ الدولة شكلا دستوريا جمهوريا.
- ٣ - الأخذ بالنظام البرلماني .
- ٤ - يكون رئيس الجمهورية ذا سلطات محدودة ويُنتخب من قبل البرلمان.
- ٥ - وزارة ذات اختصاصات واسعة تتألف من أعضاء البرلمان.
- ٦ - برلمان يمثل السلطة العليا وقمة التنظيم السياسي.
- ٧ - الأخذ بنظام المجلس الواحد فيما يتعلق بالبرلمان.
- ٨ - الأخذ بنظام المجلس الواحد فيما يتعلق بالانتخابات.
- ٩ - منح المحاكم القضائية حق رقابة دستورية القوانين.
- ١٠ - النص على الصبغة العالمية اليهودية الدولة؛ أي أن تكون دولة إسرائيل دولة للأفراد اليهود في جميع أنحاء العالم.(١)

(١) السعدي، غازي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، (١٩٨٩)، ص

وبعد اختيار المجلس المؤقت للدولة، قام هذا المجلس بتشكيل لجنة دستورية تتكون من ثمانية أعضاء. وقد عرضت هذه اللجنة في تقريرها أن مهمتها هي تجميع ودراسة ووضع قائمة تخص التوصيات، وإعداد مسودة دستور تُقدّم إلى الجمعية التأسيسية للنظر فيها وعندما جرت الانتخابات الأولى للكنيست في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٤٩ قدمت ثلاثة اتجاهات بخصوص وضع دستور، وهي :

الاتجاه الأول : يميل إلى وضع دستور كامل دون انتظار أن يتولى الكنيست الأول الصياغة الكاملة لتنظيم العلاقة بين السلطات وتنظيم الأوضاع الدستورية للدولة الجديدة.

الاتجاه الثاني: يطالب بتأجيل ذلك إلى فترة لاحقة دون رفض فكرة وضع دستور، وذلك باعتبار أن الظروف ليست ملائمة لإرساء الصيغة النهائية لوضع دستور.

الاتجاه الثالث : اتخذ موضع الوسط، حيث أوضح أنه من الضروري البدء في التوجه إلى وضع مجموعة من القوانين على أن يمثل كل قانون فصلاً مستقلاً، وبحيث تتكامل هذه الفصول ويتم وضعها في صورة نهائية يتكون من مجموعها ما سوف يحمل اسم الدستور الإسرائيلي^(١).

وفي عام ١٩٥٠، طرحت هذه الاقتراحات الثلاث للتصويت في الكنيست وحصل الاقتراح الأول على ٥٠ صوتاً مقابل ٣٩ صوتاً بالنسبة للاقتراح الثاني و ١٣ صوتاً للاقتراح الثالث، وعرف هذا الاقتراح باسم اقتراح (هراري) وهو اسم عضو الكنيست الذي ترأس قائمة هذا الاقتراح، وهو الذي وضع التقاليد الأولى في صياغة الدستور الإسرائيلي. وكان طابع هذا القرار نوعاً من التوفيق بين مختلف الاتجاهات، ولكنه في الوقت نفسه يعني أن إسرائيل لن تمتلك دستوراً مكتوباً^(٢).

وبقيت قضية الدستور معلقة، وجرى العمل بالقوانين الموروثة من عهد الدولة العثمانية والانتداب البريطاني، إذ لا يزال بعضها يطبق إلى الآن إلى جانب مجموعة التشريعات الإسرائيلية التي أصدرتها الهيئة النيابية ابتداء من عام ١٩٤٨^(٣).

(١) ربيع، حامد، من يحكم تل أبيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (١٩٧٥)، ص ١٤٥-١٤٦.

(٢) نفس المصدر، ص ١٥٢.

(٣) بدر، كاميليا، نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القدس، (١٩٨٥)، ص ٢٩.

المصادر الدستورية

تتكون المصادر الدستورية من ثلاث مجموعات, المجموعة الأولى تسمى بالقوانين الأساسية وهي تمثل الأساس الأول للهيكل الدستوري للنظام السياسي الإسرائيلي:

- ١ - قانون الكنيست الذي صدر عام ١٩٥٨.
- ٢ - قانون رئيس الدولة الذي صدر عام ١٩٦٤, ويحدد فيه اختصاصات رئيس الدولة وعملية انتخابه.
- ٣ - قانون الحكومة الذي صدر عام ١٩٦٨, ويحدد فيه كيفية تنظيم الإدارة الحكومية.
- ٤ - قانون أراضي إسرائيل الذي صدر عام ١٩٦٠, الذي يهتم بتنظيم ملكية الأراضي.
- ٥ - قانون اقتصاد الدولة الذي صدر عام ١٩٧٥؛ لتنظيم الأمور الاقتصادية.
- ٦ - قانون الجيش الذي صدر عام ١٩٧٦.

أما المجموعة الثانية فتسمى بالقوانين العادية وأهمها:

- ١ - القانون الانتقالي الصادر عام ١٩٤٩, ونص في مادته الأولى أن يطلق على الهيئة التشريعية للدولة اسم الكنيست.
- ٢ - قانون العودة الصادر عام ١٩٥٠, وينص على أنه حق على كل يهودي أن يعود إلى الأرض الإسرائيلية.
- ٣ - قانون الحقوق المتساوية للمرأة الصادر عام ١٩٥١, وينص على حق المرأة بالمساواة في جميع الحقوق.

المجموعة الثالثة صدرت من المجلس القومي وهي:

- ١ - تنظيم السلطات العامة والصادر عام ١٩٤٨.
- ٢ - التنظيم الخاص بوضع القواعد المختلفة المتعلقة بعملية الانتخاب والصادر عام ١٩٤٨.
- ٣ - التنظيم الخاص بجيش الدفاع الإسرائيلي والصادر عام ١٩٤٨. (١)

(١) ربيع , حامد، مرجع سابق، ص ١٥٤-١٥٦.

المطلب الثاني: النظام الانتخابي

تتم عملية انتخاب أعضاء الكنيست عبر انتخابات عامة وسرية ونسبية، وإن تكون البلاد دائرة انتخابية واحدة، بمعنى أن يتم الانتخاب في كل المناطق مرة واحدة وفي يوم واحد وإن يكون التصويت حسب نظام القائمة الواحدة، وينص القانون بأن يقوم الناخبون بتوزيع اقتراعهم للحزب الذي يختارونه بشكل متساوٍ. ويكون لكل ناخب الحق في التصويت لمرة واحدة، أي أن له الحق بصوت واحد فقط يعطى لقائمة من القوائم الحزبية الموجودة في الصندوق، ويكون الحزب ناجحاً بعد حصوله على عدد معين من الأصوات، أي أن عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب يساوي نسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات^(١). بحيث يكون مجموع الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة مبنية للنسبة التي حصل عليها الحزب من ١٢٠ مقعداً في الكنيست. وحين تحدد هذه النسبة فإن المرشحين يختارون طبقاً لترتيبهم في كل قائمة من القوائم التي قدمها كل حزب من الأحزاب^(٢).

وتجري الانتخابات للكنيست مرة كل أربع سنوات، وهي المدة العادية للعمل للكنيست. إلا أن الكنيست قد احتفظت لنفسها بحق سن قانون خاص تقرر بموجبه حل نفسها وإجراء الانتخابات قبل إنهاء مدة عملها، والمؤسسة المسؤولة عن إجراء الانتخابات في البلاد والمشرقة على سيرها والتي تعلن نتائجها هي "لجنة الانتخابات المركزية"، ويرأسها أحد قضاة محكمة العدل العليا، ويشترك فيها ٣٠ عضواً هم ممثلو كتل الكنيست، ومقابل كل أربع أعضاء كنيست تحصل الكتلة على عضو واحد في لجنة الانتخابات المركزية؛ أي أن تركيب هذه اللجنة يعكس قوى الأحزاب في الكنيست التي أعلنت عن حل نفسها، بمعنى أنها تركيبة سياسية. وتتفرع عن اللجنة المركزية لجان إقليمية، وعند الأخيرة تتفرع لجان مراكز اقتراع وبموجب طريقة الانتخابات النسبية المتبعة في إسرائيل يمنح الناخبون أصواتهم لقوائم مرشحين تعينها الأحزاب^(٣).

(1) Oscar Krains, Op.Cit, p.85

(2) Williams, Rushbrook, The State of Israel, Faber and Faber, London, (1957), p. 157-158

(٣) بدر، كاميليا، مرجع سابق، ص ٥٢

وتتم عملية الانتخابات بأن يقدم للناخب الإسرائيلي ورق اقتراعه وفقا لقائمة من المرشحين يقترحها الحزب السياسي أكثر مما يقترح لصالح مرشحين مستقلين، ويحصل الحزب على تفويض في الانتخابات القومية أو المحلية بشكل يتناسب مع المجموع العام من الأصوات التي حصل عليها، إذ إنه من غير العادي أن يفوز حزب ما بالأغلبية المطلقة، حيث أنه لا بد من قيام التحالفات الحزبية من أجل تشكيل ائتلاف حكومي^(١).

يعد هذا النظام الانتخابي ملائما للمجتمع الإسرائيلي لما يحتويه من اختلافات في الجنس والأصل والثقافة والأديان، فهو يسمح بتمثيل مختلف الأحزاب التي تمثل مختلف تلك الأنواع والأجناس والألوان والثقافات، ويذكر بان هذا النظام يلائم (الدولة) الإسرائيلية التي تضم عددا كبيرا من الأميين، لذا فهو يسمح لهؤلاء بحق الانتخابات، هذا مع العلم بان كثيرا من سكان إسرائيل الناخبين كانوا قد هاجروا من بلاد لم يسبق لهم فيها مزاوله حق الانتخاب، ولم يكن لهم فيها سابق خبرة بالحياة السياسية الديمقراطية. فهذا النظام ملائم لهذه الفئة بسبب بساطته ووضوحه وسهولته وفهمه، فهو يتطلب من الناخب بأن يقوم بالتصويت للقائمة التي يقدمها الحزب الذي يراه مناسبا له^(٢).

سليبات النظام الانتخابي

- ١ - يشجع على تعدد الأحزاب السياسية الإسرائيلية.
- ٢ - تشتت الأصوات وتوزيعها بين الأحزاب.
- ٣ - عدم حصول أي حزب على أغلبية مطلقة تمكنه من تأليف الوزارة الواحدة، ويعرقل إيجاد حكومات مستقرة^(٣).
- ٤ - انه يفتقد الخاصية الأساسية لكل نظام ديمقراطي وهي قاعدة الانتخابات الفرعية.
- ٥ - تسمية المرشحين على قوائم الأحزاب هي طريقة استبدادية سواء للناخب أو لمن له حق الترشيح، إذ تتم التسمية عن طريق اللجان التنفيذية للأحزاب، وعادة ما يسيطر على هذه العملية قائد الحزب.

(1) Alan Arian, Ideological Change In Israel, The Press of case Westren Reserve University Celeveland, (1968), p. 16.

(2) Bernstein, Op. Cit, p. 88-89.

(٣) غوانمة، نرمين، إسرائيل "الأحزاب السياسية وتطلعاتها"، الدار المتحدة للنشر، بيروت، (١٩٩٥)، ص ٥١.

٦ - الناخب مقيد بالقوائم الانتخابية التي تضعها الأحزاب، إذ لا يستطيع أن يقوم بأي تعديل فيها أو وضع أية أفضلية.

٧ - عمدت إسرائيل إلى اختيار طريقة المتبقي الأكبر من الأصوات في عمليات توزيع المقاعد الإضافية -الفائضة-، وتتصف هذه الطريقة بعدم عدالتها إذ أن الأحزاب الكبيرة هي التي ستنتمتع بالمقاعد المتبقية لا الأحزاب الصغيرة (١).

ينتخب أعضاء الكنيست رئيساً يدير شؤون الكنيست ويمثلها في الخارج، ويحافظ على نظام جلساتها وهو موكل بتنفيذ نظام الكنيست وتنفيذ قانون حصانة مباني الكنيست وحصانة أعضائها، ويشغل رئيس الكنيست منصب رئيس الدولة في حال غيابه أو استقالته أو وفاته، وهو مسؤول أيضاً عن جهاز الكنيست الإداري وتنفيذ ميزانية الكنيست، وللرئيس نواب يتم انتخابهم من قبل الكنيست بكامل أعضائها، ويتراوح عددهم ما بين ٢-٨ نواب، ويشكل الرئيس مع نوابه رئاسة الكنيست، وتنتظر الرئاسة في الشؤون اليومية المتعلقة بأنظمتها وتعيين جدول أعمالها، وجدول الأعمال اليومي للجلسة العامة يتم تقديمه وإقراره بناء على اقتراحات الحكومة باستثناء جلسة واحدة تعقد كل أسبوع، وتكرس لمناقشة اقتراحات أعضاء الكنيست، أي أنه باستثناء جلسة واحدة في الأسبوع فللحكومة تأثير حاسم على سير أعمال الكنيست.

واجتماع الكنيست بكامل هيئاتها يسمى الجلسة العامة للكنيست، وذلك للتمييز بينها وبين جلسات لجان الكنيست التي يشترك فيها عدد محدد من أعضاء الكنيست فقط، والأعمال الرئيسية التي تجري في الجلسات العامة هي الانتخابات على أنواعها ومناقشة عامة تجري بناء على طلب أعضاء الكنيست وبموافقة رئاسة الكنيست عليها وقراءة مشاريع القوانين والاقتراح عليها واستجواب أعضاء الوزراء وما إلى ذلك.

لقد سبق وقلنا أن الجلسة العامة هي الهيئة العليا للسلطة التشريعية، ولكن لا تجري جميع أعمال الكنيست في جلساتها العامة، بل تحيل الجلسة العامة مناقشة موضوع ما إلى لجان فرعية يتم انتخاب أعضائها في الجلسة العامة، وفي بداية عمل كل كنيست جديدة.

(١) تيم، سعيد، النظام السياسي الإسرائيلي، الأصلية للنشر والتوزيع، عمان، (١٩٨٩)، ص ٥٦-٥٧

وحيث إن الجلسة العامة تشكل منبرا لا يستطيع معالجة كل قضية تتطلب المناقشة والبت فإن الجلسة العامة للكنيسة تعتمد إلى إحالة قسم من المناقشات إلى اللجان التي يكون عدد أعضائها قليلا. وتتركز كل منها في مجال معين، وتكون نسبة القوى الكتولية في كل لجنة مماثلة بقدر الإمكان لنسبة القوى الكتولية في الكنيسة بكامل هيئاتها. تكفل كل حكومة لائتلافها أغلبية في اللجان التي تعالج مواضيع حساسة بشكل خاص كلجنة الخارجية والأمن واللجنة المالية.

لجان الكنيسة: وهناك نوعان من اللجان لجان دائمة ولجان غير دائمة (١):

لجان الكنيسة الدائمة ومهامها:

- ١ - لجنة الكنيسة : مهمتها الحفاظ على نظام الكنيسة والشؤون التي تتفرع عنه؛ كحضانة أعضاء الكنيسة والطلبات لتجريدتهم منها، وتوصيات بشأن تشكيل اللجان الدائمة واللجان الخاصة، وتعيين رؤساء لهذه اللجان، وتحديد مجالات عملها وتنسيقه، مناقشة شكاوى من ضد أعضاء الكنيسة، الاهتمام برواتب أعضاء الكنيسة، مناقشة طلبات وشؤون ليست من اختصاص أية لجنة أخرى أو لم تدرج ضمن مهام اللجان الأخرى.
- ٢ - لجنة المالية : مهامها المصادقة على ميزانية الدولة والضرائب على أنواعها الجمارك، القروض، وشؤون النقد والعملات الأجنبية، البنوك، إيرادات ومصروفات الدولة، والاتصال بمراقب الدولة.
- ٣ - لجنة الشؤون الاقتصادية : مهامها المراقبة والمصادقة على اقتراحات في مجالات التجارة والصناعة، التموين والتقنين، الزراعة، صيد الأسماك والشركات على اختلاف فروعها، والتنظيمات التعاونية والتصميم، والتنسيق الاقتصادي، تطوير امتيازات الدولة والإشراف على أملاكها، وأملاك العرب "الغائبين"، أملاك يهودية في دول معادية وأملاك يهود ليسوا على قيد الحياة.
- ٤ - لجنة الخارجية والأمن : مهمتها معالجة سياسة الدولة الخارجية والشؤون العسكرية، وكل ما يتعلق بها وبالأمن.

(١) بدر، كاميليا، مرجع سابق، ص ٥٠.

- ٥ - لجنة الداخلية والبيئة : من مهامها؛ مراقبة السلطات المحلية، التخطيط لبناء المدن، الهجرة ومنح الجنسية، صحافة واستعلامات، طوائف وأديان، ومراقبة الشرطة والسجون، والبيئة العامة.
- ٦ - لجنة العمل والرفاه الاجتماعي : ومهمتها البت في شؤون العمل، الصحة، والشؤون الاجتماعية، معالجة المصابين بحوادث عمل وغيرها.
- ٧ - لجنة الدستور والقضاء والقانون : البحث والاقتراح في دستور للدولة ووضع صيغة للقوانين الأساسية، وقوانين وأنظمة القضاء.
- ٨ - لجنة المعارف والثقافة : تراقب سياسة التعليم والعلوم والفنون والتعليم العالي، الإذاعة والتلفزيون، والسينما والتربية البدنية.
- ٩ - لجنة الهجرة والاستيعاب : مهمتها معالجة أمور الهجرة اليهودية إلى البلاد وطرق استيعاب المهاجرين.
- ويحق لكل لجنة دائمة أن تنتخب لجنة فرعية مكونة من اختصاصيين وتخلوها الصلاحيات اللازمة لتتبع في أمور ومواضيع خاصة، والغرض من اللجان الفرعية القيام بمهام محددة وبشكل موضوعي وعلمي، وهذه هي اللجان غير الدائمة (١).

(١) بدر، كاميليا، مرجع سابق، ص ٥٠-٥١.

المطلب الثالث: السلطات الثلاث في إسرائيل

أولاً السلطة التشريعية (الكنيست):

يعد الكنيست البرلمان الإسرائيلي، فهو السلطة التشريعية في نظام الحكم في إسرائيل، وهو مصدر سلطة الحكومة المسؤولة أمامه، وعليه، فالكنيست هو الهيئة المركزية في النظام السياسي الإسرائيلي، واسمه مأخوذ من لفظ "هكنيست هجدولا" الذي كان بمثابة الهيئة التشريعية لليهود في بداية عصر "الهيكل الثاني"، وقد جاء الكنيست ليحل "جمعية المنتخبين"، عبر مرحلتين انتقاليتين: الأولى؛ تأليف "مجلس الشعب" عشية انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، والثانية؛ تأليف "مجلس الدولة المؤقت" بعد إعلان قيام إسرائيل. وكانت "جمعية المنتخبين" قد أسست في ١٩ نيسان ١٩٢٠، عبر انتخابات عامة للمستوطنين اليهود في فلسطين، بمبادرة من "المجلس المؤقت" (هفاعل هزمانى) وإشرافه.

وفي اجتماع عقد في القدس ٧ تشرين الأول ١٩٢٠، أعلنت "جمعية المنتخبين" نفسها "القيادة الوطنية المستقلة لليهود في فلسطين"، وأنها "ممثلهم الوحيد في الشؤون الداخلية والخارجية"، كما أنها "المؤسسة العليا لتحسين الأوضاع الوطنية العامة لليهود في أرض إسرائيل"، وبالتالي فهي تملك الصلاحيات التشريعية والقانونية في جميع مجالات عملها. كما انتخبت الجمعية "المجلس الوطني" (هفاعل هلوّمي)، الذي كلف وضع الدستور. واعترف المندوب السامي، هربرت صموئيل بهاتين الهيئتين التمثيليتين المنبثقتين عن كنيست إسرائيل - الجمعية السياسية التي تشمل ممثلين عن جميع السكان اليهود في فلسطين بأحزابهم وطوائفهم^(١).

في آذار ١٩٤٨، اتخذ "المجلس الوطني"، بالتشاور مع "اللجنة التنفيذية" للوكالة اليهودية (فرع فلسطين)، قراراً بتأليف حكومة مؤقتة ومجلس دولة مؤقت عندما ينتهي الانتداب (١٥ أيار ١٩٤٨)، وقد تألف هذا المجلس من ٣٧ عضواً: ١٤ من "المجلس الوطني"، ١٢ من الوكالة اليهودية، ١١ من منظمات وهيئات مختلفة.

(١) جريس، صبري، وآخرون، دليل عام إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (١٩٩٦)، ص ٩٦.

ولأن الانتداب كان لا يزال قائماً، فقد أطلق على هذا المجلس مؤقتاً اسم "إدارة الشعب". وبعد إعلان قيام إسرائيل، دعي المجلس "مجلس الدولة المؤقت"، وأصبحت الإدارة "الحكومة المؤقتة"، وجرت الانتخابات العامة الأولى للجمعية التأسيسية في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩، وفي هذه الأثناء تركز اهتمام (مجلس الدولة المؤقت) على وضع التشريعات الرئيسية اللازمة لتسيير شؤون الدولة، فبدأ بإلغاء شروط "الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩"، التي تقيد هجرة اليهود إلى فلسطين وامتلاكهم الأراضي فيها، ثم وضع "نظام القانون والإدارة" (١٩٤٨)، الذي نقل صلاحيات حكومة الانتداب إلى حكومة إسرائيل، كما راح يعد لإجراء الانتخابات العامة، والقيام بإحصاء للسكان.

وبعد الانتخابات العامة ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩، التأمّت "الجمعية التأسيسية" في مبنى الوكالة اليهودية في القدس ٤ شباط ١٩٤٩، وافتتح الجلسة الأولى حاييم وايزمن، الذي كان رئيس مجلس الدولة المؤقت، ومنها انتخب يوسف شيرنستاك رئيساً للجمعية.

وفي ١٦ شباط ١٩٤٩، أقرت هذه الجمعية "قانون الانتقال"، الذي جاء مكملًا لـ "نظام القانون والإدارة" ١٩٤٨، ونص على أن الهيئة التشريعية لإسرائيل تتألف من مجلس برلماني واحد، يدعى "الكنيست"، ويضم ١٢٠ عضواً، يجري انتخابهم على أساس التمثيل النسبي. وانتخب الكنيست في تلك الجلسة حاييم وايزمن رئيساً أول لإسرائيل. وفي اليوم التالي، وبحسب قانون الانتقال، قدم بن غوريون، وبعد مشاورات مع الأحزاب الممثلة في الكنيست، قام حاييم وايزمن بتكليف دافيد بن غوريون بتأليف حكومة عادية جديدة. وفي ٨ آذار ١٩٤٩، عرض بن غوريون حكومته على الكنيست، فنالت الثقة بأغلبية ٧٣ صوتاً في مقابل ٤٥ صوتاً (١).

يتمتع الكنيست بصلاحيات واسعة في الدولة، وهذه الصلاحيات تكاد أن تشمل جميع هيئات الحكومة. والكنيست بشكل يشرف على جميع الأمور الداخلية والخارجية، له الحق في اقتراح القوانين ومناقشتها والأنظمة واللوائح في داخل الدولة والتصويت عليها، والموافقة على فرض الضرائب والرسوم وإلغائها أو تعديلها، وإقرار الميزانية العامة، ويقوم الكنيست بالإشراف على إدارة الدولة وتنفيذ القواعد الإدارية ويقوم بمناقشة سياسة الحكومة المختلفة ويقرها أو لا يقرها، وتوكل له مهمة مراقبة أعمال الحكومة من خلال حق السؤال، وحق الاستجواب، وحق التحقيق،

(١) جريس، صبري، وآخرون، مرجع سابق، ص ٩٧.

وحق الاقتراع بعدم ثقة الوزارة، ويقوم بإبرام المعاهدات وتوقيعها وتنظيم سير العلاقات الخارجية، وإقرار بعض التعيينات في بعض المناصب العليا، في حال موافقة الكنيست على قرار الحكومة بتعيين قضاة المحكمة العليا، وتعيين مراقب الدولة. وأيضاً انتخاب رئيس الدولة، وهو وحده الذي له الحق بتنحيته لفترة محدودة أو عزله من منصبه نهائياً^(١).

ثانياً السلطة التنفيذية :

تتكون السلطة التنفيذية في إسرائيل من رئيس الدولة محدود الصلاحيات ومجلس وزراء مسؤول أمام الكنيست، وتعد السلطة التنفيذية المحرك الأساسي للحياة السياسية في الدولة وتمارس نشاطاتها بناء على موافقة السلطة التشريعية (الكنيست)، ويعد رئيس الحكومة ومجلس الوزراء هم أصحاب السلطة الفعلية داخل النظام السياسي.

١ - رئيس الدولة

في ١٦ شباط عام ١٩٤٩ استحدث منصب رئيس الدولة، بموجب قانون الانتقال لعام ١٩٤٩، وقد انتخب مجلس الدولة المؤقت حاييم وايزمن أول رئيس إسرائيلي للدولة. إذ ترأس الكنيست مؤقتاً بصورة شرعية والدولة في مسائل التمثيل والاحتفال^(٢).

ولا يوجد في إسرائيل ولا في نظامها السياسي شروط واضحة يجب تحقيقها باختيار رئيس الدولة، فقانون الانتقال لعام ١٩٤٩، والقانون الخاص الذي صدر بشأن رئيس الدولة في ٣ كانون الأول ١٩٥١، لم يرد بهما مواصفات معينة أو شروط محددة، ويجب توافرها في رئيس الدولة، على أن لا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عاماً، وأن يكون مواطناً إسرائيلياً^(٣).

وللكنيست حق عزله من منصبه بأغلبية ٩٠ صوتاً، إذا سلك سلوكاً لا يتناسب مع ما يفترض أن يسلكه رئيس الدولة^(٤)، كما يحق للكنيست إعفاؤه من منصبه لأسباب صحية بأغلبية الثلثين؛ أي ما قدره ٨٠ صوتاً^(٥).

(١) ماضي، عبد الفتاح، الدين و السياسة في (إسرائيل)، مكتبة مدبولي، القاهرة، (١٩٩٩)، ص ١١٨-١١٩.

(2) Krains, Op, Cit, p124-125.

(3) Ibid, p124-125.

(٤) متولى، عبد الحميد، نظام الحكم في إسرائيل، معهد الدراسات العربية العالمية، الإسكندرية، (١٩٦٣)، ص ٢٠٢.

(٥) أبو جابر، كامل، مرجع سابق، ص ٥٧.

صلاحيات رئيس الدولة :

- ١ -يفتتح الجلسة الأولى للكنيست الجديد، من المادة رقم(١٨) من القانون الأساسي للكنيست
 - ٢ -يوقع على كل القوانين التي يقرها الكنيست والقوانين التي مرت من خلال الكنيست ما عدا القوانين التي تعود إلى الحكومة فيُصادق عليها بتوقيع من قبل رئيس الوزراء أو بأي وزير آخر من المادة رقم(٢) من القانون الانتقالي لعام ١٩٤٩ .
 - ٣ -يقبل استقالة الحكومة التي تقدم إليه من قبل رئيس الوزراء من المادة رقم (٨) من قانون الانتقال التي تقدم إليه.
 - ٤ -الرئيس يمكن له السماح والعفو أو التخفيف من العقوبة أو تبديلها ضد المجرمين من المادة رقم (١١) من القانون الأساسي.
 - ٥ -رئيس الدولة يوقع على رسائل الدول الخارجية بعد إقرارها من قبل الكنيست.
 - ٦ -يقوم الرئيس بتعيين الدبلوماسيين الإسرائيليين، ليمثلوا وزارة الخارجية ويستقبل أوراق اعتماد تمثيل الدبلوماسيين من الدول الخارجية، ويصدق على تعيين السفراء(1).
- ولرئيس الدولة الحصانة واسعة، فلا يحاكم أمام أية محكمة بسبب قضية تتعلق بمهامه وصلاحياته، وليس عليه أن يدلي بشهادته في شأن أي أمر في إطار عمله ومهامه، وتظل هذه الحصانة سارية المفعول حتى بعد انتهاء ولايته. كما لا يجوز أن يقدم الرئيس إلى محكمة جنائية.

٢- الحكومة (الوزارة) :

في عام ١٩٦٨ وضع القانون الأساسي للحكومة ، وبموجب هذا القانون أصبحت الحكومة هي السلطة التنفيذية للدولة، ومقرها الدائم في القدس ومصدر قوتها هو ثقة الكنيست، والحكومة مسؤولة جماعيا أمام الكنيست .

وتضم الحكومة رئيس الحكومة ووزراء آخرين على أن يكون الرئيس من أعضاء الكنيست، أما بقية الوزراء فلا يشترط ذلك، غير أنه من الناحية العملية كان جل الوزراء من أعضاء الكنيست، ولكل وزير الحرية في تعيين نائب له أو اثنين من أعضاء الكنيست.

(1) Likhovski Eliah, Isral's Parliament, The Law of The Knesst, Clarendon Press, Oxford, London, (1971),p109.

ولم يضع القانون الأساسي حداً لعدد الوزراء، وذلك نظراً لطبيعة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي تتسم بالائتلافية، ومن هنا فلا بد من إرضاء كافة الأطراف (١).

يكلف رئيس الدولة بعد التشاور مع ممثلي كتل الكنيست مهمته في تشكيل الحكومة إلى أحد أعضاء الكنيست، وعلى هذا العضو المكلف أن يبلغ رئيس الدولة خلال ثلاثة أيام من عملية التكليف بأنه مستعد لتولي المهمة، ويتم تشكيل الحكومة بعد مشاورات يجريها الرئيس المكلف مع زعماء الأحزاب الأخرى الممثلة في البرلمان، ويمنح الرئيس المكلف مهلة قانونية مدتها واحد وعشرون يوماً قابلة للتجديد مرة واحدة، لإنهاء مشاوراته وتشكيل الحكومة، فإذا لم يستطع النجاح في مهمته، فإن رئيس الدولة يكلف شخصاً آخر بذلك ويكون الزعيم الثاني من الناحية العددية في البرلمان. وإذا لم يستطع الآخر تشكيل الحكومة وتفشل الأحزاب في الوصول إلى مرشح يحوز على ثقة الكنيست فإن الكنيست تقرر حل نفسها، ومن ثم تدعو لانتخابات جديدة مبكرة (٢).

وعندما تتشكل الحكومة تتقدم للكنيست بطلب الثقة بموجب بيان وزاري يتضمن برنامج عملها، وبعد أن تحصل على ثقة الكنيست يتابع أعضاؤها ممارسة عملهم الذي سبق لهم أن تسلموه فور تأليف الحكومة، ويستمررون في ممارسة مهمتهم إلى أن تستقيل الحكومة أو تنتهي بولاية الكنيست أو بحجب الثقة عنها (٣).

ومهام رئيس الوزراء:

- ١ - يقوم رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة.
- ٢ - التوقيع على إجراءات السلطة التشريعية وعلى استقالة الحكومة والوثائق الحكومية.
- ٣ - السماح للصحف بنشر المناقشات والمشاورات الحكومية لأحداث معينة من المادة رقم (٢٨).
- ٤ - يحق له بإجراء تغييرات في وظائف الأعضاء.
- ٥ - يقوم بتعيين سكرتير الحكومة (٤).

(١) النظام السياسي والإداري والقضائي في إسرائيل، مجلة الأرض، السنة العاشرة، العدد ١٤٤، (٧/٤/١٩٨٣)، ص ١٨.

(2) Zidon.A, Keneset, The Porlumentis Rul.Herzt Press, New York, (1967),p247.

(٣) تيم، سعيد، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(4) Likhovski, Op, Cit, P133.

هناك نواب للوزراء، ويتم تعيينهم من بين أعضاء الكنيست، وذلك للتخفيف من الأعباء الملقاة على الوزير، ويحق للوزير إعفاء النائب الذي عينه. وإذا استقال الوزير فإن النائب يستقيل معه، كما ينتهي عمل نائب الوزير إذا استقال هو من منصبه إن انتهى عمله في الكنيست^(١).

ويوجد سبع لجان دائمة تشكلها الحكومة لتسهيل معالجة القضايا التي تعرض على جدول أعمالها وهي :

- ١ - لجنة بحث الميزانية.
- ٢ - لجنة تحضير المواضيع وعمليات الحكومة.
- ٣ - لجنة إقرار القوانين.
- ٤ - لجنة الخارجية والأمن.
- ٥ - لجنة الخدمات الاجتماعية.
- ٦ - لجنة الشؤون الاقتصادية.
- ٧ - لجنة الاستيطان^(٢).

وهذه اللجان لها سلطات كاملة في المسائل المتعلقة بها، ولكنها تخضع لتوجيه ومراقبة مجلس الوزراء. ككل حيث تحضر وتجمع التقارير من قبل اللجان للمصادقة عليها كاملاً من قبل الوزراء، ثم تعرض على الكنيست^(٣).

ويتضح مما سبق أن العلاقة مرتبطة بين الكنيست والحكومة، فعلى الحكومة أن تحصل على ثقة الكنيست وأن جميع أعضاء الحكومة مسؤولون عن جميع أعمالهم أمام الكنيست، ويحق للكنيست في أي وقت التصويت في حال عدم ثقتها بالحكومة، فكلاهما يعملان مع بعضهما البعض فلا يستطيع الكنيست أن يعمل بدون تعاونه مع الحكومة، ولا تستطيع الحكومة أن تؤدي وظيفتها بدون موافقة رسمية على أعمالها.

(1) Kraincs, Oscar, Government and Politics in Israel, New York, (1961), p100.

(2) Zidon, Op, Cit, Op, p252.

(3) Krains, Op, Cit, Op, p110.

ثالثاً السلطة القضائية :

هي سلطة محايدة ومستقلة عن باقي السلطات مهمتها إحقاق الحق وإقامة العدل، وبشكل عام لم يحدث أي تغيير جذري لهذه السلطة منذ قيام إسرائيل حتى هذا اليوم. وعلى العكس فإن غالبية هذه القوانين قد ورثتها من أيام سلطات الانتداب ومن الدولة العثمانية(١).

إن السلطة القضائية هي سلطة حرة مستقلة، وكل قاض مستقل وحر في عمله القضائي ولا يحق لأحد أن يتدخل في عمله أو في صلاحياته القضائية، حيث أقر قانون القضاء لعام ١٩٣٥ أن جميع قضاة المحاكم المدنية يعينون من قبل رئيس الدولة بناء على توصية اللجنة، وقد اتبعت هذه الطريقة في التعيين لكي تمنع الضغط السياسي في التعيينات القضائية، أما أعضاء اللجنة المعينة فهم ثلاثة قضاة من المحكمة العليا: (الرئيس – واثنان من القضاة)، وعضوان من مجلس الوزراء أحدهم وزير العدل، وعضوان من الكنيست منتخبان من قبل أعضاء الكنيست، ومحاميان اثنان يمثلان اتحاد المحامين الإسرائيليين(٢).

أنواع المحاكم :

١ - محاكم الصلح :

تنظر في القضايا المدنية وقضايا الأراضي والدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها النقدية ٧٥ ألف شيكل، وفي القضايا الجنائية وبحث المخالفات والجناح الخفيفة نسبياً. وتستأنف الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح لدى المحاكم المركزية .

٢ - المحاكم المركزية :

وبصفتها محكمة استئناف فهي تبحث الاستئناف على أحكام محاكم الصلح و المحاكم الموازية لها. أما الاستئناف على أحكام المحاكم المركزية فيقدم لدى المحكمة العليا.

(1) Baker Henry, The Legal System of Israel, Israel Universities Press,Jerusalem, (1968),p246.

(2) Badi, Op, Cit, p251.

٣ - المحكمة العليا :

ومقرها في القدس، وهي أعلى مستوى قضائي للاستئناف، وتبحث هذه المحكمة ضمن إطار صلاحياتها في القضايا التي لا تقع ضمن صلاحيات أي محكمة أخرى.

ومن صلاحيات محكمة العدل العليا إبطال قرارات حكومية أو أن تقوم بإرشادها للعمل وفق القانون إذا كانت هذه السلطات قد تصرفت بما يخالف القانون، لكن ليس من صلاحيات هذه المحكمة إبطال قانون أقرته الكنيسة.

وتتكون هيئة المحكمة وفقاً لما تتطلبه القضية المطروحة عليها؛ فإما أن تكون بقاضٍ واحد أو ثلاثة أو خمسة قضاة، وفي حالات خاصة تنعقد جلسات هذه المحكمة بتركيبة كبيرة جداً^(١).

ويغيب العدل إذا تعلق الأمر بالعرب سواء من سكان إسرائيل، أو من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث إذ تعد جميع أعمال السياسة هي مخالفات أمنية وبالتالي تصدر هذه المحاكم قراراتها بموجب قانون جنایات الإسرائيلية على اعتبار أن الأعمال السياسية العربية هي مخالفات أمنية وليست سياسية.

(١) السعدي، غازي، مرجع سابق، ص ٢١٤.

المبحث الثاني

الأحزاب الإسرائيلية قبل نشوء الدولة

إن واقع التجربة الحزبية في إسرائيل على اختلافها تعدّ الطريق (الجسر) الذي عبرت عليه (الدولة)، والأساس لقيام هذه الدولة (١).

وتمتد الجذور التاريخية للأحزاب الإسرائيلية إلى ما قبل الإعلان عن قيام – دولة إسرائيل – ككيان سياسي مستقل، وقد ظهرت هذه الأحزاب على شكل حركات ومجموعات منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وانتظمت فيما بعد على شكل أحزاب سياسية (٢).

وكانت المنظمة الصهيونية العالمية تشجع تكوين الأحزاب، من أجل تأييد المنظمة في الاستيلاء على أرض فلسطين، وإقامة دولتهم المنشودة، والملاحظ أن جميع الأحزاب الإسرائيلية هي أحزاب صهيونية، عدا الأحزاب العربية والحزب الشيوعي. (٣)

وقامت جميع الأحزاب الصهيونية باعتمادها على العلاقة الغيبية ب((صهيون))، التي نادى بإعادة بناء مملكة اليهود في "أرض إسرائيل" الذي استمد بشكل أساسي من التعاليم الدينية. (٤)

(١) البديري، جمال، الجسر، مدبولي الصغير، القاهرة، (٢٠٠٠)، ص ١٣١.

(2) Joseph Badi, The Government of The State of Israel, Twayne Publishers, New York, (1963), p39.

(٣) متولي، عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٤) بدر، كاميليا، مرجع سابق، ص ٦٥.

يُنظر إلى الأحزاب باعتبارها الأساس الأول لتكوين الدولة الإسرائيلية، وذلك للدور الذي تقوم به من تقديم خدمات وأنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية واستيطانية للمجتمع اليهودي، إذ عملت على تطوير أنشطتها الاقتصادية، وعززت إقامة المستعمرات، وأنشأت الإسكان والمدارس. وصار لزاماً على كل مواطن (إسرائيلي) أن يشترك في حزب سياسي ليتمتع بهذه الامتيازات؛ من وظائف ومساكن ومعونات، ونتيجة لذلك أصبحت نسبة الأعضاء في الحزب من الناخبين عالية (١).

المطلب الأول : السمات العامة للأحزاب الإسرائيلية

يجمع الباحثون والدارسون للأحزاب الإسرائيلية أن لها خصائص ومميزات فريدة من نوعها، ويمكن إجمالها بما يلي :

- ١ - جميع هذه الأحزاب قد نشأت قبل قيام الدولة عام ١٩٤٨ (١). في أوروبا الشرقية وبولونيا وروسيا القيصريّة على وجه التحديد، عدا الأحزاب العربية والحزب الشيوعي، ولم يظهر أي حزب جديد وإنما الذي حدث هو انشقاق وانقسام أو تحالف داخل تلك الأحزاب .
- ٢ - من أبرز سمات النظام الحزبي الإسرائيلي التعدد الكبير للأحزاب، وتوالي ظهور أحزاب جديدة خاصة قبيل الانتخابات العامة، وغالباً ما يختفي معظمها بعد الانتخابات مباشرة أو خلال دورة كنيسة أو دورتين، ورغم التنافس الكبير الذي يميز هذه الأحزاب والصراع الدائم بينها، إلا أنها تجتمع على نفس الهدف وهو خدمة الصهيونية بجمع شمل يهود العالم تحت ظل دولة إسرائيلية (٢).
- ٣ - هذا التعدد الحزبي يعكس واقع المجتمع الإسرائيلي المتناقض في تركيبه السكاني ذي الثقافات المتعددة، مما جعل تلك الأحزاب تبدو مصطنعة في الكثير مما تدعيه

(١) تيم، سعيد، النظام السياسي الإسرائيلي، الأصلية للنشر والتوزيع، عمان، (١٩٨٩)، ص ٣٣٢.

(٢) رزوق، أسعد، نظرة في أحزاب إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، (١٩٦٦)، ص ٢٧.

(٣) رزوق، أسعد، مرجع سابق، ص ٢٩.

أو تنادي به، وهذا الأمر يظهر حقيقة التمييز القائم ضد اليهود الشرقيين الذين لا يحظون بنوع من التكافؤ مع اليهود الأوروبيين(١).

٤ - كثرة الانشقاقات والاندماجات وتوالي نشوء تكتلات انتخابية برلمانية، وهي سمة بارزة أيضا في النظام الحزبي الإسرائيلي وترجع أسباب الاندماجات والتكتلات إلى الرغبة في تحسين الفرص الانتخابية أو مواجهة تكتلات منافسة أكبر، أو تدعيم قوى سياسية معينة، والحصول على نصيب من مغام الحكم (٢).

٥ - تقوم الأحزاب الإسرائيلية في نظامها على مركزية القيادة، إذ تنحصر السلطات الحزبية بأيدي فئة قليلة من الزعماء وهي التي تسيطر على شؤون الحزب (٣).

٦ - قوة انتماء الشخص إلى حزبه، وهي من أبرز ظواهر الحياة السياسية في إسرائيل (٤)، والسبب في ذلك يرجع إلى كون الحزب السياسي في إسرائيل يخرج عن المفهوم التقليدي والمتعارف عليه للحزب، إذ تقوم الأحزاب في إسرائيل بأدوار وأعمال مختلفة في كافة المجالات الحياتية، وهذه الأدوار منحدر من فترة ((اليشوف))، إذ كانت الأحزاب تتولى مباشرة جلب المهاجرين اليهود من أعضائها وأنصارها وتوطينهم وتوفير أماكن سكن وعمل لهم، ورعايتهم اجتماعيا، وتنقيفهم سياسيا، ودمجهم في الشرائح الاجتماعية التي تتشكل قواعدها الحزبية والشعبية منها .

٧ - جميع هذه الأحزاب العلمانية والدينية تتناسى الخلافات العقائدية وتجمدها في موعد تشكيل الحكومة الائتلافية؛ فالأحزاب الدينية متضامنة مع الفكرة الصهيونية، كما أنها تأتلف مع أحزاب علمانية واشتراكية . أما سياسة الأحزاب العلمانية الحاكمة، فتقوم بصورة رئيسية على محاولة الإبقاء على الوضع الراهن في المسائل الدينية، ومسايرة الاتجاه الديني في مطالبه، لدرجة تخليه عن مبدأ فصل الدين عن الدولة، أو تصميمه على وضع دستور مكتوب لإسرائيل .

(١) سالم، محمد، الديمقراطية المزعومة في إسرائيل، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، (٢٠٠٢)، ص ٧٦.

(٢) جريس، صبري، وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) أبو جابر، كامل، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٤) رزوق، اسعد، مرجع سابق، ص ٣٠.

٨ - الاعتبارات الأيديولوجية، وهي ذات تأثير كبير في الحياة السياسية والحزبية، وتظهر أهميتها في التصنيف الدارج حالياً في إسرائيل للأحزاب، والمركز أساساً على المصدرين الأكثر أهمية للانقسامات وهما الموقف من المناطق المحتلة، والموقف من العلاقة بين الدين والدولة. وتصنف الأحزاب بموجب هذه المعايير إلى ثلاثة أقسام (١):

- أ - معسكر اليسار: ويضم القوى التي تدعو إلى السلام مع الفلسطينيين والعرب والقائم على الانسحاب من المناطق المحتلة أو أجزاء منها، بغض النظر عن مبادئها أو مواقفها فيما يخص المجال الاقتصادي والاجتماعي.
- ب - معسكر اليمين: ويضم القوى التي تعارض الانسحاب من أي جزء من المناطق المحتلة، وتدعو إلى ضمها إلى إسرائيل.
- ج - المعسكر الديني: ويضم الأحزاب الدينية، الصهيونية منها وغير الصهيونية.

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب الإسرائيلية

واجه الباحثون والدارسون للأحزاب السياسية الإسرائيلية صعوبة في الوصول إلى تصنيف الأحزاب، وتعددت الآراء والاختلافات في ذلك ويعود السبب أن ولاء هذه الأحزاب يختلف بين فترة وأخرى، إذ قسمت أحزاب يسار ويمين ووسط، والملاحظ أن هناك أحزاباً من الوسط لها بعض الصفات المشتركة مع أحزاب اليمين واليسار.

من هذه التصنيفات سوف نستعرض بعض آراء الباحثين في هذا المجال، ومنها:

١ - تصنيف بيرنشتاين (Bernstein)، فقد صنفها في (٢):

- أ - الأحزاب العمالية.
- ب - الأحزاب المتدينة.
- ج - الأحزاب الأخرى.

(١) غوانمة، نرمين، إسرائيل "الأحزاب السياسية وتطلعاتها"، الدار المتحدة للنشر، بيروت، (١٩٩٥)، ص ١١٩.

(2) Bernstein, Marver H, The Politics of Israel, Green Wood Press, New York, (1969), p54.

٢ - تصنيف جريجور ماهيلار (Gregory Mohlar) ، وقد صنفها في (١) :

أ - أحزاب اليسار: وتشمل حزب العمل الذي انقسم في الماضي الى عدة أحزاب وشارك كل حزب بقائمة انتخابية مستقلة، مثل حزب المباي وحزب رافي وحزب أهدوت هعفوداه، وأخيرا حزب المبابم.

ب - أحزاب اليمين: وتشمل الحزب الديني القومي، وحزبي أعودات إسرائيل، وبوعالي أعودات يسرائيل.

ج - أحزاب اليمين والوسط: وتشمل كل من حزب جاحال وحزب حيروت وحزب الأحرار المستقلين، وقد كانت هذه الأحزاب تعمل بشكل منفصل حتى ١٩٧٣ من ثم تجمعت في كتلة واحدة هي الليكود.

٣ - تصنيف ليونارد فاين (Leonard fein) يصنف الأحزاب الإسرائيلية في قسمين من حيث (٢):

أ - التنظيم الاقتصادي، تقسم إلى أحزاب اليمين والوسط.

ب -التنظيم الديني، تقسم إلى أحزاب متدينة و علمانية.

وسوف نعتمد في هذه الدراسة على التصنيف التقليدي، فهو أفضل هذه التصنيفات، إذ يسهل علينا فهم دور وبرنامج كل حزب دون أي تعقيد، وبموجب هذا التصنيف نقسم الأحزاب الإسرائيلية إلى:

أ - الأحزاب اليسارية

ب -الأحزاب اليمينية

ج -الأحزاب الدينية

(1)Gregory M., Reading in The Israel Political System, Stricture and Processes, University Press of American, Washington, (1982), p198-199.

(2) Fein, L., Politic in Israel, USA: Little Brown, (1967),p74.

المطلب الثالث: الأحزاب الدينية

تحتل الأحزاب الدينية مركزا هاما في مجال السياسة الإسرائيلية يفوق مكاسبها العددية في الكنيسة، ويعد العامل الديني من أهم أسباب قيام إسرائيل كدولة في منتصف القرن العشرين، ونجد كثيرا من المواطنين غير متبعين لأحكام الدين، يتأثرون بالمطالب ذات الصبغة الدينية التي تطالب بها هذه الأحزاب، إذ تلعب هذه الأحزاب دورا هاما في صدور القوانين المدنية ذات الصبغة الدينية (١).

كذلك الأمر يعد تأييد هذه الأحزاب الدينية على أساس الدين اليهودي، فهي تدعو إلى استيحاء المبادئ الأخلاقية والسياسية والاجتماعية من تعاليم التوراة، كما وأنها تدعو إلى قيام اقتصاد وطني يبنى على أساس العدل والمساواة بين جميع المواطنين والطبقات، وبعض هذه الأحزاب قريب في عقيدته الاقتصادية إلى حزب المباي، مثل (عمال مزراحي وعمال أغودات) (٢).

أولا: حزب المزراحي.

تعود نشأته إلى المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، إذ قدم مؤسس الحركة الحاخام صمويل موهيلفر رسالة إلى المؤتمر، يدعو فيها المؤتمرين إلى الرجوع لوصايا التوراة الرئيسية لتبرير مشروعات الاستيطان اليهودي بفلسطين (٣).
لقد كانت أولى إشارات الحركة الصهيونية لقضية الدين بشكل مباشر في المؤتمر الصهيوني الثاني، عندما عُِدَّ الدين مسألة شخصية، وأن المنظمة الصهيونية ليس لديها موقف رسمي منه، وكان هذا الموقف مقبولا أمام المتدينين ما دام المشروع الصهيوني لم يتوجه إلا للقضايا السياسية الاقتصادية، بينما كان الصدام الحقيقي الأول بين المتدينين الارثوذكس والعلمانيين داخل الحركة الصهيونية في المؤتمر الصهيوني الخامس عام ١٩٠١ في بال عندما قرر المؤتمر أن "تتقيف الشعب بروح القومية اليهودية أمر مهم في النشاط الصهيوني، وهو فريضة على كل صهيوني" وعندها أعلن رجال الدين أن التربية العلمانية لا بد أن تحطم اليهودية.

(١) جريس، صبري، الحريات الديمقراطية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (١٩٧١)، ص ٢٤.

(٢) متولي، عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٠٦-١٠٧.

(٣) عبادي، أحمد، دراسة في الأحزاب السياسية في إسرائيل، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، (١٩٧٠)، ص ٢٩.

عقد المؤتمر الأول للمزراحي عام ١٩٠٢، في مدينة فلينا ليتوانيا وبلغ عدد أعضائه في ذلك أحد عشر ألف يهودي ينتمون إلى بلدان أوروبا الشرقية، ولا سيما المجر. وفي عام ١٩٠٤، عقدت الحركة مؤتمرا دوليا في تشيكو سلوفاكيا حضره مئة مندوب من بلاد عديدة، أقرروا المبادئ الأساسية الآتية (١):

- ١ - المزراحي منظمة صهيونية قائمة على أساس برنامج بال، وتهدف إلى إحياء وبقاء الشعب اليهودي، وذلك من خلال التمسك بالتوراة وإتباع الوصايا العشر، ومن خلال العودة الى ارض الآباء.
 - ٢ - المزراحي تقف وتبقى ضمن صفوف المنظمة الصهيونية، تتاضل من أجل وجهة نظرها من خلال المنظمة، ولكنها تعمل على إيجاد منظمة دينيا وتعليميا.
 - ٣ - هدف المزراحي هو نشر وتعميم أيديولوجيتها بين الفئات الأرثوذكسية من خلال خلق أدب ديني قومي، ومن خلال تربية الشباب بهذه الروح.
- قامت المزراحي بناء على فكرة أساسية وهي المزاجية بين الدين والقومية، ورغم أن المزراحي قد جاءت على خلفية صراع ديني-علماني داخل الصهيونية، إلا أنها لا تتعارض مع حقيقة أن القيادة الصهيونية في ذلك الوقت قد قدرت أهمية عنصر الدين في الترويج للصهيونية بين اليهود، ومن ثم كان يطيب لها أن يبرز تيار يحمل شعارات دينية في المنظمة لتحقيق التنوع في إطار واحد، وهذا ما كان من المؤتمر الصهيوني الخامس، إذ سمح بتشكيل كتل واتحادات داخل المنظمة (٢).
- لقد كان شعار المزراحي الدائم " أرض إسرائيل لشعب إسرائيل وفق شريعة إسرائيل"، وفقا للتوراة شعارا جامعا لثلاث ركائز قامت عليها الصهيونية: الأرض، القومية، اليهودية؛ والتي تعدّ الديانة اليهودية إحدى أبرز مكوناتها، واعترفت المنظمة بحركة المزراحي عام ١٩٠٥ باعتبارها حركة مستقلة داخلها.
- وفي عام ١٩٠٨ أسست أول مدرسة دينية لها في يافا تحت اسم "تأحكوني"، وأنشأت عام ١٩١٨ فرعا لها في فلسطين (٣).

(١) غوانمة، نزمين، مرجع سابق، ص ١٧٩-١٨٠.

(٢) عبدالله، هاني، الأحزاب السياسية في إسرائيل: عرض وتحليل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (١٩٨١)، ص ٨٥.

(٣) تيم، سعيد، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

وعندما صدر وعد بلفور (المشؤوم) عام ١٩١٧، بدأت المزارحي تعمل على تنظيم اليهود والأرثوذكس من أجل إعادة بناء المجتمع اليهودي في فلسطين، وأقامت حركات شبيبة في دول أوروبية عديدة، وأنشأت حركة دينية تربوية تضمنت شبكة مدارس دينية أطلقت عليها "شبكة مدارس يافنه" (١).

أصبح المزارحي حزبا سياسيا منظما عام ١٩١٨، وكان أساس تكوينه (أعضاؤه) من الطبقة الوسطى اليهود الأرثوذكس (٢)، وفي نفس العام عقدت أول مؤتمر لها في فلسطين، وتم نقل المركز العالمي للحزب إلى القدس في عام ١٩٢٠، وكان أول إنجازاتها في فلسطين تأسيس "الحاخامية الرئيسية" في القدس عام ١٩٢١ (٣).

وجاء في المؤتمر التأسيسي للمزارحي الذي عقده في فلسطين عام ١٩١٨ عدد من الأهداف منها (٤):

١ - على الجمعية التأسيسية للحزب أن تقدم الوسائل المادية الضرورية لدعم المؤسسات التعليمية في البلاد.

٢ - على "الييشوف" مساعدة الجمعية التأسيسية في بناء منظمة في البلاد، وفي المستوطنات المركزية، تتكون من الطوائف اليهودية المختلفة.

عارض المزارحي سيطرة الهستدروت (منظمات العمال) في إسرائيل، ولم يطرح برنامجا اجتماعيا واضح المعالم، ولم يكن اهتمامه في المسائل الاقتصادية كافيا، الأمر الذي أدى لبروز حركة العامل المزارحي (هبوعيل مزارحي) في القدس عام ١٩٢١ كفرع لحركة المزارحي العالمية .

(١) جبور، سمير، انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤: الأبعاد السياسية والاجتماعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، (١٩٨٥)، ص ٩٩.

(2) Bernstein, Op.Cit, p70.

(٣) الشامي، رشاد، القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (١٩٩٤)، ص ٩٩.

(٤) المحارمة، علي، تصاعد القوى الدينية الإسرائيلية، دار الإعلام، عمان، (٢٠٠٤)، ص ٨٧.

ثانيا : حزب العامل المزارحي (هبوعيل مزارحي)

أعلن عن تأسيس حزب هبوعيل مزارحي عام ١٩٢٢ في فلسطين، ونشأ هذا الحزب في كنف الحزب الأم المزارحي كحزب عمالي ديني، وقد ساعد على قيام هبوعيل مزارحي موجة الهجرة الثالثة من المهاجرين اليهود الشبان المتدينين من أوروبا الشرقية، وذلك عقب الحرب العالمية الأولى، وكان بعضهم من أعضاء المزارحي الذين كانوا متأثرين بالمفكرين الاشتراكيين في أوروبا الشرقية، ومن هنا تشكل الأساس البشري للحزب العمالي الجديد، وقد رفع رواد الحزب الجديد شعار "التوراة والعمل"؛ لمحاولة دمج الفكر الديني القومي والفكر الاشتراكي .

وبقيت منظمة هبوعيل مزارحي تعمل في إطار المنظمة الصهيونية العالمية كجزء من حركة المزارحي، إلا أنها راحت تلعب بالتدريج دورا مستقلا عنها في مؤسسات "الييشوف"^(١).

وعمل هبوعيل مزارحي على تطوير شبكة عمل من المزارع الجماعية والمستوطنات وتم دمجها بالهستدروت، وأنشأ بنكاً باسم الحزب، والعديد من المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الإسكانية والاجتماعية، كما أسّس حركة "بني عقيب" الشبابية ومنظمة للشباب الديني العام باسم "الشباب العامل الديني" و"رابطة نساء هبوعيل مزارحي".

لم تكن العلاقة بين المزارحي وهبوعيل مزارحي جيدة؛ لأن المزارحي محسوب على المعسكر غير العمالي، وعلى أثر الخلافات اتجه هبوعيل مزارحي شيئا فشيئا نحو الاستقلال عن المزارحي، وظهر بقوائم مستقلة في انتخابات المؤسسات اليهودية في فلسطين.

وقد عارض حزب المزارحي وهبوعيل مزارحي مشروع تقسيم فلسطين، وذلك لتعارضه مع حدود "أرض إسرائيل" كما جاءت في التوراة^(٢).

(١) الشامي، رشاد، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) ماضي، عبد الفتاح، الدين و السياسة في (إسرائيل)، مكتبة مدبولي، القاهرة، (١٩٩٩)، ص ٢٤٧-٢٤٨.

مبادئ الحزب (١):

- ١ - تقوية الشعور الديني بين العمال وتمكينهم من العيش حياة للعمال المتدينين.
- ٢ - تأسيس المستوطنات الزراعية التعاونية، ونشاطات الاتحاد التجاري لا بصبغة دينية بل بصبغة اشتراكية عملية.
- ٣ - إقامة علاقة وثيقة مع حزب المباي.
- ٤ - تصنيف المهاجرين وفقا لاتجاهاتهم وميولهم الدينية.

يعتبر حزب هابوعيل مزراحي من أقوى الأحزاب الدينية وأكثرها انتشارا، والسبب في ذلك تركيزه على الجانب الديني بدلا من السياسي، فهو يعمل على تقوية مركزه السياسي على حساب الدين.

ثالثا: حزب أغودات إسرائيل

طُرحت فكرة تأسيس حزب أغودات إسرائيل في عام ١٩٠٩، حيث اجتمع أحرار اليهود من المانيا ولتوانيا وبولونيا وروسيا وهنغاريا، في ألمانيا بقيادة يتسحاق هاليفي، الذي أطلق على هذه المجموعة اسم (أغودات إسرائيل)، في عام ١٩١١ انعقد المؤتمر الصهيوني العاشر وخلال المؤتمر انسحب بعض الأعضاء من المزراحي، احتجاجا على رفض طلبهم بالانسحاب من المنظمة الصهيونية العالمية، وقام هؤلاء سويا مع مجموعة أخرى من اليهود المتدينين من التيار الأرثوذكس بالإعلان عن تأسيس "أغودات إسرائيل" ولهذا الغرض عقد مؤتمر في (كاتوفيتش) بولندا حاليا عام ١٩١٢. وفي هذا المؤتمر تم الإعلان عن تأسيس "أغودات إسرائيل" (٢).

وبعد الاحتلال البريطاني لفلسطين، برزت تيارات داخل الجماعة اليهودية الأرثوذكسية انضوى التيار الأول تحت لواء المزراحي الذي أثر الاندماج في حياة "الييشوف" اليهودي ومؤسساته، أما التيار الثاني فقد أثر النهج الانفصالي المغلق لأغودات إسرائيل، التي بدأت نشاطاتها بفاعلية هناك عام ١٩١٢ (٣).

(١) غوانمة، نرمين، مرجع سابق، ص ١٨٢-١٨٣.

(2) Encyclopedia Judaica:Keter Publishing House, Jerusalem, (1991), vol2, p421.

(3) Encyclopedia Judaica Op.Cit, P424.

وتأثر الحزب كغيره من الأحزاب اليهودية بمجموعات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، إذ كانت جماعات "الييشوف" تسيطر على الحزب في فلسطين منذ تأسيسه هناك، ومع قدوم موجات المهاجرين من بولندا وألمانيا في أعقاب صعود النازية إلى الحكم، أدى إلى الإخلال بموازن القوى داخل الحزب، فقد سعت الجماعات الجديدة من المهاجرين إلى تحقيق المزيد من الاندماج الاقتصادي وسياسيا مع "الييشوف"، وقد أدى هذا بدوره إلى تغيير أساسي في تركيب أغودات إسرائيل ونشاطاته وأهدافه السياسية في فلسطين. ففي عام ١٩٣٥ وصل إلى فلسطين وفد من رئاسة أركان الحركة في بولندا، وقام بإعادة تنظيم إدارة الحزب في فلسطين، وأسس وكالة للعناية بشؤون الهجرة والاستيعاب، وتسبب ذلك بحدوث انفصال كبير، وتأسيس حركة "انطوري كارتا" حراس المدينة (١).

(١) عبدالله، هاني، مرجع سابق، ص ١٣١.

المطلب الرابع : الأحزاب اليسارية

التيار الصهيوني الاشتراكي:

ارتكزت معظم المنظمات الصهيونية على أفكار الصهيوني الروسي "بوروشوف" (١٨٨١-١٩٧١) الذي حاول العثور على أساس ماركسي للصهيونية، وذلك في كتابه الصادر عام (١٩٠٥) تحت اسم "المسألة القومية والصراع الطبقي"، وإلى أفكار الصهيوني الروسي "ادون ديفيد غوردون" (١٨٥٦-١٩٢٢) صاحب نظرية "دين العمال" وتتمثل هذه المنظمات التي تشكلت بتشجيع من المنظمة الصهيونية في:

أ - منظمة عمال صهيون أو (حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي اليهودي الروسي): التي ظهرت في صورة جماعات صغيرة في أماكن مختلفة من روسيا في بداية القرن الماضي ثم اندمجت تحت اسم " حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي اليهودي الروسي " في عام ١٩٠٥. وقد تم إنشاء العديد من الفروع لهذا الحزب في النمسا وبولندا وبريطانيا والولايات المتحدة، وفي عام ١٩٠٦ تم إنشاء فرع آخر في فلسطين.

ب - منظمة الحارس الفتى (هاشومير هاتسعير): نشأت في بولندا بشرق أوروبا بتأثير من أفكار بوروشوف أيضا، وهي حركة زراعية شبه عسكرية أعلنت منذ نشأتها أن هدفها هو إقامة دولة اشتراكية في فلسطين بالتعاون بين العرب واليهود (فكرة القومية الثنائية).

ت - منظمة العامل الفتى (هابوعيل هاتسعير): تأسست في فلسطين عام ١٩٠٦ على يد مهاجري شرق أوروبا بتأثير من أفكار بن غوريون، وقد عمدت إلى إنشاء مستعمرات يهودية، والاعتماد على العمل العبري واستبعاد العمل العربي (١).

ج - حزب اتحاد العمال (أحدوت هاعفودا): وتمتد الجذور التاريخية الى أوروبا الشرقية حيث بدأ كحركة اشتراكية صهيونية بعد الحرب العالمية الأولى، وتأسس في فلسطين عام ١٩١٩ بزعامة (بن غوريون). وانضم هذا الحزب إلى المنظمة العالمية بوعالي تسيون

(١) ماضي، عبدالفتاح، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٣٨.

(عمال صهيون)، وكانت متأثرة بالأفكار الماركسية، وفي عام ١٩٣٠ اتحد حزب أهدوت هاعفودا مع هابوعيل هاتسعير (العامل الفتي) ليكونا سويا حزب ماباي عام ١٩٣٠.

انفصل حزب "أهدوت هاعفودا" عن حزب "ماباي" عام ١٩٤٤ وفي عام ١٩٤٨ اتحد مع جماعة "الحارس النشط" (هاشومير هاتسعير) ذات التوجهات الماركسية ليكونا حزب مابام (١).

ثانياً: حزب الماباي

أنشئ حزب الماباي عام ١٩٣٠ من اندماج حزبين صغيرين أحدهما العامل الفتي (هابوعيل هاتسعير) وهي جماعة لاماركسية كانت تعتقد أن خلاص اليهود لا يأتي إلا من خلال التعليم والإنتاج العمالي والزراعي. والآخر يدعى حزب العمل الموحد (أهدوت هاعفودا) الذي كان يدعى بالسابق عمال صهيون (بوعالي تسيون). وكان حزب العمل الموحد ماركسيا يدعو لصراع الطبقات والاشتراكية الثورية. وقد أنفق هذان الحزبان على وجوب عودة اليهوديين إلى العمل اليدوي والريادة الصهيونية، والحقيقة أن هذا الاندماج كان من الاتساع بحيث تمكن من الإماطة بعدد كبير من الآراء الاشتراكية واستيعابها كما وكلها من لتعاون لتحقيق الأعمال اليومية (٢).

وفي عام ١٩٣٠ انعقد المؤتمر التأسيسي للحزب، وتم الاتفاق في هذا المؤتمر على تحديد أهداف الحزب، وهي "شعب إسرائيل في أرض إسرائيل كأمة حرة عاملة والعمل على إلغاء الاستعباد الطبقي وعدم المساواة الاجتماعية في كل أشكالها والعمل على نقل الملكية للمصادر الطبيعية ووسائل الإنتاج، إلى جماعة العمل العام، ومن أجل بناء مجتمع يقوم على العدل والمساواة والحرية" (٣).

(١) طایل، فوزي، مرجع سابق، ص ١١٥.

(2) Kraincs, Oscar, Government and Politics in Israel, New York, (1961), p65-66.

(٣) قهوجي، رجب، الأحزاب والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، (١٩٨٦)، ص ١٠٦.

واستطاع هذا الحزب الحصول على أغلبية ساحقة في "الهستدروت" - النقابة العامة للعمال اليهود في أرض إسرائيل - ، كما استطاع السيطرة على المنظمة الصهيونية العالمية، وعلى أكبر المنظمات العسكرية الصهيونية في فلسطين "الهجنه". ومن خلال مراكز القوى هذه استطاع المباي توجيه وقيادة النشاطات للحركة الصهيونية في الاتجاه الذي ارتناه "لبناء الوطن القومي" وفيما بعد كان له تأثير كبير على سياسة إسرائيل الخارجية والداخلية(١).

يعدّ حزب المباي من الأحزاب اليسارية، إلا أن وضعه الطبيعي من حيث التطبيق في الداخل والخارج أقرب إلى الوسط المعتدل فهو يحظى بتأييد الفئات اليمينية بسياسته الخارجية وبتأييد الفئات اليسارية في سياسته الداخلية.

ومن ثم فإن من الواضح أن الصهيونية تشكل الإطار والقاعدة الأساسية الفكرية التي تركز عليها عقيدة الحزب الاشتراكية ومن خلال هذا الإطار العام شق المباي طريقا وسطيا مرنا(٢). وينتمي أعضاء حزب المباي إلى الطبقة العاملة في المدن والأرياف والمستعمرات التعاونية والطبقة البرجوازية المتدينة، ويشترط في العضو أن يكون عاملا يكسب رزقه أو صاحب مهنة حرة ولا يقبل للعضوية أشخاص غير يهود(٣).

وعمل حزب المباي على تنظيم حياة اليهود في فلسطين من خلال خلق حركات تعاونية واسعة تهدف إلى تقوية الدولة عسكريا واقتصاديا. وكانت أولى هذه الحركات، حركة الكيبوتس التي نشأت نتيجة ازدياد الهجرة إلى فلسطين، خاصة من البلاد الاشتراكية حيث التقاليد والأفكار واحدة، فأخذ المهاجرون يوحدون أنفسهم من أجل البقاء وتحقيق هدفهم بتكوين زراعة يهودية.

مبادئ الحزب:

تتلخص أهم مبادئ الحزب فيما يلي :

- ١ - الأخذ بنظام اشتراكي يقوم على تشجيع الحركة التعاونية وتحديد ساعات العمل وتقرير إجازات سنوية، والمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في الحقوق. فهذا حزب اشتراكي غير ماركسي، تجد أن ولاءه للاشتراكية يعد أمرا ثانويا بالنسبة إلى ولائه غير المحدود للأمة اليهودية.

(١) بدر، كاميليا، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) العابد، إبراهيم، المباي: الحزب الحاكم في إسرائيل، سلسلة دراسات فلسطين، بيروت، (١٩٦٦)، ص ٢٤.

(3) Kraines, op, cit, p 66.

- ٢ - وفي مقدمة المبادئ ذات الصبغة الصهيونية لهذا الحزب العمل على ما يطلقون عليه "تجميع المنفيين"؛ أي تشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل .
- ٣ - في السياسة العسكرية يعارض الحزب فكره الحرب الوقائية إزاء البلاد العربية.
- ٤ - معارضة مبدأ وضع دستور شامل مدون للدولة؛ لأن من شأن الأخذ بهذه الفكرة أن تثير خلافا حادا مع الأحزاب الدينية، وهو خلاف يهدد بفهم مدى الوحدة القومية، وذلك لان هذه الأحزاب الدينية تطالب أن يقوم الدستور على أساس الدين، وهذا ما تعارضه بقية الأحزاب الأخرى التي رأت لهذا السبب العدول عن فكرة وضع دستور شامل مدون وإنما تجدها قد آثرت إصدار الأحكام الدستورية بقوانين متفرقة.
- ٥ - تعديل نظام الانتخاب و سن مبادئ الحزب العمل على تعديل نظام الانتخاب بالقائمة والتمثيل النسبي وذلك للأخذ بنظام الانتخاب الفردي والفوز في الانتخاب بالأغلبية(١).

ثالثا: الحزب الشيوعي

بدأت نواة العمل الشيوعي في المستوطنين اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من روسيا وشرق أوروبا بعد نجاح الحركة البلشفية والثورة الاشتراكية في روسيا ١٩١٧، التي على أثرها قام الحزب الشيوعي الروسي وأحزاب شيوعية أخرى من الدول الاشتراكية الشيوعية من شرق أوروبا. بإنشاء أحزاب شيوعية أخرى في البلدان العربية، فالحزب بهذا يكون قد نشأ من بين صفوف اليهود ودعي باسم (حزب العمال الاشتراكي في فلسطين) واعتبر النواة الأولى في فلسطين. وأعلن مؤسسو الحزب بأنهم سيقفون إلى جانب ثورة أكتوبر الاشتراكية في مواجهة الامبريالية العمالية، وإلى جانب الأممية الثالثة الشيوعية في مواجهة أحزاب الأممية الثانية الانتهازية والإصلاحية.

كما أكدوا بأنهم سيناضلون من أجل انتصار الثورة الاشتراكية في فلسطين، وتحقيق مبادئ الصهيونية البروليتارية الحقيقية، كما حاولوا تمييز موقفهم بالنسبة للواقع العربي عن بقية الأطراف العمالية الصهيونية في فلسطين. وأخذ الحزب يعمل على التخلص من الأفكار الصهيونية، ومن ثم التعامل مع العمال الكادحين العرب(٢).

(١) متولي، عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٧٧-٧٨.

(٢) الشريف، ماهر، الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٠-١٩٤٨، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت، (١٩٨١)، ص ١٩-٢٠.

وفي عام ١٩٢٠ اعترف الاتحاد العمالي لبوعالي تسيون بحزب العمال الاشتراكي، ولكنهم أضافوا كلمة "عبري" فأصبح يعرف باسم حزب العمال الاشتراكي العبري^(١)، وفي عام ١٩٢٣، أقرت تسمية الحزب بـ (الحزب الشيوعي الفلسطيني)^(٢).

(1) Nahas, Dunia, The Israel Communist Party, Croom Helm, London, (1976), p16.

(٢) الشريف، ماهر، مرجع سابق، ص ٢٤.

الفصل الثاني

الأحزاب الإسرائيلية بعد قيام إسرائيل

المبحث الأول

الأحزاب الإسرائيلية بعد قيام إسرائيل (بعد عام ١٩٤٨)

المطلب الأول: الأحزاب اليسارية

أولاً: حزب المبام

حزب اشتراكي أسس عام ١٩٤٨، برئاسة موشيه سنيه (Moshi sniah) المعروف بالعبرية بـ (مفليجت هابوعاليم هاميو شيديت)؛ أي حزب العمال الموحد، وجاء نتيجة دمج ثلاث أحزاب اشتراكية يسارية صهيونية في حزب واحد، وهذه الأحزاب هي : هاشومير هاتسعير (الحارس الفتى)، واحدوت هاعفودا (العمل الموحد)، والجناح اليساري لحزب بوعالي تسيون (عمال صهيون)، إلا أن حزب المبام كان قد تعرض بعد عام ١٩٤٨ إلى خلافات أساسية بين الأحزاب الثلاث بحيث أدت إلى انفصال حزبي العمل الموحد وعمال صهيون، فأصبح حزب الحارس الفتى الركيزة الوحيدة التي يقوم عليها حزب المبام (١).

حمل المبام منذ تأسيسه الأفكار والشعارات المتعلقة بالربط بين الصهيونية والاشتراكية، والإيمان ينكر الصراع الطبقي، وإقامة نظام اقتصادي جماعي، منتهجا بذلك خطأ صهيونيا ماركسيا (٢). انسجاما مع هدفه هذا سعى لإقامة المستوطنات الجماعية ذات النمط الاشتراكي، معتمدا في ذلك على جماعية العمل والإنتاج والاستهلاك، وجماعية الإدارة والتسيير واتخاذ القرارات. فقد وجد أن هذه الطريقة تحقق المشروع الصهيوني من جهة، كما أنها من جهة أخرى تخلق مجتمعا اشتراكيا، وهذه المستوطنات هي التي تقود طبقة اليهود الكادحين لخوض الصراع الطبقي وإقامة المجتمع الاشتراكي، وذلك من خلال توجهه لإقامة القوة التي تؤيده وتناصره. وفي نفس الوقت لم يهمل عمال المدن باعتبارهم أداة أخرى للصراع الطبقي في مواجهة الرأسمالية المتحكمة في وسائل الإنتاج (٣).

لعب حزب المبام دورا مهما في توجيه السياسة الإسرائيلية، إذ تشير انتخابات الكنيست لعام

(١) مجاعص، لمياء، المبام حزب العمال الموحد في إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت، (١٩٦٨)، ص ٩.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٧.

(٣) تيم، سعيد، مرجع سابق، ص ٣٨٨.

١٩٤٩ بان الحزب حصل على المرتبة الثانية بعد حزب المباي؛ إذ حصل على ٢٠ مقعداً في الكنيست، مقابل ٤٧ مقعداً للمباي، ولكنه في انتخابات الكنيست لعام ١٩٥١ تراجع إلى المرتبة الثالثة، ثم إلى السادسة عام ١٩٥٥، ثم لتعود وترتفع هذه القوة في انتخابات عام ١٩٥٩ إلى المرتبة الرابعة. ومن ثم تراجعت إلى المرتبة الخامسة في انتخابات عام ١٩٦١-١٩٦٥ (١)، وكان سبب هذه الإخفاقات في الانتخابات هو الانشقاقات التي حصلت بين صفوفه، أهمها محاكمات "ستالين سنانسكي" في تشيكوسلوفاكيا، حيث اعتقل اليهودي موردخاي اوري عام ١٩٥١ بتهمة التجسس لصالح إسرائيل والدول الغربية، وفي عام ١٩٥٢ اعتقلت السلطات التشيكوسلوفاكية أربعة عشر شخصاً شيوخاً وحاكمتهم بتهمة القيام بنشاط ضد مصلحة الدولة لصالح إسرائيل.

وهكذا فقد تعرض الحزب لخلافات شديدة بين أعضائه وزادت هذه الخلافات عندما قامت المحاكمات في روسيا عام ١٩٥٣ لمجموعة من الأطباء اليهود في روسيا متهمين بالتآمر ضد القادة السوفيت. وكانت النتيجة أن قطعت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي (٢).

مبادئ حزب المباي :

- ١ - ينادي الحزب بسياسة الحياد ويدعو لاعتماد سياسة الصراع الطبقي لتحقيق المجتمع الاشتراكي اللاتبقي في دولة ثنائية القومية، إذ يدعو إلى المساواة التامة بين العرب واليهود.
- ٢ - يعارض الحزب تشجيع إدخال الرأسمال الأجنبي أو تشجيع الرأسمالية المحلية.
- ٣ - ينادي الحزب بالتأميم وتوسيع القطاع العام وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل.
- ٤ - ينادي بوضع مخطط اقتصادي من أجل استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين (٣).
- ٥ - يعارض الحزب سياسة اضطهاد العرب في الدولة، ودعى منذ البداية إلى إلغاء الحكم عليهم، وقال بأن المساواة العربية - اليهودية تشكل الخطوة الأولى نحو السلام (٤).

(1) Bernstein, Op. Cit, p. 60

(2) Oscar Krains, Op. Cit, p. 70

(٣) مجاعص، لمياء، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٤) رزوق، اسعد، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٧.

ثانياً: الحزب الشيوعي (ماكي)

تأسس هذا الحزب عام ١٩٤٨، من اتحاد مجموعات شيوعية يهودية وعربية، ومن بقايا الحزب الشيوعي الفلسطيني، وعصبة التحرر الوطني .

وعلى الرغم من تبني الحزب للأفكار الماركسية اللينينية فقد اعترف بالدولة اليهودية، رافضاً الاعتراف بحق الهجرة إلى فلسطين لليهود في الخارج، ودعم قرار التقسيم لفلسطين ١٩٤٧. مطالباً بإقامة دولة للعرب، في الجزء المخصص لهم، ودافع عن حق اللاجئين في العودة والتعويض.

وحاز الحزب على ثقة العرب وانتشر في أوساطهم، مقابل قبول ضعيف في الوسط اليهودي، بسبب دفاعه عن القضايا العربية^(١).

ثالثاً: الحزب الشيوعي (رايح)

تأسس هذا الحزب عام ١٩٦٥، بعد الانشقاق الحاصل في الحزب الشيوعي (ماكي)، إذ أصبح حزب ماكي كتلتين، الكتلة اليهودية تحت اسم (ماكي) والكتلة العربية، أيد الحزب منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

ويتمتع الحزب بحضور كبير في الوسط العربي، ووقف ضد اتفاقيات (كامب ديفيد)، وعدّ أنها تقطع الطريق على أي حل شامل للصراع في المنطقة^(٢).

(١) حسن، محمد، الأحزاب الصهيونية وعملية السلام، منشورات دار علاء الدين، دمشق، (٢٠٠١)، ص ١٠٦.

(٢) نفس المصدر، ص ١٠٥-١٠٦.

رابعاً: حزب رافي

أسس حزب (رافي) في ٢٢ تموز ١٩٦٥، عقب الاجتماع الذي عقده بن غوريون بحضور ١٥٠٠ من أعضاء المباي المؤيدين لبن غوريون، ومنهم موشي دايان، إذ أعلن بن غوريون القائمة الرسمية بأسماء حزب رافي برئاسته، وصرح بن غوريون بأنه يهدف الى الحصول على أغلبية الأصوات في الانتخابات العامة للكنيست السادسة في تشرين الثاني ١٩٦٥ (١).

ونزلت قائمة حزب رافي بقيادة رافيد بن غوريون ومعه شمعون بيريز ويوسف الموجي وموشي دايان واسحق نافون وتسفس تسور. وكان أهم ما قُدم في برنامج هذه القائمة، عدم إدخال السياسة في الجيش والسعي لتحقيق السلام، والصداقة مع جميع شعوب الأرض، وتدعيم إمكانيات الجيش الإسرائيلي (٢).

وحصل حزب رافي على ١٠ مقاعد في الكنيست السادسة، بينما حصل المباي على ٣٧ مقعداً واحدوت هعفودا على ١١ مقعداً وبذلك كون الحزبان أغلبية المقاعد ومجموعها ٤٧ مقعداً (٣).

وجاءت نشأة هذا الحزب بانشقاق بن غوريون عن حزب المباي. وفي عام ١٩٦٦ عقد حزب رافي مؤتمره التأسيسي الأول، وقد أعلن شمعون بيريز في هذا المؤتمر أن الحزب هو حزب الشباب المتطلعين إلى الأمام لمحاربة القيادات المتعفنة وغير الكفؤة في الأحزاب الأخرى، وخاصة حزب المباي، كما دعا الشباب المتواجدين في الأحزاب الأخرى إلى التمرد والانضمام إلى رافي لتشكيل الحكومة الجديدة أو الاشتراك فيها في حالة انهيار حكومة اشكول، ولكنه اشترط لتحقيق ذلك الحفاظ على امن إسرائيل، والسعي للصلح مع الدول العربية، والعمل على تحقيق استقلال إسرائيل الاقتصادي، وضمان مستوى معيشة مرتفع لكل مواطن، وتغيير طريقة الانتخابات العامة في إسرائيل (٤).

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٦٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (١٩٦٧)، ص ٣٤٣.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٦٣.

(٣) هلسة، تهاني، دافيد بن غوريون، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، (١٩٦٨)، ص ١٦٤.

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٦٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (١٩٦٨)، ص ٢٩٢.

كانت طروحات حزب رافي السياسية والاقتصادية قريبة من طروحات حزب المباي، وقد انضم الحزب إلى المعارضة ضد التيار العمالي مما قربته من كتلة (جاحل) عام ١٩٦٧، وعلى أثر الحرب، فضل الحزب العودة والانضمام إلى (المباي) في عام ١٩٦٨، باستثناء مجموعة صغيرة بقيادة بن غوريون دخلت الانتخابات عام ١٩٦٩ تحت اسم (القائمة الرسمية).

خامسا: حزب العمل

يعد حزب العمل من أهم أحزاب اليسار، فهو يحتل موقعا هاما على الخريطة الغربية في إسرائيل، وتشكل حزب العمل عام ١٩٦٨ عندما اتحدت أحزاب المباي واحدوت معفودا ورافي لتشكل حزب العمل، وذلك في سبيل مواجهة الأحزاب اليمينية المتوحدة، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى اتحاد هذه الأحزاب هي :

- ١ - وحدة الأحزاب الدينية في اتحاد جاحل (التجمع الديني) التي كانت من أهم العوامل الضاغطة التي دفعت الأحزاب العمالية الثلاثة إلى الاتحاد في حزب واحد.
- ٢ - التقارب الكبير بين حزبي المباي واحدوت معفودا الذي وصل إلى درجة متقدمة جدا، خصوصا بعد خروج احدوت معفودا من حزب المپام عام ١٩٥٤، ثم تحالف مع المباي في تجمع المعراخ الانتخابي عام ١٩٦٥، واشترآكه في الائتلاف الحكومي عام ١٩٦٧، حيث أصبحت الفروقات بين الحزبين هامشية جدا لا تمس الجوهر، ولا تحول دون اندماجهما.
- ٣ - الإخفاق النسبي الذي مُنيَ به حزب رافي في انتخابات عام ١٩٦٥ بحصوله على عشرة مقاعد فقط، الذي جعله خارج التشكيلة الحكومية، قد اظهر لقيادته أن الطريق إلى السلطة من جديد لا يكون إلا بالتحالف أو الاندماج مع تجمع المعراخ.
- ٤ - ارتفاع شعبية موشيه دايان لدوره بوصفه وزير الدفاع- في انتصارات حرب عام ١٩٦٧، وتسرب الأنباء عن مفاوضات سرية لإجراء تحالف بين حزبي رافي وجاحل، وأثرهما الكبير دفع حزب المباي للبدء بحوار مع حزب رافي لتوحيد الأحزاب العمالية(١).

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (١٩٧١)، ص ٤٢٤-٤٢٥.

يُعدّ حزب العمل الإسرائيلي استمراراً مباشراً لحزب مباي التاريخي، وقد ظل يتبنى أيديولوجية المباي نفسها، أي "الجمع بين الصهيونية والاشتراكية الديمقراطية في رؤية برامجية من أجل تحقيق كل الأهداف الاجتماعية والقومية للشعب اليهودي في إسرائيل" (١). وما يزال حزب العمل إلى اليوم يصف نفسه بأنه حزب اشتراكي ديمقراطي ينتمي إلى الاشتراكية الدولية، ويقول ان رؤيته الأيديولوجية تركز على "قيم الحركة العمالية اليهودية التي هي نتاج التجربة الاجتماعية للشعب اليهودي وتراثه الثقافي" (٢).

وبمرور الوقت حصل تغير في أيديولوجية حزب العمل بحيث تخطى عن المبادئ الاشتراكية، وتحول باتجاه اليمين نحو الوسط وأصبح أقرب إلى الرأسمالية إذ تراجعت أهمية الاشتراكية لديه نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في إسرائيل بسبب من الهجرات الجديدة والتطور الاقتصادي.

وأبرز الأهداف الأساسية للحزب التي تضمنها ميثاقه التأسيسي هو: "تجميع الشعب اليهودي في بلاده وإقامة مجتمع عمالي حر في إسرائيل، والسعي من أجل تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية والطلائعية بموجب روح تراث الشعب اليهودي ونبوءة الصهيونية الاشتراكية وقيم حركة العمل، والحرص (الدؤوب) على امن إسرائيل، وإبعاد كل خطر يهدد كيانه وسيادتها وسلامتها ووحدة أراضيها" (٣)، وبشكل عام تمكنت الأحزاب العالمية منذ إعلان الدولة عام ١٩٤٨ من تولي الحكم عن طريق الحكم عن طريق إتاحة الفرصة لها دائماً بتشكيل الحكومات الائتلافية المتعاقبة، وتروّسها لغاية انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧ حيث مُنِيَ تجمع الأحزاب العمالية (حزب العمل) بهزيمة ساحقة نقلته من سدة الحكم إلى صفوف المعارضة، ليتولى الحكم اليمين بزعامة الليكود لأول مرة في تاريخ إسرائيل (٤).

(1) "Labor Political Report," no. 8, September 8, 1997, on Israeli labor

Party English home page website: www.us-israel.org/jsource/politics/labor.html

(2) Lochery, Neil, The Israeli Labour Party in the shadow of the Likud, Ithaca Press, London, (1997), p.7.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مرجع سابق، ص ٤٢٩.

(٤) المسيري، عبد الوهاب. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٣١.

ومن ذلك استمر حزب العمل بالانكفاء حتى انتخابات الكنيست الحادي عشر عام ١٩٨٤، التي منحته وضعية تكافؤ مع الأحزاب اليمينية ليتم تشكيل حكومة موحدة اثر هذه الانتخابات، وفي انتخابات ١٩٨٨ دخل حزب العمل ثانية في إطار حكومة موحدة واستمر لغاية عام ١٩٩٠، بحيث فضل الانسحاب ليستمر الليكود في الحكم بمشاركة الأحزاب اليمينية، وفي عام ١٩٩٢ عاد حزب العمل إلى سدة الحكم بعد الفوز في انتخابات الكنيست الثالث عشر بزعامه رابين، وفي انتخابات الكنيست الرابع عشر عام ١٩٩٦ خسر العمل ليعود ثانية عام ١٩٩٩ اثر انتخابات الكنيست الخامس عشر بزعامه ايهود باراك، ومن ذلك الوقت لم يتمكن حزب العمل من العودة إلى سدة الحكم، واقتصر دوره على المشاركة في الحكومات الائتلافية تارة واصطفاه في المعارضة تارة أخرى، مع الإشارة إلى انه حصل في انتخابات الكنيست الثامن عشر ٢٠٠٩ على ١٣ مقعداً فقط، وفضل الانضمام والمشاركة في الحكومة الائتلافية بزعامه نتنيا هو(١).

أما بالنسبة لمبادئ الحزب ومواقفه سيتم سردها في الفصل الثالث، وذلك لأن حزب العمل أحد المحاور الرئيسية في الدراسة، كونه من الأحزاب التي لها حضور بارز على الساحة الحزبية في إسرائيل، وتوليه للسلطة لفترة طويلة.

سادساً: حزب ميرتس

كتلة برلمانية وانتخابية تكونت عشية انتخابات الكنيست الثالث عشر في آذار ١٩٩٢، تكونت من انضمام ثلاثة أحزاب المباب وراتس وشنوي، ولفظة ميرتس عبارة عن الحرف الأول من اسم مبام والحرفين الأول والأخير من راتس وتعني (حيوية)، وتم تبنيها شعاراً انتخابياً للكتلة ثم أصبح اسماً لها.

وكان الدافع الرئيسي لتشكيل الكتلة هو لتوحيد قوى السلام اليهودية في إسرائيل الواقعة في الخريطة الحزبية إلى يسار حزب العمل على أمل الحصول على عدد أكثر من المقاعد في الكنيست، وكان معسكر اليسار يهدف إلى إبعاد الليكود عن الحكم.

(١) خليفة، أحمد، وآخرون، مرجع سابق، ص ١٤٠-١٤٢.

أخذت قوة هذا الحزب بالتراجع مع كل جولة انتخابات لاحقة، كما أن الجهود التي بذلت في توحيد الثلاثة في حزب واحد تعثرت بسبب انشقاق حزب شنوي إلى قسمين؛ أحدهما انضم إلى ميرتس، والآخر فضل الانسحاب بسبب اختلاف وجهات النظر حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وفي عام ٢٠٠١ طرحت الكتلة نفسها بديلا عن حزب العمل لقيادة معسكر السلام بعد انضمام العمل لحكومة شارون، وتأييده لاستخدام القوة لقمع انتفاضة الأقصى، ولكن الكتلة أصيبت بنكسة في انتخابات ٢٠٠٣، إذ لم تحصل سوى ٦ مقاعد، في حصلت في حين أنها انتخابات ٢٠٠٩ على ثلاثة مقاعد فقط.

تطرح كتلة ميرتس برنامجا سياسيا يقع على يسار حزب العمل، يقوم أساسه على تأييد إقامة الدولة الفلسطينية على حدود ٦٧ مع تعديلات بسيطة يتم الاتفاق عليها، وتأييد تقسيم القدس لتكون عاصمة للدولتين وتفكيك المستوطنات، أما بخصوص اللاجئين فهي ترفض عودتهم إلى إسرائيل وتؤيد التنازل المعلن والمطلق عن حق العودة(١).

أسس البرنامج الحزبي:

ميرتس حزب يساري يتبنى المبادئ التي تتبناها أحزاب اليسار في العالم من إنهاء الاحتلال عبر المفاوضات، السعي للسلام، سياسة رفاه اقتصادي، المساواة الاجتماعية والاقتصادية عبر دعم الطبقات الضعيفة والمضطهدة، الفصل بين الدين والدولة، تحسين مكانة المرأة، سن قوانين لقبول الزواج بين الجنس الواحد، الحفاظ على البيئة(٢).

(١) خليفة، احمد، وآخرون، مرجع سابق، ص ١٤٦-١٤٨.

(٢) السعدي، غازي، النظام الانتخابي الإسرائيلي، دار الجليل للنشر، عمان، (٢٠٠٩)، ص ٣٩.

سابعاً: حزب شنوي

تأسس هذا الحزب عام ١٩٧٣ بزعامة روبنشتاين كممثل لطبقة رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة، وإعلانه من أنه يسعى لتغيير النظام الانتخابي وإصلاح الحكم في إسرائيل، وقد خاض الحزب معظم الانتخابات الإسرائيلية بشكل مستقل أو من خلال تحالفه مع قوى وأحزاب أخرى، وقد تراوح تمثيله في الكنيست لغاية انتخابات الكنيست ٢٠٠٣، ما بين ٣-٦ مقاعد، هذه النسبة لم تؤهل الحزب للعب دور بارز في المشهد السياسي الإسرائيلي، أما الانجاز الكبير الذي تحقق للحزب هو حصوله على ١٥ مقعداً في انتخابات الكنيست ٢٠٠٣ مما جعله يتحول من خلالها إلى قوة برلمانية ثالثة بعد حزبي الليكود والعمل، وقد شارك الحزب في الحكومة الائتلافية التي شكلها شارون في حينه، وأصبح ينظر إليه بعد هذه الانتخابات على أنه ممثل الطبقة الوسطى في إسرائيل ومدافع عن مصالحها، وقد عرف بالمعارضة الشديدة للامتيازات التي تحصل عليها الأحزاب الدينية سواء ما تحصل عليه من معونات مادية أو إعفاءات للشبان المتدربين من الخدمة العسكرية، وقد شكلت هذه المعارضة الدافع الأساسي لخروج الحزب من حكومة شارون ٢٠٠٦-٢٠٠٩، وأصيب الحزب بنكسة كبيرة من المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي، إذ لم يتمكن من تجاوز نسبة الحسم في الوصول إلى الكنيست(١).

ركز الحزب في معظم برامج الانتخابية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، اخذ على الأحزاب السياسية في إسرائيل اهتمامها المفرط بالقضايا السياسية على حساب القضايا الداخلية، ففي المجال الاقتصادي يدعو الحزب إلى تبني مبدأ الاقتصاد الحر والاتجاه نحو الخصخصة في مختلف القطاعات، ويرى الحزب أنه يجب على الدولة أن تبقى بعيدة عن التدخل في مشاريع الأعمال التجارية، واجتماعياً يدعو الحزب إلى توفير التعليم المجاني لكافة مواطني إسرائيل مع رفض منح الأحزاب، وخصوصاً الدينية منها، امتيازات وإعفاءات على حساب القطاعات الحيوية في الدولة، إما على المستوى السياسي فإن الحزب يؤيد المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ويعترف بالدولة الفلسطينية المسالمة والخالية من "الإرهاب" بعد التنازل عن حق العودة، وتفكيك المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، وبالنسبة للقدس يرى الحزب أنه لا بد من إيجاد صيغة للتعايش السلمي تضمن احترام الديانات الثلاث(٢).

(١) صوت إسرائيل عربيل 2009/42/22 : <http://www.iba.org.il/arabil/arabic>

(٢) "شنوي المبادئ، انتخابات الكنيست السادس عشر"، 2003/1/28 : <http://www.knesset.gov.il/elections>

ويعود سبب انهيار شنوي إلى عواملين:
العامل الأول: تأسيس حزب كاديما وانتقال جزء من المصوتين لشنوي ٢٠٠٣ للتصويت لكاديما ٢٠٠٦ وتقدر نسبتهم ١٧% على الأقل (١).

العامل الثاني: الخلافات الداخلية بين معسكر تومي لبيد ومعسكر ابراهام بوراز اللذين أخذوا بالتصارع للسيطرة على الحزب ومؤسساته مما جعل الجمهور يفقد الثقة في الحزب ونهجه. يضاف إلى ذلك طبيعة مثل هذه الأحزاب التي تطرح نفسها ضمن برنامج انتخابي تسعى لتحقيقه، مما يعني أن الإخفاق في تحقيق هذا البرنامج ربما يؤدي إلى أفول وانهيار هذه الأحزاب كما حدث مع حزب شنوي في انتخابات الكنيست ٢٠٠٦-٢٠٠٩، مع عدم إغفال طبيعة المشهد الحزبي الإسرائيلي المرن والمعتاد على ظاهرة أفول وضمور أحزاب سياسية وظهور أحزاب جديدة.

المطلب الثاني: الأحزاب اليمينية

أولاً: حزب كديما

تأسس حزب كديما في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٥، على إثر انسحاب شارون من حزب الليكود (٢)، معتبراً أن حزب الليكود لم يعد صالحاً لحكم "إسرائيل"، وسرعان ما انضم إليه الكثير من وزراء ونواب وأعضاء حزبي الليكود والعمل، وعلى رأسهم إيهود أولمرت، وتسيبي ليفني، ومئير شتريت، وجدعون عزرا، وأبراهام هيرشزون، وشاؤول موفاز، وهم من وزراء الليكود. كما انضم إليه شمعون بيريز (أحد الزعماء التاريخيين لحزب العمل)، وحاييم رامون، وداليا إيتسيك ومن وزراء العمل السابقين، كما انضم اليهم أوريئيل راخمان مؤسس حزب شنوي. شكل انسحاب شارون من حزب الليكود وإنشاؤه حزب كديما زلزالاً في الحياة السياسية الإسرائيلية، وشكلت الشخصية القوية والكاريزما الخاصة بشارون محور تشكيل الحزب الجديد، واستطاع كديما استقطاب حالة شعبية واسعة، وكان في صدارة الأحزاب الإسرائيلية مع نهاية عام ٢٠٠٥، حسب استطلاعات الرأي (٣).

(١) شحادة، امطانس، الانتخابات الإسرائيلية العامة ٢٠٠٩، قضايا إسرائيلية، السنة التاسعة، العدد ٣٣، (٢٠٠٩)، ص ٨-١١.

(٢) صحيفة هآرتس. (٢٠٠٥ ١١ ٢١) <http://webisraelinsider.com/articales/politics/7073.htm>

(٣) صالح، محسن، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، مركز دراسات الزيتونة للدراسات والاستشارات، (٢٠٠٦)، ص ٥٨.

ظروف نشأة حزب كديما

تعود نشأة كديما إلى تصاعد الخلافات السياسية داخل الليكود، حيث عمل من وصفوا بمتهمري الليكود على تقويض زعامة شارون داخل الليكود، حيث قام منافسه بنيامين نتنياهو بتنظيم تيارات معارضة من الليكود للخط السياسي الذي اتبعته حكومة شارون(١).

وأشارت استطلاعات الرأي العام في عام ٢٠٠٥ أن شارون سيمنى بهزيمة أمام بنيامين نتنياهو في منافسة رئاسة حزب الليكود، لكن شارون سيهزم نتنياهو إذا ما أقدم على شق الليكود، وقام بتشكيل قائمة مستقلة تنافس على رئاسة الحكومة. وبينت استطلاعات الرأي العام أن الإسرائيليين سيمنحون شارون ٤٥% من أصواتهم مقابل ١٤-١٦% لنتنياهو(٢).

وكان السبب الرئيسي في تصاعد الخلافات داخل الليكود، تنفيذ خطة الانفصال الأحادي الجانب من قطاع غزة، والتي أيضا ساعدت وتيرة النزاعات داخل الأحزاب السياسية الإسرائيلية الكبيرة والغيرة على حد سواء.

وبين أودي يعقوب (عضو سابق في الليكود) أهمية وضرورة تشكيل حزب سياسي جديد، إثر دعوة شارون للخروج من الليكود وتشكيل حزب جديد، كذلك أشار، إلى أن شارون يجب أن لا يخشى فشل الأحزاب السياسية في الماضي، والتي كان مؤسسوها شخصيات مثل: موشيه ديان، ووايزمان، وبن غوريون، فهذه الأحزاب كان وراء فشلها ثلاث أسباب: أولاً أنها قامت على أساس الرجل الواحد، لذلك لم تكن أحزاب كبيرة بوسعها تشكيل حكومة، ثانياً لأنها لم تفرض أي جدول أعمال جديد، وثالثاً لأن الجمهور لم يتطلع في الماضي إلى إجراء تغيير على الساحة السياسية بنفس القوة التي يرغب فيها الآن، وعليه فإن نجاح حزب شارون يتوقف على جدول الأعمال الذي سيقدمه في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، كذلك ما سيقدمه من إصلاحات لتعديل طريقة الانتخابات، تنقل انتخاب المرشحين للكنيست من المتفرغين الحزبيين إلى إجمالي المصوتين في الانتخابات،

<http://www.madarcenter.org>

<http://www.almustaqbal.com>

(١) كديما، (١٨/١٤/٢٠٠٦)، مدار

(٢) صحيفة المستقبل. (١٢/١٨/٢٠٠٥)

وهناك شرط آخر لنجاح الحزب متوقف على تقديم قائمة تحتوي على الأقل ٦١ مرشحا للكنيست، وذلك لبيان أن وجهة الحزب هي للسلطة وأن مرشحيه ذوو قدرة على إدارة الدولة (١).

وتشكل الحزب الجديد على إثر اجتماع شارون مع الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساف في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٥، حيث أبلغه شارون قرار انسحابه من الليكود وتشكيل حزب سياسي جديد طالبا حل الكنيست، واختار شارون اسم كديما لهذا الحزب، ورفع شعارين رئيسيين وهما: إسرائيل تنظر للأمام، وشارون قائد قوي للسلام.

ثانيا: حزب حيروت

تأسس حزب حيروت في تموز عام ١٩٤٨، وكان معظم كوادره الرئيسيين من أعضاء منظمة (إيتسل) التي تم جلبها، وقد تزعم هذا الحزب قائد المنظمة السابقة مناحيم بيغن، وفي عام ١٩٤٨ أصبح جزء من "الاتحاد العالمي للصهيونيين التصحيحيين" (٢).

وحزب حيروت هو حزب اشكنازي في الأصل، وينعكس ذلك في تركيبة مرشحيه للكنيست الذين تزيد نسبة الاشكناز فيهم عن ٧٠% وقد بدأ هذا الحزب في اقتناص أصوات اليهود الشرقيين والعمل على زيادة قاعدته التنظيمية بينهم بعد عام ١٩٥٦، كما انتشرت قواعده في أوساط الطبقة الوسطى، وأصحاب المشروعات الخاصة الصغيرة، كالورش وغيرها، وبين متوسطي ومنخفضي الثقافة بوجه عام، وهي صفة ملازمة لليهود الشرقيين.

ويعود تأييد اليهود الشرقيين لهذا الحزب إلى نفورهم من حزب العمل، الذي يقف في مقابل الليكود. إذ يرى هؤلاء أنّ حزب العمل الذي ظل مسيطرا على السلطة لفترة طويلة قد كان سببا لكثير من المشاكل التي عانى منها هؤلاء.

(١) يعقوب، أوري، حزب وسط جديد، الأداة الوحيدة لعودة شارون إلى الحكم، صحيفة الحياة الجديدة، <http://www.alhayat-j.com>

(٢) عبد الله، هاني، مرجع سابق، ص ٨.

يعتبر حزب حيروت هو الحزب الأكبر في تشكيلة الليكود، والتي تضم مجموعة من القوى السياسية الإسرائيلية، وانطلاقاً من هذا الاعتبار فإن الحزب يصبح المهيمن على سياسة الليكود، وبذلك فإن البرنامج السياسي الذي يطرقه الليكود ما هو إلا انعكاس لوجهة نظر حزب حيروت^(١).

ثالثاً: حزب الأحرار (الليبرالي)

أسس حزب الأحرار عام ١٩٦١ من اتحاد حزب التقدمي وحزب اتحاد الصهيونيين العموميين، ونشأ حزب الأحرار الصهيونيين العموميين منذ قيام الصهيونية العالمية وقبولهم برنامج مؤتمر بال عام ١٨٩٧^(٢).

ويمثل حزب الأحرار شرائح الطبقتين الوسطى والرأسمالية، ولم يدم هذا الاتحاد طويلاً إذ انشقت أغلبية التقدميين عن الحزب الجديد في إثر موافقة القيادة على التشارك مع حيروت في تأسيس كتلة (جاحل)، وأسست حزباً دعت به الحزب الليبرالي المستقل، انتهت به الحال إلى الانضمام إلى المعراخ في أوائل الثمانينات، بينما احتفظ اتحاد الصهيونيين العموميين - حزب الوسط باسم الأحرار، وواصل نشاطه في إطار كتلة جاحل، وبعد ذلك في إطار الليكود، إلى أن ذاب في حيروت النصف الثاني من الثمانينات.

وقد انقسم حزب الأحرار في إطار الليكود إلى فئات متناحرة على المناصب والزعامة، انشقت فئة منها بزعامة يتسحاق موداعي عن الليكود عشية انتخابات عام ١٩٩٨، وأسست حزباً دعي الحزب الليبرالي الجديد، لكنه اختفى من الخريطة الحزبية في إثر الانتخابات، بعد أن فشل في اجتياز نسبة الحزم^(٣).

ومن مبادئ حزب الأحرار الليبراليين:

- ١ - المحافظة على قدرة إسرائيل الدفاعية، والعمل على زيادتها وتنسيق التعاون بين القوات الداخلية وقوات الحركة الصهيونية.
- ٢ - حزب الأحرار ضرورة لحياة إسرائيل الديمقراطية.

(١) تيم، سعيد، مرجع سابق، ص ٤١٤-٤١٥.

(2) Badi, Op, Cit, p52.

(٣) جريس، صبري، وآخرون، مرجع سابق، ص ١٤٥.

- ٣ - حزب الأحرار أداة فاعلة لتصحيح الأوضاع الخاطئة وتغيير ما يحتاج إلى تغيير.
- ٤ - حزب الأحرار ضرورة لتوازن إسرائيل الاجتماعي .
- ٥ - حزب الأحرار يدافع عن الضمان الاجتماعي وعن الحرية الفردية، كما ينادي جميع المواطنين بأن يجعلوا إسرائيل بلداً للقانون والهجرة والحرية والرخاء.
- ويرى الحزب بأن أهداف دولة إسرائيل هي أن تكون مرفأً آمناً من الناحية القومية والاقتصادية والاجتماعية للشعب اليهودي المتفوق، وإقامة أسس قوية لإعادة بناء عظمة إسرائيل الماضية، وأن تصبح أداة دائمة لإقامة مجتمع إسرائيلي حر متقدم يضم كل العناصر الطيبة(١).

رابعاً: حزب النهضة (هتسيا)

أسس عام ١٩٧٩ احتجاجاً على اتفاق كامب ديفيد، وأقيم من منشقين عن الليكود وعارضوا توجهات الليكود السلمية، وكان يوفال نئمان Ufal naaman من أشهر الشخصيات إضافة إلى غئولا كوهين Giaola koohen، وقد حصل الحزب إضافة إلى حركة تسومت عام ١٩٨٤ على ٦ مقاعد في الكنيست ومقعدين عام ١٩٨٨ و ٨ مقاعد ١٩٩٢، على أن أهم إنجاز لهذا التجمع كانت طرحه لقانون القدس الأساسي عام ١٩٨٠ على الكنيست وإقراره، والذي بمقتضاه اعتبرت القدس العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وكذلك تقديم هتسيا قانون ضم هضبة الجولان على الكنيست عام ١٩٨١ الذي أقر أيضاً القانون الإسرائيلي على سكان الهضبة(٢).

(١) غوانمة، نرمين مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٢) خطاب، موسى، نصر الله، محمود، البرلمان الإسرائيلي، مركز القدس للأبحاث، القدس (١٩٩٢)، ص ١١٥.

خامسا: حزب موليدت

حزب صهيوني متطرف يقع في أقصى اليمين وأسس الجنرال المتقاعد (رحبعام زئيفي) وقد نادى بالطرد الجماعي للعرب، وقد حصل على مقعدين في الكنيست أثناء الانتخابات التي تمت أعوام ١٩٨٨، ١٩٩٢، ويبدو أن هذا الحزب قد اعتمد على الأصوات التي كان يحصل عليها أنصار حركة كاخ، وذلك بعد منع هذه الحركة من خوض الانتخابات^(١).

سادسا: حزب الاتحاد القومي (هئود هليئومي)

تأسس هذا الحزب عام ١٩٩٩ من ثلاثة أحزاب صغيرة تمثل أقصى اليمين؛ وهي أحزاب موليدت وحירות الجديد وتكوما، لينضم في العام ٢٠٠٠ حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا) المعروف بعنائه الشديد للعرب ويمينيته المتطرفة والذي يتزعمه ليبرمان، ويعد هذا الحزب بمثابة ممثل عن اليهود الروس الذي قدموا إلى إسرائيل أبان انهيار الاتحاد السوفييتي سابقا في مطلع التسعينات، وقد حصل هذا الحزب في أول انتخابات يخوضها عام ١٩٩٩ على أربعة مقاعد فقط (٢)، لترتفع نسبة تمثيله في الكنيست شيئا فشيئا مع كل انتخابات يتم إجراؤها إلى أن حصل في انتخابات الكنيست الثامن عشر ٢٠٠٩ على ١٥ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، وتعد هذه النسبة الأعلى التي يحصل عليها الحزب منذ تأسيسه، وبحصوله على هذه المقاعد يكون قد احتل المركز الثالث من ناحية حجم التمثيل في الكنيست بعد حزبي كاديما والليكود مقصيا حزب العمل إلى الدرجة الرابعة.

ويتخذ حزب إسرائيل بيتنا مواقف متطرفة تجاه العرب والفلسطينيين على وجه الخصوص، ويخوض بناء على هذه المواقف المتطرفة انتخابات الكنيست في إسرائيل، والتي ضمنها تجاوز مبدأ رفض عودة اللاجئين إلى تبني مبدأ "الترانسفير"؛ أي تهجير وترحيل عرب ٤٨ وحتى الفلسطينيين واللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خارج حدود إسرائيل التي يعتبرها تبدأ من نهر الأردن شرقا إلى البحر المتوسط غربا، وإيجاد حلول لهم في البلدان العربية في إشارة إلى مشروع الوطن البديل للفلسطينيين على الضفة الشرقية لنهر الأردن.

(١) ماضي، عبدالفتاح، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٢) خليفة، أحمد، وآخرون، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٦٧.

وفيما يتعلق بقضايا الحل النهائي يرفض الحزب الخوض في مفاوضات مع الفلسطينيين بشأنها، فهو يعتبر القدس العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، ويدعو إلى نقل جميع الوزارات والسفارات والمراكز الرئيسية في الدولة إليها، كما ويدعو إلى استيطان يكون متصلا جغرافيا مع بعضه البعض في الضفة الغربية وفي القدس تحديدا(١).

سابعا: حزب إسرائيل بيتنا

أنشئ حزب إسرائيل بيتنا عام ١٩٩٩ على أيدي أفيغدور ليبرمان، وهو حزب يميني متطرف وأغليته من المهاجرين الروس، وفي عام ٢٠٠٠ اندمجت كتلة إسرائيل بيتنا مع كتلة اليمين (الاتحاد الوطني) تحت اسم الاتحاد الوطني- إسرائيل بيتنا، مع الحفاظ على استقلالية الحزبين المندمجين، وفي عام ٢٠٠١ التحق حزب إسرائيل بيتنا - الاتحاد الوطني بحكومة الوحدة برئاسة أرئيل شارون، لكنه انسحب من الحكومة في أعقاب تسليم حي أبو سنيّة في الخليل للفلسطينيين.

وفي أعقاب تنفيذ خطة الانفصال عن القطاع انفصل بالاتفاق عن كتلة الاتحاد الوطني للاعتقاد بأن خوض الانتخابات العامة بشكل منفصل سيعزز قوة الحزبين، وقد خاض إسرائيل بيتنا الانتخابات السابعة عشرة بصورة مستقلة، وقد اشتمل برنامج الحزب هذه المرة على مسألة تبادل الأراضي.

وقد حاز الحزب في تلك الانتخابات على أحد عشر مقعدا، وعين رئيس الحزب أفيغدور ليبرمان نائبا لرئيس الحكومة ووزيرا للشؤون الإستراتيجية، وفي السادس عشر من كانون الثاني ٢٠٠٨ انسحب الحزب من الحكومة في أعقاب مؤتمر انابوليس ونقاش القضايا الجوهرية في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي(١).

(١) المخ، زهير، "انتخابات الكنيست الثامن عشر البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية": ١٠ / ٢ / ٢٠٠٩

www.palestine-studies.org/files/word/mdf/10226.doc

(٢) السعدي، غازي، النظام الانتخابي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٠.

أهم أسس البرنامج الحزبي:

- ١ - تجسيد الحلم الصهيوني بمركباته الثلاثة الأساسية: الهجرة والدفاع والاستيطان، وعدم التنازل عن هذا الحلم.
- ٢ - توسيع البنى الاستيطانية.
- ٣ - تعزيز استقرار الجهاز السياسي عبر تغيير أسلوب الحكم: نظام رئاسي، تشريع، ومحكمة تشريع.
- ٤ - سن قانون جنسية جديد ينص على أن التمتع بجميع حقوق المواطنة يتطلب أيضا الوفاء بالواجبات، ويجب سن قانون يلزم كل مواطن إسرائيلي الإعلان عن الولاء للدولة، وأن يؤدي الخدمة العسكرية أو الوطنية البديلة.
- ٥ - يجب تحسين التعليم، وتخويل الأفضل إلى التعليم للعمل كمعلمين، ووضع أساليب تحفيز للمعلمين وفقا لتقدم الطلبة، وتشجيع التميز، ومنح إعفاءات من أجور التعليم في المؤسسات التعليمية للمتفوقين(١).

ثامنا: حزب الليكود

يقف على رأس الأحزاب اليمينية في إسرائيل حزب الليكود الذي تأسس عام ١٩٧٣ من حزبي حيروت الذي أنشأه مناحم بيغن عام ١٩٤٨، والأحرار الذي تأسس عام ١٩٦١، ويعد بمثابة الاستمرار السياسي لحركة الصهيونيين العموميين، إضافة إلى القائمة الرسمية التي تأسست بزعامة بن غوريون الذي انشق مع عدد من الأعضاء عن حزب رافي عام ١٩٦٨، وقد انضمت هذه القائمة إلى تجمع الليكود بعد موت بن غوريون، وكان الدافع الرئيسي لتوحيد هذه الأحزاب القدرة على الوقوف في وجه حزب العمل وإزاحته عن الحكم في انتخابات الكنيست ١٩٧٣، إلا أن تكتل الليكود لم يستطع تحقيق ذلك إلا في انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧، عندما تدهورت شعبية حزب العمل نتيجة تحميله المسؤولية عن الإخفاقات في حرب ٧٣(٢)، قبل إجراء الانتخابات للكنيست التاسعة أشارت جميع استطلاعات الرأي العام في إسرائيل إلى هبوط مذهب في شعبية التجمع العمالي وفي المقابل ارتفاع شعبية التكتل المعارض.

(١) السعدي، غازي، النظام الانتخابي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) طابل، فوزي، مرجع سابق، ص ١١٨-١٢٢.

وقد أسفرت هذه الانتخابات التي أوصلت حزب التكتل إلى الحكم برئاسة مناحيم بيغن بعد مرور ٣٠ عاما من حكم العمال للكيان الصهيوني إلى زيادة التطرف اليميني والفاشي، وزيادة في مصادرة الأراضي العربية وإقامة المستوطنات، وطردها المواطنين العرب وتشديد القبضة الحديدية على الأراضي العربية المحتلة.

ومع أن نتائج هذه الانتخابات لم تعط أغلبية لحزب التكتل؛ إذ أن هذا الحزب قد حصل على ٤٣ مقعدا مقابل ٣٢ للعمال، فقد كان بإمكان العمال تشكيل الحكومة والاستمرار في الحكم لولا قضيتين، القضية الأولى طرد وزراء الحزب الوطني الديني وحكومة رابين، أما القضية الثانية فكانت ظهور القائمة الديمقراطية للتغيير. (١)

وتكون القاعدة الانتخابية لحزب الليكود في الحكم حتى عام ١٩٨٤، وتمكن في أثناء ذلك من تنفيذ برنامج استيطاني واسع النطاق في الضفة الغربية، كما تمكن من إحداث تغيير اقتصادي كبير في البلاد. وفي انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٨ اضطر إلى التشارك مع حزب العمل في حكومتي وحدة وطنية، وأدت انتخابات عام ١٩٩٢ إلى خسارته الحكم ودعوته إلى صفوف المعارضة.

وخاض الليكود انتخابات عام ١٩٩٢ على أساس برنامج انتخابي أبرز نقاطه ما يلي :

- ١ - حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل حق أزلي غير قابل للطعن فيه.
- ٢ - لدولة إسرائيل الحق في المطالبة بالسيادة على يهودة والسامرة وقطاع غزة.
- ٣ - المحافظة على اتفاق كامب ديفيد؛ ترتيبات الإدارة الذاتية المتفق عليها في كامب ديفيد هي التي تضمن عدم حدوث أي تقسيم جغرافي في أرض إسرائيل الغربية، وعدم قيام دولة فلسطينية فيها؛ الإدارة الذاتية التي اتفق عليها ليست دولة، وليست سيادة، وليست تقريراً للمصير.
- ٤ - القدس، عاصمة إسرائيل، غير قابلة لأي تقسيم.
- ٥ - استئناف الليكود المشروع الاستيطاني بزخم في أرض إسرائيل بأسرها، ويستعمل على توسيع وتطوير المستوطنات التي تمت إقامتها (١).

(١) السعدي، غازي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

(٢) جريس، صبري وآخرون، مرجع سابق، ص ١٤١-١٤٣.

عاد الليكود للحكم بزعامه نتنياهو عام ١٩٩٦ إثر الفوز في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة واستمر بالحكم لغاية ١٩٩٩ عندما انتقلت السلطة لحزب العمل الذي لم يستمر طويلا بالحكم إذ سرعان ما عاد الليكود للحكم بزعامه شارون عام ٢٠٠١. استمر الحزب بالحكم لغاية ٢٠٠٥ عندما دبت الخلافات بين أعضاء الحزب وقيادته على خلفية الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، مما حدا بشارون زعيم الحزب بالانشقاق وتأسيس حزب جديد أطلق عليه كاديما الذي تسلم الحكم في أول انتخابات تخوضها ٢٠٠٦، وذلك بحصوله على ٢٩ مقعدا، مقابل حصول الليكود على ١٢ مقعدا مما جعله ينتقل إلى صفوف المعارضة، وفي انتخابات الكنيست الثامنة عشرة عام ٢٦٠٠٩ عاد الليكود للحكم مجددا على رأس حكومة ائتلاف بزعامه نتنياهو بعد حصوله على ٢٧ مقعدا(١).

(١) جرايسي، برهوم، "انتخابات ٢٠٠٩ تثبت حالة التشرذم وتعيد جدولة الأزمات"، ٢٤/٢/٢٠٠٩ :

<http://www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=4472>

المطلب الثالث: الأحزاب الدينية

أولاً: الحزب الديني القومي (المفدال)

حزب ديني وطني نشأ عام ١٩٦٥ باتحاد الشرقي والعام الشرقي، وهذان الحزبان هما أصلاً صهيونيان كذلك، وكانا يتوليان الجناح الديني في الحركة الصهيونية بعد مؤتمر بازل ١٨٩٧، وقد شارك مع حزب العمل في كافة الحكومات حتى عام ١٩٧٧، وكذلك شارك مع الليكود فيما بعد في حكوماته، ووقف هذا الحزب إلى جانب حركة غوش ايمونيم في دعم الاستيطان الصهيوني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، ويلاحظ اهتمام الحزب بطرح القضايا الدينية التي لا يمكن الاستهانة بها، وتسبب أحياناً في وقوع أزمات مثل قضية العرض العسكري الذي تم تمديده، ومن أشهر قادة هذا الحزب موشيه شابيرا ويوسف بورغ، ويتسحاق رفائيل(١).

موقف حزب المفدال من السلام:

يقوم الموقف الفكري والأيديولوجي لحزب المفدال من قضايا السلام كالتالي :

- ١ - القدس عاصمة لدولة إسرائيل وشعب إسرائيل.
- ٢ - رفض إقامة دولة فلسطينية.
- ٣ - تشجيع استمرار حركة الاستيطان في فلسطين بما فيها الضفة الغربية.
- ٤ - عدم التخلي عن هضبة الجولان، واعتبارها جزءاً من دولة إسرائيل.
- ٥ - رفض الحكم الذاتي الفلسطيني واعتباره خطراً على دولة إسرائيل(٢).

ثانياً: حزب شاس

تأسس هذا الحزب عام ١٩٨٤، عندما انشق الأعضاء السفاردييم عن كتلة اغودات ישראל احتجاجاً على ما تم وصفه بالتهميش ضدهم، إذ ينظر إليهم عادة بازدراء وانتقاص، فقد تم تهميشهم اقتصادياً واجتماعياً طوال العقود الماضية، وتم استبعادهم من المراكز القيادية، لأن النظرة السائدة تجاه اليهود الشرقيين سلبية، فهم كما يصفهم بن غوريون نفسه عام ١٩٥٠ " أنهم راع وحثالة دون لغة ودون ثقافة

(١) ماضي، عبدالفتاح، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(٢) حسن، محمد، الأحزاب الصهيونية وعملية السلام، دار علاء الدين للنشر، دمشق، (٢٠٠١)، ص ١٦٤.

ودون جذور أو رابطة بتقاليد الأمة وحلمها، أناس أميون جهلة يفتقرون لأي ملمح من ملامح التربية اليهودية أو الإنسانية"، وقد عزز هذا الوضع التباين الثقافي المتأصل أصلاً بين الشرائح الاشكنازية والسفارديّة، مع العلم أن اليهود الشرقيين اتجهوا للانخراط بمعسكرات الأحزاب اليمينية المعادية للعرب في سبيل التأكيد على إثبات هويتهم اليهودية عن طريق العداء الشديد للعرب(١).

يذكر أن شاس قد حصل في انتخابات العام ١٩٨٤ على ٤ مقاعد فقط، إلا أن هذه النسبة سرعان ما أخذت تتصاعد في الكنيست اللاحقة، وقد بلغت ذروتها في انتخابات عام ١٩٩٩، عندما حصل الحزب على ١٧ مقعداً(٢)، مع الإشارة أن الحزب قد حصل على ١١ مقعداً في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٩(٣)، ويرى الباحث أن تراجع شاس جاء بعد تأسيس حزب إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) عام ١٩٩٩، الذي استطاع من خلال مواقفه المتطرفة ضد العرب والفلسطينيين بشكل خاص جلب واستمالة المتدينين والمتشددین من الناخبين الإسرائيليين من جهة، ويؤكد في نفس الوقت على ظاهرة سهولة انتقال الأصوات من حزب إلى آخر مما يدل على تراخي الانتماء الحزبي من جهة أخرى .

(١) شالوم شطريت، سامي، النضال الشرقي في إسرائيل بن القمع والتحرر بين التماثل والبيدیل ١٩٤٨ - ٢٠٠٣، ترجمة : سعيد عياش، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، (٢٠٠٥)، ص ١٢٥-١٢٦.

(٢) الفي، أكرم، حزب شاس..... الدين والطائفية والسياسة في إسرائيل، مركز الأسرى للدراسات، 2006/8/٢٦ :

موقف حزب شاس من السلام :

ينطلق حزب شاس في مواقفه من قضايا السلام من معايير أيديولوجية دينية بحتة، وذلك من أجل تحقيق أمن إسرائيل، وتتلخص أهم مواقفه في :

- ١ - في حالة عدم ضمان أمن إسرائيل فإنه يتوجب على إسرائيل عدم الانسحاب أول التنازل عن الأراضي للفلسطينيين.
 - ٢ - يعتبر حزب شاس أن "أرض إسرائيل " كلها تابعة "الشعب إسرائيل" تبعا "لتوراة إسرائيل". لذا فإنه يحق لليهود الاستيطان في أي جزء منها، وأن التخلي عنها يكون فقط من أجل الأمن.
 - ٣ - القدس عاصمة إسرائيل، مع إمكانية الدخول الحر للاماكن الدينية(١).
- يعتمد حزب شاس في تأييده للعملية السلمية على مدى التجاوب مع مشاريعه، ولكن مبادئه العامة لا تختلف عن الأحزاب الدينية الصهيونية الأخرى.

ثالثا: حزب يهودت هتوراه:

يهودوت هتوراه هو حزب حرادي اشكنازي يعتبر اتحادا بين حزبي اغودات إسرائيل وديجل هتوراه، وقد تم توحيد الحزبين عام ١٩٩١ توطئة لانتخابات الكنيست الثالثة عشرة ومنذ ذلك الحين يخوضان انتخابات الكنيست في قائمة واحدة، وإزاء محاولات التوازن بين الجهات المختلفة التي تشكل الحزب تم الاتفاق على رئاسة دورية، وقد حرص الحزبان اللذان يشكلان الحزب على عدم تعيين وزراء من قبلهما في الحكومة، والاكتفاء بنواب وزراء فقط، كما طالب الحزب دائما برئاسة اللجنة المالية كي يتمكن من السيطرة على ميزانية الدولة، ومن ورؤساء الحزب الزعيم الروحي لحزب ديجل هتوراه هو الزعيم الروحي لجماهير اليهود الليتوانيين الحاخام يوسف شلوم اليشيب، أما الزعيم الروحي لاغودات إسرائيل فهو الحاخام ارييه التير، ويعتبر مجلس كبار رجال التوراة بمثابة الصلاحية العليا لاغودات إسرائيل.

(١) عودة، يوسف، حركة شاس ودورها في المجتمع الإسرائيلي، انظر:

يقوم برنامج حزب يهودت هتوراه على برنامج الحزبين اللذين يؤلفانه. أغودات إسرائيل : حل جميع القضايا التي تطرح على جدول الأعمال يوميا في حياة الإسرائيليين بروحية التوراة والتقاليد، والتطلع إلى توحيد شعب إسرائيل تحت سلطة التوراة وسيادة التوراة على الحياة الروحية والاقتصادية والسياسية في إسرائيل.

ديجل هتوراة: تمثيل جماهير المحافظين على التوراة في إسرائيل في مؤسسات السلطة: الحكومة، الكنيسة، السلطات المحلية بغية الحفاظ والحصول على الاحتياجات الخاصة لجماهير الحزب في جميع مناحي الحياة ، والحيلولة دون حدوث غبن للجماهير الحزبية.

التأثير على المجتمع الإسرائيلي للحفاظ على نمط الحياة اليهودية وفقا لتوراتنا المقدسة بالأساليب التعليمية والأعمال الديمقراطية^(١).

تتضح مواقف الأحزاب الدينية من مشاريع السلام من حيث أن فهم هذه الأحزاب للدولة "الإسرائيلية" هو فهم ديني بالأساس، وكذلك تفسيرها لنتائج الصراع مع العرب على أنها نتائج دينية، حتى السلام لا تمنعه إن هو حمى النظرة التوراتية في توسيع حدود "البلاد" وحافظ على سلامة وحياة اليهود، وإن هذه الأحزاب ترفض فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، باعتبارها تشكل خطرا على دولة إسرائيل وخرقا لتعاليم الدين التي تأمر بعدم التنازل عن جزء من "أرض الميعاد" لغير اليهود.

إذ أن الأحزاب الدينية قد ساهمت في الإبقاء على حالة العداء والإنكار لحقوق الفلسطينيين وعملت على رفض مشاريع السلام من خلال عدائها لمعسكر السلام الإسرائيلي ووقوفها إلى جانب اليمين المتطرف، ورفض مبدأ الأرض مقابل السلام.

(١) السعدي، غازي، النظام الانتخابي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٤-٣٥.

المطلب الرابع: الأحزاب العربية

نشأت معظم هذه الأحزاب في العقدين الأخيرين نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت بمرور الوقت على الفلسطينيين العرب في إسرائيل ، ولذا هناك بعض القوى السياسية التي ينطبق عليها وصف الحزب السياسي، وهناك ثلاثة أحزاب هي: راح/حداش، والقائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي، بالإضافة إلى هذه وثمة حركتان لا تنطبق عليهما مواصفات الحزب ولا تشاركان في انتخابات الكنيست، وهما حركة أبناء البلد، والحركة الإسلامية، وتنشط على صعيد مختلف هيئات تمثيلية قطاعية ذات أهداف مطلبية، وإن كانت تمارس أحيانا أنشطة سياسية محصنة.

أولاً: حزب التقدم للسلام والمساواة (حداش)

تأسس عام ١٩٧٧، وتكون في الأساس من الحزب الشيوعي (راح)، ومن منظمة الفهود السود، التي ظهرت خلال السبعينيات، إثر الصراع الطائفي بين اليهود الشرقيين والغربيين في إسرائيل، ومن جبهة الناصرة الديمقراطية ومن اليسار الديمقراطي الإسرائيلي (شاس) المكون من عناصر يهودية تنتمي إلى اليسار غير الصهيوني، ومن رؤساء مجالس محلية عربية، ومن لجنة المبادرة الدرزية، ومن شخصيات وأوساط شعبية يهودية وعربية.

ومن أهم مطالب هذا الحزب انسحاب إسرائيل من جميع المناطق التي احتلتها منذ حزيران ١٩٦٧، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة إلى جانب دولة إسرائيل، وتسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. (١)

(١) تيم، سعيد، مرجع سابق، ص ٤٦٠-٤٦٦.

أسس البرنامج الحزبي :

يتبنى حزب حداث إخلاء المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة التي تم احتلالها عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، والمساواة في الحقوق المدنية لسكان إسرائيل العرب، ويؤيد مفاوضات السلام ولا يؤيد مفاوضات السلام، ولا يؤيد الانسحاب من طرف واحد، والنقاط الرئيسية في البرنامج الحزبي هي:

- ١ - انجاز السلام الإسرائيلي الفلسطيني، والإسرائيلي العربي العادل والشامل المستقر.
- ٢ - الدفاع عن قضايا العمال وحقوقهم.
- ٣ - تطوير الخدمات الصحية، التعليم، الإسكان، الرفاه، الثقافة والرياضة.
- ٤ - مساواة السكان العرب في إسرائيل.
- ٥ - إلغاء التمييز الطائفي في جميع المناحي، الدفاع عن قضايا سكان الأحياء الفقيرة ومدن التطوير.
- ٦ - الدفاع عن الحريات الديمقراطية.
- ٧ - المساواة بين الجنسين في جميع المجالات.
- ٨ - حماية البيئة والعدل الاجتماعي.
- ٩ - تصفية أسلحة الدمار الشامل.

(١) السعدي، غازي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٣٩.

ثانياً: القائمة التقديمية

أسس الحزب عام ١٩٨٤ من قبل أفراد ومجموعات عربية ويهودية وجدت بينها قواسم مشتركة فيما يختص بوضع العرب في إسرائيل، وحل القضية الفلسطينية. وكانت النواة الأساسية للحزب من الناحية العربية مجموعات ضمت أفراداً من ذوي الميول التقدمية، أبرزها مجموعة من الناصرة انشقت عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة عام ١٩٨١ على خلفية خلافات فكرية وسياسية وتنظيمية، والمجموعة الثانية من أم الفحم انشقت عن حركة أبناء البلد عام ١٩٨٤، عندما رفضت الحركة خوض انتخابات الكنيست في ذلك العام.

ومن أهم مبادئه هذا الحزب:

- ١ - المساواة التامة للعرب واليهود في دولة إسرائيل.
 - ٢ - الاعتراف المتبادل بين الشعبين الإسرائيلي واليهودي والفلسطيني العربي بحق كل منهما في تقرير المصير.
 - ٣ - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية.
 - ٤ - الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
 - ٥ - التفاوض مع المنظمة لتحقيق السلام بين الشعبين .
 - ٦ - انسحاب فوري وغير مشروط للقوات الإسرائيلية من لبنان.
- تتركز أفكار هذا الحزب بالمحافظة على الهوية الفلسطينية باعتبارها نقطة الارتكاز والقوة المانحة للشرعية في الوسط العربي في إسرائيل، والمساواة التامة بين العرب واليهود في إسرائيل مع الاعتراف بالعرب كأقلية قومية، ودولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة بعد انسحاب إسرائيل منها، بما في ذلك القدس الشرقية، ويؤيد الحزب اتفاق أوسلو، ويقيم علاقات وثيقة بالسلطة الفلسطينية. (١)

(١) جريس، صبري، وآخرون، مرجع سابق، ص ١٧٠-١٧٢.

ثالثاً: الحزب الديمقراطي العربي

أسس الحزب عام ١٩٨٨، من قبل عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشة الذي كان عضواً في الحزب العمل الإسرائيلي وجزءاً من كتلته البرلمانية، وانسحب من الحزب ومن الكتلة في أوائل ١٩٨٨ احتجاجاً على سياسة وزير الدفاع وقتئذ تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

وقد شاركه في التأسيس عدد كبير من رؤساء وأعضاء المجالس المحلية العربية في مناطق مختلفة، ورجال دين ومسلمون ومسيحيون، وعدد من رجال الأعمال ومن برامج الحزب على النحو التالي :

- ١ - النضال من أجل المساواة الكاملة للعرب في إسرائيل مع اليهود، والاعتراف بهم كأقلية قومية.
 - ٢ - إلغاء جميع مظاهر وإجراءات الظلم والتمييز العنصري ضدهم.
 - ٣ - حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، وإقامة دولة فلسطينية بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة كافة ، بما في ذلك القدس الشرقية.
 - ٤ - استمرار التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
 - ٥ - ضرورة توحيد القوى السياسية العربية ومشاركة الجميع في انتخابات الكنيست.
- وينتمي أعضاء هذا الحزب من الطبقة البرجوازية الجديدة الأخذة في النمو المجتمع العربي الإسرائيلي.(١)

(١) جريس، صبري، وآخرون، مرجع سابق، ص ١٧٢-١٧٣.

رابعاً: حزب بلد (التجمع الوطني الديمقراطي):

حزب عربي يدعو لتحويل دولة إسرائيل إلى دولة لكل مواطنيها، وقد أقيم الحزب على يدي الدكتور عزمي بشارة عام ١٩٩٥ قبل الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة بغية خلق رأي عام سياسي لمواجهة اتفاقيات أوسلو التي اعتبرها الحزب منذ اليوم الأول لإنشائه بمثابة خطأ خطير.

لقد طرح حزب بلد الخيار الفلسطيني العربي كخيار وحيد للانتماء الوطني والضميري للمواطن العربي في إسرائيل إضافة إلى تبعيته لجنسية الدولة.

وفي عام ١٩٩٦ خاض بلد الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة في قائمة مشتركة مع حداث حيث تم انتخاب ممثل الحزب الدكتور عزمي بشارة لأول مرة للكنيست، وفي عام ١٩٩٩ انسحب بشارة من الكتلة المشتركة توطئة لخوض انتخابات الكنيست الخامسة عشرة في قائمة مستقلة، وحظي الحزب بمقعدين: عزمي بشارة وأحمد الطيبي، وفي انتخابات الكنيست السابعة عشرة حظي بلد بثلاثة مقاعد، وكانت لجنة الانتخابات المركزية قد حرمت بشارة من خوض الانتخابات لكن المحكمة العليا ألغت هذا القرار.

وفي الثاني والعشرين من نيسان ٢٠٠٧ قدم بشارة كتاب استقالته من الكنيست السابعة عشرة للقنصل الإسرائيلي في القاهرة، وقد جاءت الاستقالة في أعقاب الشبهات بقيامه بالتجسس على إسرائيل لصالح حزب الله، وقد حل محله عضو الكنيست سعيد نفاع.

أسس البرنامج الحزبي:

- ١ - هو الحزب الوحيد في إسرائيل الذي يدعو لفصل الدين عن الدولة، ويقدم برنامجه الحزبي بديلاً مدنياً وعصرياً عن الدولة القومية التي تمارس التمييز والمصاغة بالعنصرية. وأن برنامج حزب بلد يقوم على تحويل إسرائيل إلى دولة كل مواطنيها على أن يكونوا متساوين دون فارق في الدين والجنس والأصل.
- ٢ - تحويل إسرائيل إلى دولة كل مواطنيها وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.
- ٣ - انسحاب إسرائيل من جميع المناطق المحتلة، وتحقيق حق العودة وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.
- ٤ - بناء إستراتيجية فلسطينية وعربية شاملة، تشمل العرب في إسرائيل.
- ٥ - إلغاء الاعتراف بالمؤسسات الصهيونية (الوكالة اليهودية والصندوق القومي).
- ٦ - الاعتراف بحقوق العرب كأقلية قومية.
- ٧ - وقف اضطهاد العرب في إسرائيل على أيدي الدولة.
- ٨ - عدم العمل بالخدمة العسكرية أو المدنية من قبل العرب في إسرائيل.
- ٩ - فصل الدين عن الدولة.

(١) السعدي، غازي، النظام الانتخابي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٤٥.

الفصل الثالث

مواقف الأحزاب الإسرائيلية من مشاريع التسوية السلمية

المبحث الأول: تطور موقف حزب العمل من مشاريع التسوية السلمية:

ترتبط الأحزاب الإسرائيلية بشكل أو بآخر بالأيدولوجية الصهيونية، ولكنها تختلف بشكل كبير في فهمها الصهيوني، ويعد هذا الأمر انعكاساً طبيعياً للتنوع الذي يحكم المجتمع الصهيوني، فهناك الصهيونية العمالية، والصهيونية التنقيحية، وهناك الصهيونية الدينية، والفكرتان الأوليان تتمتعان بثقل أكبر، وتتمثلان من الناحية السياسية بأحزاب العمل الليكود وكديما^(١).

إن الأحزاب العمالية، وعلى رأسها المباي ثم العمل، هي التي رسمت ونفذت السياسة الخارجية "لإسرائيل" ما بين سنتي ١٩٤٨ و ١٩٧٧، من خلال سيطرتها على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وسنحاول في هذه الدراسة بيان موقف هذه الأحزاب من عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، والتطورات التي حصلت على موقعها.

لقد كان حزب المباي هو واضع أسس الدولة وسياساتها تجاه العرب، ويمكن القول بأنه قد تبلور اتجاه نشط داخل معسكر الأحزاب العمالية قاد سياسة الصراع العربي الإسرائيلي مرتكزا على منطق القوة وفرض الأمر الواقع، وانتهاز الفرص لتوسيع حدود الكيان الإسرائيلي، ثم فرض السلام على الدول المجاورة. وفيما يتصل بطبيعة الكيان الإسرائيلي وحدوده فقد كان هناك اختلاف بين تيارين داخل المعسكر العمالي بالنسبة لحدود الدولة، وذلك على الرغم من الاتفاق العام بين الأحزاب الصهيونية كافة على المبادئ الأساسية للمشروع الصهيوني^(٢). فالتيار الأول، ويمثله المباي، كان يخضع تلك المبادئ لضرورات ومتطلبات المراحل التي يمر بها المشروع الصهيوني، وذلك من تسخيرهما في كل مرحلة لخدمة المشروع، ولذلك فهو لم يعلن في أي وقت حدود مشروعه الجغرافية والسياسية أو السكانية، ووافق على قرار تقسيم فلسطين من أجل تقويته وتوسيعه بعد ذلك.

أما التيار الثاني فيمثله المبام، والذي رفض فكرة التقسيم، وتراوح طابع الدولة بين دولة ثنائية القومية بين العرب واليهود، وبين دولة يهودية تكون السلطة السياسية فيها لليهود.

(١) الجندي، كريم، صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، (٢٠١١)، ص ٤١.

(٢) المسيري، عبدالوهاب، موسوعة اليهود واليهودية الصهيونية، مرجع سابق، ص ٤٦٩-٤٧٠.

وحسم الصراع بين التيارين بقبول قرار التقسيم، ولكن لم يتم تحديد حدود الدولة، وذلك حتى يتم التوسع بعد ذلك في حرب ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٥٦ ولذلك فالنهج السائد هو رفض توضيح الحدود السياسية، تماشياً مع النهج القائم على فرض سياسة الأمر الواقع وتنشيط الاستيطان(١).

سيتم تناول التطورات والتغيرات التي طرأت على موقف حزب العمل من مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الصهيوني على فترات زمنية محددة كما يلي:

المطلب الأول: المرحلة الأولى ١٩٤٨-١٩٦٧

خلال الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٦٧ ظلت الحكومة الإسرائيلية، بقيادة حزب العمل، ترفض كل المشروعات الدولية لحل القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، بدءاً بتكرها لبروتوكول لوزان (Lausanne Protocol)، والذي وقعت عليها كشرط لقبولها عضواً في الأمم المتحدة، والذي تضمن أن تكون الخريطة الملحق بقرار تقسيم فلسطين هي أساس للمحادثات بشأن مستقبل فلسطين، وانسحاب إسرائيل إلى ما وراء حدود التقسيم، وتدويل القدس، وعودة اللاجئين وحقوقهم في التصرف بأموالهم وأماكنهم، وحق تعويض من لا يرغب بالعودة(٢).

كانت طروحات الحكومات العمالية للتسوية تتجاهل القضية الفلسطينية، وتحاول تصوير الصراع على أنه نزاع حدودي بينهما وبين الدول العربية المحيطة لفلسطين، وأيضاً (رفضه عودة اللاجئين الفلسطينيين أو قسم منهم إلى ديارهم متحدياً قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن(٣).

وتوالى مشاريع تحقيق تسوية بين الدول العربية والكيان الصهيوني دونما إشارة لإنشاء كيان

(١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية الصهيونية، مرجع سابق، ص ٤٤٥.

(٢) صالح، محسن، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية، مركز الإعلام العربي، الجيزة، (٢٠٠٣)، ص ٤٤٢.

(٣) الهور، منير، طارق موسى، (١٩٨٣)، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٨٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٢٢.

سياسي فلسطيني، فكان هناك المشروع النرويجي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ الذي دعا إلى توقف الأعمال العدوانية والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية، وكان مشروع جاما الأمريكي ١٩٥٥-١٩٦٥، ومشروع جونستون الأمريكي ١٩٥٣-١٩٥٥ الذي استهدف تصفية قضية اللاجئين وقضية فلسطين، ومشروع جون فوستر دالاس John Foster Dulles، وزير الخارجية الأمريكي، الذي دعا في ٢٦ آب ١٩٥٥ إلى إنهاء مشكلة اللاجئين بعودتهم إلى وطنهم "إلى الحَد الذي يكون ممكناً"، وبتوطين الباقي في المناطق العربية التي يقيمون فيها، ودعا إلى إجراءات جماعية لمنع إي حرب أو عدوان بين الدول، وإلى تسوية الحدود بين البلاد العربية والكيان الإسرائيلي. وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٥٥ طرح رئيس الوزراء البريطاني أنتوني أيدن Anthony Eden مشروعه الذي يدعو إلى الوصول إلى صيغة تسوية بين الموقف العربي الذي يطالب بحدود التقسيم والموقف الإسرائيلي المتمسك بحدود الهدنة^(١). لكن كل هذه المشاريع فشلت لرفض الجانب الإسرائيلي مناقشة أي تنازلات من طرفه، وقال بن غوريون: أن "غزو الدول العربية لأرض فلسطين في حرب ١٩٤٨ قد جعل كافة قرارات هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين لاغية وباطلة بدون أية إمكانية لإعادتها إلى الحياة".

أما المشروع العربي الوحيد في تلك الفترة الذي يستحق الإشارة إليه فكان المشروع التونسي الذي قدمه الحبيب بورقيبة رئيس تونس في ٢١ نيسان ١٩٦٥، وتضمن أن تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي إحتلتها منذ أنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية، وأن يعود اللاجئين إلى دولتهم الجديدة، وأن تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما.

رحب الكيان الإسرائيلي بمقترحات بورقيبة بوصفها إتجاهاً جديداً في التفكير العربي، لكنه رفض التنازل عن أي جزء من الأرض التي إستولى عليها. ورد ليفي اشكول، رئيس الوزراء الإسرائيلي، على بورقيبة بمشروع تسوية أعلنه في ١٧ ايار ١٩٦٥ مبني على تثبيت الأوضاع القائمة مع تعديلات طفيفة ومفاوضات مباشرة، وإحلال سلام دائم، وتطبيع العلاقات مع البلاد العربية^(٢).

(١) صالح، محسن، مرجع سابق، ص ٤٤٣-٤٤٤.

(٢) نفس المصدر، ص ٤٤٥.

بعد حرب ١٩٦٧ طرح حزب العمل إمكانية إحلال السلام بين العرب وبين إسرائيل في مقابل الأراضي التي إحتلت في تلك الحرب، مع أنه قبل ذلك كان يرفض أية مبادرة سلمية، حيث أن أحزاب اليسار أصبحت تدرك أن إسرائيل الكبرى مجرد أحلام لا مجال لتحقيقها(١).

أما الخطة الرسمية التي تبناها حزب العمل فكانت الخطة التي تقدم بها ايجال ألون، نائب رئيس الوزراء ووزير الاستيعاب في حكومة اشكول، وهي تقضي بإقامة إستيطان إستراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، وتحاول الخطة تجنب المناطق المأهولة وفقا لسياسة أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان، يضاف إلى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان العرب ومحاصرتهم من جميع النواحي بـ إسرائيل مقابل اتفاقية سلام مع الأردن. ورأى ألون أن حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع من وجهة النظر الإستراتيجية التي تعتمد على عوائق طبوغرافية دائمة تستطيع أن تقاوم أي هجوم للجيش البرية الحديثة وتكون حدودا سياسية، لذا اقترح ضم أراضٍ بعمق ١٠-١٥ كم على طول وادي الأردن والبحر الميت ومنطقة غوش عتصيون ومنطقة اللطرون(٢)، وقدم ألون خطته في تموز ١٩٦٧.

وعلى الرغم من أن ألون قد طرح مشروعه على حكومته إلا أنها لم تقم بمناقشته أو تبنيه رسميا، فإن هذا المشروع أصبح بعد ذلك أساسا تنطلق منه معظم أو كل مشاريع التسوية الإسرائيلية(٣)، وأصبح الموجه الأساسي لسياسة حزب العمل تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن حتى حكومات حزب العمل خرجت عن معايير مشروع ألون، إما خضوعا للمتزمطين، أو نتيجة صراعات داخلية، ولكن سلوكها كان محكوما بالمنطق الداخلي لبنية الإستيطان الصهيوني التي تتجه نحو المزيد من ضم الأراضي والتوسع(٤). وبعد ذلك أصبح الإطار العام للمشاريع الإسرائيلية يتركز على إنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقة طبيعية مع البلاد العربية، مع إنكار حقوق الشعب الفلسطيني.

(١) مشاقي، منذر، اليسار الصهيوني...وفن التسويق السياسي، موقع مركز دراسات المستقبل الفلسطيني، (٢٠٠٩/١٠/١٠)

انظر: <http://www.pfsc.ps/ar/index.php?act=artc&id=21>

(٢) التفكجي، خليل، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة...واقع وإشكاليات، الجزيرة نت، (٢٠٠٤/١١/١٣)، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/623ce9c2-90c9-4265-9206-e80a71d957d5.htm>

(٣) صالح، محسن، مرجع سابق، ص ٤٤٧.

(٤) المسيري، عبدالوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

ومن مشاريع التسوية التي طرحت بعد حرب ١٩٦٧ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٧، الذي يعد من أهم المشاريع التي ما تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية إلى الآن. وقد قدمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع. وقد نص القرار على سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراض احتلت في النزاع الأخير، ونص القرار أيضا على احترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي، وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومُعترف بها وحررة من التهديد أو أعمال القوة، وأكد على ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة وعلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وطالب بإقامة مناطق مجردة من السلاح، وأقر القرار مبدأ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط^(١).

رفضت المنظمات الفلسطينية قرار ٢٤٢؛ لأنه يعني "تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية". أما الكيان الإسرائيلي فركز على الدخول في محادثات سلام دون شروط مسبقة، كما عرض انسحابات من سيناء بشرط أن تكون منزوعة السلاح، وأن يبقى شرم الشيخ بيده، وعرض انسحابات من أجزاء من الضفة الغربية، لكنه رفض إعادة قطاع غزة والجولان، وأصر على بقاء القدس الموحدة (الشرقية والغربية) جزءا من الكيان الإسرائيلي، مع رفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وهذا ما تم عرضه في مشروع إسرائيلي عرف بإسم رئاسة الوزراء "مشروع جولدا مائير" في ٩ شباط ١٩٧١^(٢).

لقد كان هدف إسرائيل في هذه الفترة من عام ١٩٤٨-١٩٦٧ تثبيت وجودها وحدودها وفق خطوط وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩ من خلال فرض سياسة الأمر الواقع دون أن يمنع ذلك من محاولات التوسع الصهيوني كما جرى في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ثم حرب عام ١٩٦٧، إذ تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال بقية أجزاء فلسطين ومرتفعات الجولان السوري وسيناء.

(١) صالح، محسن، مرجع سابق، ص ٤٤٧-٤٤٨.

(٢) نفس المصدر، ص ٤٤٩.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية ١٩٦٧-١٩٧٧

كان موقف حزب العمل الرسمي خلال الفترة متمثلاً بالاحتفاظ بخطوط وقف النار لعام ١٩٦٧ إلى أن يتحقق السلام، وإعتبار حدود السلام أمراً متاحاً للبحث والاتفاق من جهة، وإعلان الاستعداد للتفاوض مع كل الدول العربية على حدة ودون شروط مسبقة على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ من جهة أخرى. وحيث كانت ترفض إسرائيل المفاوضات ضمن إطار مجلس الأمن وتعديل القرارين ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٧ و ٣٣٨ والتفاوض مع منظمة التحرير، والعودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وحيث كانت إسرائيل تتمسك في حدود آمنة يمكن الدفاع عنها محل خطوط وقف النار وحدود الرابع من حزيران يونيو، وذلك يكون عبر حل إقليمي.

كانت طروحات حكومة حزب العمل تصر على الاحتفاظ بمدينة القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل بعد احتلال القدس الشرقية واعتبار نهر الأردن الحد الآمن لدولة إسرائيل، وعدم السماح لأي جيش أجنبي بعبور غربي النهر، ونزع السلاح من المناطق التي ستجلب عنها إسرائيل ضمن إطار اتفاق سلام مع الأردن، ورفض الدولة الفلسطينية المستقلة وعدم الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وهويته القومية.

قامت السياسة الرسمية للحزب على تعزيز الاستيطان في منطقة القدس وغور الأردن والجولان ومشارف رفح وشرم الشيخ؛ أي الاستيطان الأمني الذي يهدف إلى إيجاد حدود آمنة يمكن الدفاع عنها من جهة، وتشجيع السكان الفلسطينيين على الإدارة الذاتية لشؤونهم الخاصة في المجالات الإدارية والإدارة البلدية، واعتماد سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن والدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة مع الكيان الإسرائيلي من جهة أخرى (١).

وظهر داخل العمل ثلاثة اتجاهات بشأن المناطق المحتلة، الاتجاه الأول يركز على أساس حكم ذاتي إداري للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت السيادة الإسرائيلية، وهو المشروع الذي طرحه مناحيم بيغن عام ١٩٧٧، واعتمد في اتفاقات كامب ديفيد مع مصر عام ١٩٧٨، (وقد اقترح بعض قادة حزب العمل إقامة نظام الحكم المشترك الإسرائيلي الأردني للمناطق المحتلة، أي تقاسم الوظائف بين السلطتين وذلك للتوفيق بين الحل الإقليمي

(١) الجعفري، وليد، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، جذوره، تطوره، أخطاره، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (١٩٧٩)، ص ١١.

الوسط مع الأردن ومشروع الحكم الذاتي(١).

أما الاتجاه الثاني فيرتكز على أساس وجود دولتين مستقلتين بين البحر الأبيض المتوسط والعراق؛ دولة يهودية غرب نهر الأردن ودولة عربية شرقي نهر الأردن، ويرفض المشروع وجود دولة عربية (فلسطينية ثالثة بين الدولتين أي في الضفة الغربية وقطاع غزة)، وي طرح هذا المشروع بديلا للدولة الفلسطينية وهو البديل الأردني، أي دولة أردنية-فلسطينية في الأردن والمناطق التي ستجلو عنها إسرائيل غربي نهر الأردن وعاصمتها عمان، حيث يستطيع الفلسطينيون والأردنيون على السواء التعبير عن هويتهم المستقلة وتطلعاتهم القومية بشكل كامل، على أن يتم ذلك ضمن إطار سلام وحسن جوار مع إسرائيل(٢).

أما الاتجاه الثالث فهو الذي طرحه اليسار الإسرائيلي وجناح الحمايم في حزب العمل، وكان يدعو الى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والعودة إلى حدود الرابع من حزيران يونيو ١٩٦٧، والقبول بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي(٣)، وقد كان رفض قيادة حزب العمل لهذا المشروع سببا في انسحاب معظم قادة جناح "الحمايم" في حزب مثل يوسي ساريد وأمنون روبنشتاين.

وقد تميزت هذه المرحلة في حرص الحكومات العمالية على عدم اتخاذ أي قرار رسمي بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، والتهرب من أي حل دولي قد يفرض عليها، مما أتاح لها مجال كسب الوقت في سبيل تثبيت الوقائع الجديدة في هذه المناطق، إن إسرائيل لم تكن معنية بالسلام أو التوصل إلى قرار نهائي بشأن المناطق المحتلة.

(١) خليفة، احمد، حزب العمل عشية الانتخابات، عوده إلى الحل الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٢٦ (ربيع

١٩٩٦)، ص ١٦٣.

(٢) مزاحم، هيثم، حزب العمل الإسرائيلي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، (٢٠٠١)، ص ٧٤.

(٣) نفس المصدر، ص ٧٥.

مشروع غولدا مائير للسلام:

طرح غولدا مائير في عام ١٩٧١ مشروعاً للسلام، ويضم النقاط التالية:

- ١ - جعل سيناء منطقة منزوعة السلاح ولا يسمح للجيش المصري بإدخال الدبابات أو المدفعية أو الصواريخ إليها.
 - ٢ - ستستمر إسرائيل بالحفاظ على شرم الشيخ على اعتبار أن مضائق تيران حيوية بالنسبة لمرفأ إيلات-كونه المرفأ الوحيد لإسرائيل على البحر الأحمر ومخرجها إلى سيناء وشرقي إفريقيا.
 - ٣ - لا إعادة لقطاع غزة تحت إشراف مصر، وستعطي إسرائيل باللاجئين وبإمكانية أن تصبح غزة مرفأ أردنياً.
 - ٤ - تبقى القدس موحدة وجزءاً من إسرائيل.
 - ٥ - لن تتنازل إسرائيل عن مرتفعات الجولان.
 - ٦ - يجب إجراء مفاوضات حول خط الحدود في الضفة الغربية، وعلى أن لا تعبر أية قوات عربية إلى الضفة الغربية لنهر الأردن، وينبغي ألا تشكل الحدود النهائية بين إسرائيل والضفة مصدراً للتفرقة بل يجب أن تكون عملاً فاعلاً في الربط بين العرب والإسرائيليين.
- تعارض إسرائيل فكرة "الدولة الفلسطينية" المستقلة في الضفة الغربية (١).
- تضمن مشروع غولدا مائير للسلام عدة قضايا وهي القدس التي ستبقى موحدة ولن تتجزأ، والموقف من سيناء سوف تكون متروكة السلاح، وعدم إعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا، وكذلك قطاع غزة سوف يبقى تحت سيطرة إسرائيل.

موقف حزب العمل من قضية القدس في تلك الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٧:

- ١ - أن التصور السياسي الصهيوني للقدس بات مما لا شك فيه مبنياً على اعتبار القدس عاصمة دولة يهود للأبد.

(١) الهور منير، والموسى طارق، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢، دار الجليل للنشر، عمان، (١٩٨٣)، ص

- ٢ - أن قرار دمج المدينة المحتلة عام ١٩٤٨ والبلدة القديمة المحتلة عام ١٩٦٧ بمنظور حزب العمل الصهيوني إجراء من الإجراءات الداخلية في دولة يهود، والتي لا يحق لأية هيئة مهما كانت صفتها ثني دولة يهود عن إجراءاتها على اعتبار هذه الإجراءات من شؤون إسرائيل الداخلية.
- ٣ - الموقف الصهيوني من قرار الضم ينطلق من كون القرار يحدد الممارسة التامة والفعالية للسيادة الصهيونية على المدينة المقدسة.
- ٤ - الموقف الصهيوني يرفض كل مشروع تسوية يتناول القدس وينص على تجزئتها ثانية.
- ٥ - وبالنسبة لمشاريع التسوية فقد وقفت الحكومة الصهيونية منها أربعة مواقف، وهي:
- أ - تراعي مشاريع التسوية الصهيونية خلال طرحها الإبقاء على المدينة موحدة وضمن السيادة الصهيونية، فهي والحالة هذه مقبولة لدى الإسرائيليين.
- ب - مشاريع التسوية المعدلة من الأطراف الأخرى (العربية) مرفوضة تماماً، مثل المشروع الأردني المتمثل بالمملكة المتحدة.
- ج - مشاريع التسوية المقدمة من أطراف حيادية وفي حال اشتغالها على الموضوعية بشأن المدينة تبادر دولة إسرائيل إلى رفضها.
- د - المبادرات الخارجية والتي لا تكون مقبولة لأي الطرفين، تكون دولة إسرائيل هي البادئة بالرفض (١).

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة كامب ديفيد ١٩٧٧-١٩٨٧ :

بعد وصول تكتل الليكود إلى الحكم في إسرائيل عام ١٩٧٧، طرح رئيس الحكومة مناحيم بيغن مشروعاً للإدارة الذاتية في المناطق المحتلة، وأعقبه توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩، وقد أيد حزب العمل هذه الاتفاقيات والمعاهدات رغم أنه أبدى خشية من أن يؤدي مشروع الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية مستقلة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتحفظ بشأن السيادة في الضفة الغربية وعن المستوطنات في سيناء ومشارف رفح، ويعود تحفظ الحزب على مشروع الحكم الذاتي إلى تمسكه باعتماد مشروع

(١) الهزيمة، محمد، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، عمان، (٢٠٠٤)، ص ١٣٢-١٣٣.

الخيار الأردني القائم على أساسه الحل الإقليمي الوسط، وقد أيد الحزب الحكم الذاتي بوصفه تسوية مؤقتة دون أن يتخلى عن مشروعه البديل، إذ أظهر ذلك خلال زيارة وفد الحزب إلى مصر برئاسة شمعون بيريز عام ١٩٨٠، واقتراحه "الخيار الأردني" على الرئيس المصري الراحل أنور السادات(١).

(١) برنامج حزب العمل الانتخابي عام ١٩٧٧ :

لقد تضمن البرنامج الانتخابي للحزب ما يلي:

- ١ - ستؤيد إسرائيل عقد مؤتمر جنيف دون تأجيل بتركيب الدول المشتركة الذي تم الاتفاق عليه في كانون الأول ١٩٧٣، وهذا الاتفاق هو الأساس لمؤتمر السلام ويجب عدم الانحراف عنه، وترفض إسرائيل دعوة ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية.
- ٢ - ستسعى إسرائيل في مؤتمر السلام وفي جميع أطر العلاقات الدولية إلى اتفاقيات سلام يتم التوصل إليها في المفاوضات بدون شروط مسبقة وبدون ضغوط أو محاولات إكراه من أي طرف كان.
- ٣ - ستسعى إسرائيل إلى سلام تعاقد مع كل واحدة من الأطراف من الدول المجاورة يضمن إزالة جميع مظاهر العداء والحصار والمقاطعة.
- ٤ - أن القدس الموحدة عاصمة دولة إسرائيل وستحافظ فيها على حقوق جميع سكانها.
- ٥ - بدء عهد العلاقات الاعتيادية بين إسرائيل والدول المجاورة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- ٦ - سيقوم اتفاق السلام مع الأردن على وجود دولتين مستقلتين؛ إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية شرقي إسرائيل.
- ٧ - كل اتفاق سلام يوقع لموافقة الحكومة والكنيست، وستستمر إسرائيل في المحافظة على وقف القتل المتبادل.
- ٨ - سيكون الاستيطان ضمن إطار سياسة الحكومة الرامية إلى ضمان حدود سلام قابلة للدفاع عنها، أي الاستيطان الأمني(٢).

(١) زيارة وفد حزب العمل إلى مصر، (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠). بيروت، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢، ص ٨-٩.

(٢) السعدي، غازي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

في هذا البرنامج استمر حزب العمل في الحديث عن السلام، وأن إسرائيل ستؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام لكن دون تمثيل فلسطيني، وأن السلام الذي يتحدث عنه يكون مع الدول المجاورة، واستمر موقف حزب العمل تجاه القدس من حيث اعتبارها عاصمة إسرائيل، والاستمرار في بناء المستوطنات التي تحفظ أمن إسرائيل.

حذف حزب العمل من برنامجه الانتخابي عام ١٩٨١ الأجزاء المتعلقة بالتسوية مع مصر ومستقبل سيناء وشرم الشيخ ومشارف رفح والمستوطنات فيها، تأكيداً لالتزامه بالسلام مع مصر، ظل موقف الحزب ثابتاً من القضايا الأخرى مثل العودة إلى حدود الرابع من حزيران ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورفض الدولة الفلسطينية ودعوته إلى تعزيز الاستيطان في الجولان والمناطق المحتلة واعتبار أماكن الاستيطان هذه حيوية بالنسبة لأمن إسرائيل.

في البرنامج الانتخابي لحزب العمل عام ١٩٨٤ كرر حزب العمل بنوده وأضاف إليها تصوره للتسوية مع لبنان؛ حيث دعا إلى قيام معاهدة سلام معه على أساس ترتيبات أمنية تضمن أمن شمال الكيان الإسرائيلي، كما دعا إلى إقامة حزام أمني في جنوب لبنان بالتعاون مع الميليشيات المحلية المتعاونة معها^(١).

نشط حزب العمل في تلك الفترة أي عام ١٩٨٤ منذ عودته إلى السلطة لعقد اتفاق سلام مع الأردن على أساس الخيار الأردني والحل الإقليمي الوسط، حيث جرى تفاهم بين شمعون بيريز والملك حسين الراحل حول ذلك في عام ١٩٨٧ عرف بـ "وثيقة لندن" ويقوم على أساسه مؤتمر دولي "شكلي" يرفع مفاوضات ثنائية مباشرة بين إسرائيل وكل من الأردن وسوريا ولبنان، فيما اشترك ممثلو الفلسطينيين من سكان المناطق المحتلة ضمن الوفد الأردني^(٢).

(١) جبور، سمير، مرجع سابق، ص ١٦١ .

(٢) مزاحم، هيثم، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٢) برنامج حزب العمل السياسي تجاه عملية السلام الذي أقره المؤتمر الرابع للحزب

أقر حزب العمل برنامجه السياسي الجديد، وقد تحدث البرنامج لأول مرة عن دولة فلسطينية-أردنية وعن ضرورة إنهاء السيطرة الإسرائيلية على ١,٣٠٠,٠٠٠ عربي، وقد تضمن البرنامج النقاط التالية(١):

• القدس:

القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل هي عاصمة "دولة" إسرائيل، وسوف تحترم حقوق جميع سكانها دون فارق في الدين أو القومية.

• السلام مع الأردن والفلسطينيين:

ترى إسرائيل أن السلام هو هدف مركزي ومصلحة قومية، ويؤيد حزب العمل الاستمرار الجاد في السلام.

(أ) أهداف إسرائيل من المفاوضات السلمية:

أ - وجود "دولة" إسرائيل "كدولة" يهودية ديمقراطية ذات أغلبية يهودية كبيرة ومستقرة مع مساواة كاملة في الحقوق لكل المواطنين اليهود وغير اليهود.

ب -إنهاء السيطرة الإسرائيلية على نحو ١,٣٠٠,٠٠٠ عربي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ت -حل المشكلة الفلسطينية في إطار دولة أردنية-فلسطينية ستشمل أيضا المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

ث -رفض إقامة دولة جديدة ومستقلة في الأراضي الواقعة بين إسرائيل والأردن.

(ب) العلاقات الإسرائيلية المصرية:

١ - أن معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر تشكل انطلاقة أيديولوجية سياسية في الشرق الأوسط بعد عشرات السنين من الحروب، وقد فتحت اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومصر أفقا جديدا من السلام والتعاون لصالح شعوب الدولتين.

(١) السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

٢- أن حزب العمل يؤيد الاستمرار في دفع عملية السلام في المنطقة، ويرى في مصر شريكا رئيسيا في هذا الجهد.

(ج) العلاقات الإسرائيلية اللبنانية:

١. تسعى إسرائيل إلى عقد سلام مع لبنان على أساس الحدود القائمة بين الدولتين.
٢. أن سلامة مستوطنات الشمال وسكانها ووقف العمليات "الإرهابية" من لبنان ضد إسرائيل هي الأهداف التي توجه سياسة إسرائيل تجاه لبنان.

(د) العلاقات الإسرائيلية السورية:

١. ستعمل إسرائيل على الدخول في مفاوضات سلام مع سورية دون شروط مسبقة.
٢. تعتبر إسرائيل هضبة الجولان منطقة ذات أهمية لسلامة أمنها، وستعمل على تقوية المستوطنات فيها.
٣. إلى حين تحقيق السلام ستعمل إسرائيل على التوصل إلى تفاهم مع سوريا بهدف منع تصعيد خطر الحرب وشق طريق السلام.

(٣) في ٢٨/٤/١٩٨٨، طرح بيريز مبادرة حول مستقبل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وتقوم على ما يلي(١):

١. افتتاح المفاوضات مع وفد أردني فلسطيني، وتكون المفاوضات مباشرة بواسطة مؤتمر دولي افتتاحي دون منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث لا يكون لهذا المؤتمر أية صلاحية أو إملاء شروط.
٢. التوصل إلى تسوية سياسية مرحلية تستمر عدة سنوات وتتضمن المبادئ التالية:
أ - نقل صلاحيات إدارة حياة السكان الفلسطينيين إلى مجلس إداري ذاتي، أما فيما يتعلق بالأمن مثل انتشار الجيش ومحطات الإنذار والدوريات الجوية وما شابه ذلك فيجدها الجيش الإسرائيلي.

(١) غرابية، فارح احمد، دور الأحزاب السياسية الإسرائيلية في صنع السياسة الخارجية ١٩٨٤-١٩٩٤، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، عمان، (١٩٩٦)، ص ١٥٤.

ب -السلام الدائم القائم على أساس احتياجات إسرائيل الأمنية وأن إسرائيل لن تعود إلى أراضي ١٩٦٧.

كانت مبادرة بيريز المرجعية الرئيسية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي فيما بعد (١).

(٤) وثيقة زعماء حزب العمل والتي نشرتها صحيفة دفار ١٩٨٨/٨/١٤

أن زعماء الحزب قد اتفقوا على أن حكومة برئاسة العمل ستوافق على انسحاب إسرائيل من بعض المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وستكون هذه المناطق مدناً فلسطينية غالبية سكانها من العرب الفلسطينيين، وستكون جيباً فلسطينياً محاطاً بكماشة فولاذية من قوات الجيش الإسرائيلي من جميع جهاتها الأربعة، وقد وضعت هذه الوثيقة بزعامة العميد الإسرائيلي "يانوش بن جاك" (٢).

وجاء في الفقرة التي تحدثت عن النظرية الأمنية أن المنطقة التي تتنازل عنها إسرائيل مقابل السلام ستكون مشابهة للمشروع الذي تقدم به "ألون"، وهي المناطق التالية:

"القدس، المناطق ذات الأهمية الأمنية، المناطق المكتظة بالمستوطنين، غور الأردن، وشمال غرب البحر الميت" (٣).

أما بالنسبة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل فيرى حزب العمل بأنه على كل الدول العربية وخصوصاً الأردن ودول الخليج هي التي تتحمل أعباءهم، ولهذا الأمر هناك حاجة لتجنيد أموال طائلة على المستوى الدولي، وأن إسرائيل ترفض بشدة موضوع حق العودة المنصوص عليه في الميثاق الوطني الفلسطيني (٤).

(١) ألفير، جوزيف، المستوطنات والحدود، التصورات الإسرائيلية للحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد ٢١، (شتاء ١٩٩٥)، ص ٨٢.

(٢) غرايبة، فارح احمد، مرجع سابق، ص ١٥٤-١٥٥.

(٣) البرنامج الانتخابي لحزب العمل لعام ١٩٩٢، ترجمة دار الجيل، عمان، ص ٥.

(٤) غرايبة، فارح احمد، مرجع سابق، ص ١٥٥.

وتتلخص مواقف حزب العمل من عملية السلام في الفترة من عام ١٩٦٨-١٩٨٧:

- ١ - يتضمن الوصول إلى سلام حقيقي، الاعتراف بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب، وحدود مفتوحة دون إن يعني ذلك العودة إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كما أن انسحاب إسرائيل من أراضٍ محتلة وشكل حدود الدولة سيعتمد إلى حد كبير على حالة التفاوض وبما سيقابل من تنازلات عربية.
- ٢ - تعتبر القدس جزءاً من إسرائيل، لكن ذلك لا يمنع من مناقشة وضع الإمكان المقدسة.
- ٣ - أن القضية الفلسطينية لا تعني المنظمات الفلسطينية التي تعتبرها إسرائيل خطراً على أمنها، وأنها تعني أساساً إيجاد حل لمشكلة اللاجئين، وهذا الحل مرتبط بإيجاد حل لمشكلة "اللاجئين اليهود"، ومهما قدمت إسرائيل من حلول إلا أن كلها يشير إلى وجوب توطين الفلسطينيين في الأراضي العربية.
- ٤ - إقامة علاقات فدرالية بين الكيان الصهيوني والدول المحيطة به مع الحفاظ على السيادة الكاملة للكيان في إطار الفدرالية (١).

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة مرحلة فك الارتباط ١٩٨٨-١٩٩٣

إثر تصاعد الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ كانون الأول ١٩٨٧ أصدر الأردن قراراً في تموز/ يوليو ١٩٨٨ بفك الارتباط بالضفة الغربية، ثم أعقب ذلك إعلان منظمة التحرير الفلسطينية الدولة الفلسطينية في المنفى في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ الأمر الذي وجه ضربة قاصمة لمشروع "الخيار الأردني" لكن حزب العمل ظل يردد في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٨٨ ثوابته، وتشديده على الخيار الأردني بوصفه حلاً دائماً للقضية الفلسطينية، والحكم الذاتي بوصفه تسوية مؤقتة (٢).

(١) نصر، محمد، الحكم والإدارة في إسرائيل، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٩٦)، ص ١٩٥.

(٢) عابد، خالد، الجديد-القيم في المواقف الإسرائيلية من الإجراءات الأردنية الأخيرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،

العدد ٨، (أب ١٩٨٨)، ص ٦٠٤.

وخلال الفترة الممتدة من ١٩٨٧-١٩٩١ نشطت الدبلوماسية الأمريكية في جولاتها في المنطقة من أجل طرح مبادرات للتسوية، وأبرزها مبادرة جورج شولتز في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨، ومبادرة جيمس بيكر في الفترة ١٩٨٨-١٩٩١. وكان حزب العمل يؤيد هذه المبادرات وينسق مع الأمريكيين بشأنها، بينما كان تكتل الليكود يسعى إلى عرقلتها، مما أدى إلى انسحاب الحزب من ائتلافه مع حكومة اسحاق شامير في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٠ (١).

(١) برنامج حزب العمل لعام ١٩٩٢ كان يحمل تصوره للتسوية العربية-

الإسرائيلية ضمن إطار مفاوضات مدريد الثنائية، حيث كرر البرنامج معظم البنود الثابتة الشهيرة، وأجرى بعض التعديلات المنسجمة مع عملية السلام، مثل رفع الحظر عن اللقاءات غير الرسمية مع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف "بالحقوق الوطنية للفلسطينيين"، والدعوة إلى إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي (٢).

في هذا البرنامج بدأ حزب العمل يتراجع عن بعض مواقفه السابقة مثل اللقاءات غير الرسمية مع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت مرفوضة في السابق.

(٢) موقف حزب العمل من الاستيطان في الفترة الممتدة من ١٩٨٧-

١٩٩٣:

مع بداية التسوية دعا حاييم رامون رئيس كتلة حزب العمل بالكنيست شامير في أيلول ١٩٩١ إلى وقف بناء المستوطنات الجديدة في الأراضي المحتلة لفترة ستة أشهر، وحيث ذكر رامون أن رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن كان قد قرر وقف بناء مستوطنات جديدة خلال المفاوضات التي دارت بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٧، وقدم يوسي ساريد في ٥ أيلول اقتراحا إلى لجنة الشؤون الخارجية والأمن بالكنيست يتضمن الدعوة إلى وقف بناء المستوطنات لتحقيق بعض الأهداف وهي:

(١) برنامج حزب العمل لانتخابات الكنيست الثاني عشر ١٩٨٨، بيروت، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

العدد ١٠، (تشرين الأول ١٩٨٨) ص ٧٤.

(٢) شراره، رنده، إسرائيل والتسوية السلمية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٦، (ربيع ١٩٩١)، ص ٢٧٣.

١ -فتح الطريق أمام حصول إسرائيل على إعتمادات القروض الأمريكية بقيمة ١٠ مليارات دولار.

٢ - عدم عرقلة عملية السلام القادمة.

٣ - وضع حد للمقاطعة العربية لإسرائيل (١).

وحيث أوضح أن أية حكومة إسرائيلية لا تفعل ذلك ترتكب جريمة في حق الصهيونية.

وكان هدف حايم رامون من موقف الاستيطان في هذه الفترة هو الحصول على المال من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتوطين اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتي بعد انهياره، وليس من أجل السلام مع العرب.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ وزيادة الهجرة إلى إسرائيل رأى حزب العمل أن أفضل السبل لاستيعاب الهجرة ليس بالاستيطان وإنما السلام بما يتضمنه تخلٍ عن الأراضي المحتلة، حيث يعتقد قادة حزب العمل والتيار اليساري بالذات أن السلام لا يمكن أن يُحقق في ظل تكثيف الاستيطان.

هناك أربع محددات أساسية تجعل هذا التيار ينظر إلى الاستيعاب الاستيطاني على أنه يدمر أية احتمالات لتحقيق المصالح العليا لإسرائيل التي يرونها لإقرار التسوية السلمية وهذه المحددات هي :

١ - أن الاستيعاب الاستيطاني هو عمل من جانب واحد لحكومة شامير من أجل تحديد حل لا بد أن يستند في أساسه إلى تسوية ثنائية أو متعددة الأطراف.

٢ - تشكل المستوطنات عقبة أمام تحقيق السلام، وذلك لأنها تشغل قمة أولويات الحكومة الإسرائيلية التي ترغب في استمرار ضم المناطق المحتلة، وهو حل غير مقبول من كافة الأطراف الأخرى.

٣ - يعتقد حزب العمل أن الاستيعاب الاستيطاني الذي تتبناه حكومة شامير يغذي الدعاية المضادة لإسرائيل التي تشير إلى أن إسرائيل هي كيان سياسي لا يعرف "الشعب الإقليمي" وأن حدوداً متفقاً عليها لن توقف مزاعمها وأطماعها.

(١) السيد، ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، (١٩٩٢)، ص ١٥٩.

٤ - تشكل السياسة الاستيطانية أداة قوية في يد حكومة شامير من أجل تعزيز الأفكار اليمينية المتشددة، وتجنيذ مؤيدين جدد بين المهاجرين، حيث يخلق واقع الاستيعاب الاستيطاني إدراكا سياسيا يمينيا، مؤيدا للضم، ومعارضاً لأفكار التسوية الإقليمية^(١).
أن يسار حزب العمل ضعيف وآرائه غير مؤثرة وهذه الآراء غير مقبولة عند غالبية الأحزاب الإسرائيلية.

المطلب الخامس: المرحلة الخامسة مرحلة اتفاقات أوسلو ١٩٩٣-٢٠٠٢

أسفرت المفاوضات الثنائية التي جرت في مدريد وواشنطن بين الأطراف العربية وإسرائيل بجولاتها الإحدى عشرة عن توقيع الأردن وإسرائيل جدول أعمال مشترك في ٤ أيلول ١٩٩٣، وانتهت بتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤.

أما مع الجانب الفلسطيني، فقد كانت هناك مفاوضات مع الإسرائيليين تجري في أوسلو عاصمة النرويج بشكل سري بين حكومة حزب العمل ومنظمة التحرير، إلى أن تم الكشف عنها لحظة إعلان التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي بشأن الحكم الذاتي الانتقالي.

أهم نقاط إعلان المبادئ هي:

- ١ - إقامة سلطة حكومية ذاتية فلسطينية لقطاع غزة والضفة الغربية باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، مثل قضية القدس والملاجئين.
- ٢ - انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، ويتبع الانسحاب إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة وقطاع غزة.
- ٣ - سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة.
- ٤ - المرحلة الانتقالية سوف ترسم بالمفاوضات بقصد الوصول إلى اتفاق انتقالي (٢).

(١) السيد، ياسين، مرجع سابق، ص ١٥٩-١٦٠.

(٢) الدجاني، برهان، الاعتراف المتبادل بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، المستقبل العربي، لبنان، عدد

١٧ (١٩٩٣)، ص ٨.

تم التوقيع على الاتفاق في حديقة البيت الأبيض بواشنطن في ١٣ أيلول ١٩٩٣، وسبق التوقيع تبادل رسالتي اعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، إذ اعترف فيها ياسر عرفات بحق دولة إسرائيل في الوجود، وأعلن عن قبوله بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وعزمه على إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود، كما تعهد في رسالته إلى وزير الخارجية النرويجي هولست بوقف الانتفاضة في المناطق المحتلة، وقد رد اسحاق رابين على رسالة عرفات باعتراف حكومة إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني(١).

ثم تلا ذلك التوقيع على اتفاقيات متفرعة عن اتفاق أوسلو، منها اتفاق القاهرة في أيار ١٩٩٤ وهو بروتوكول لتنفيذ اتفاق أوسلو عرف باتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع ومنطقة أريحا، وأقر مبدأ إعادة الانتشار بدل الانسحاب، وقضى بإقامة سلطة فلسطينية في غزة وأريحا، إذ عاد ياسر عرفات إلى غزة في تموز ١٩٩٤.

وتم توقيع اتفاق أوسلو-٢- في واشنطن في ٢٨ أيلول ١٩٩٥، واتفاق طابا الأمني في ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٥، واتفاق الخليل في كانون الثاني ١٩٩٧، واتفاق واي بلانتيشين و واي ريفر في ولاية ميريلاند الأمريكية بين حكومة بنيامين نتنياهو والسلطة الفلسطينية في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨، واتفاق شرم الشيخ لتنفيذ اتفاق واي ريفر في ٥ أيلول ١٩٩٩(٢).

بعد هذه الاتفاقيات تشكلت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، ثم انتخب السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في كانون الثاني ١٩٩٦ مجلساً تشريعياً مؤلفاً من ٨٨ عضواً، واختاروا ياسر عرفات رئيساً للسلطة، وقد أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي عقد في غزة في أيار ١٩٩٦ أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى (تدمير إسرائيل قد ألغيت وأصبحت باطلة)(٣).

(١) مزاحم، هيثم، مرجع سابق، ص ٨١.

(٢) نفس المصدر، ص ٨١.

(٣) انظر إلى وسائط الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية على موقع السلطة الفلسطينية: www.palestine-un.org/peace

وفي هذه الفترة تراجع حزب العمل عن فكرة الدولة الأردنية-الفلسطينية لصالح سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وذلك بسبب الوضع الدولي.

موقف حزب العمل تجاه القدس من الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥:

- ١ - تعميق السيطرة الإسرائيلية في المدينة هذه الفترة.
- ٢ - عدم تقديم أية تنازلات قبل الاتفاق على الحدود الخارجية بحيث لا تكون التنازلات التي يمكن أن تقدمها في القدس جزءاً من الاتفاق حول الحدود.
- ٣ - تعتقد إسرائيل بأن التوقيع على اتفاقيات سلام يعمق الثقة بينها وبين الدول العربية والسلطة الفلسطينية(١).

عندما شكل حزب العمل الحكومة برئاسة اسحاق رابين عام ١٩٩٢ رفعت حكومة العمل شعار: القدس ستظل عاصمة حكومة إسرائيل الأبدية، وموحدة وكاملة تحت السيادة الإسرائيلية، وتعطي أفضلية من حيث البناء والتطوير بما يضمن دائماً لكل أبناء الديانات السماوية الوصول الحر إلى الأماكن المقدسة وحرية العبادة(٢).

عملية السلام في البرنامج الانتخابي لحزب العمل في عام ١٩٩٦:

يظهر اختلاف هذا البرنامج عن سابقه أي عام ١٩٩٢ حول عملية السلام فيما يلي:

- ١ - شطب الحزب في برنامجه الحالي البند الذي يقضي بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.
- ٢ - استعداد السلام مع سوريا.
- ٣ - التعهد بطرح أية تسوية دائمة سواء مع الفلسطينيين أو سوريا على الاستفتاء الشعبي العام(٣).

(١) سالم، القدس، الحق والتاريخ والمستقبل، ص ٢٢٠.

(٢) صراص، سمير، وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد(١١)، ص ١٤٨.

(٣) تيم، تطور الحياة البرلمانية، مرجع سابق، ص ٤١٥.

موقف حزب العمل من مفاوضات كامب ديفيد

قُبيل مفاوضات كامب ديفيد جرت محاولة في الخفاء من أجل التفاوض وكانت في ستوكهولم وقد قام بها رئيس المجلس التشريعي في ذلك الوقت أحمد قريع ولكن هذه المفاوضات لم تخرج بأي تحوّل حقيقي في الموقف الإسرائيلي(١).

وقبل التوجه إلى كامب ديفيد وجه باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي كلمة إلى الرأي العام الإسرائيلي أوضح فيها أنه لن يتنازل عن النقاط الخمس التي كان قد أعلنها في السابق حيث أكد على:

- ١ - أن القدس ستظل موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية.
- ٢ - أن إسرائيل لن تنسحب من جميع الأراضي التي أُحتلت عام (١٩٦٧).
- ٣ - رفض عودة اللاجئين.
- ٤ - عدم السماح بانتشار جيش أجنبي غربي نهر الأردن.
- ٥ - ضم المستوطنات الرئيسية التي تضم حوالي (٨٠%) من المستوطنين(٢).

بعد انتهاء القمة أوضح حزب العمل أن المقترحات التي تناولتها القمة تعتبر لاغية على اعتبار أنه لم يتم التوصل إلى إتفاق مع الجانب الفلسطيني وأن الجانب الفلسطيني لا يستطيع إعتداد ما قُدم في كامب ديفيد كمبادئ وأسس لأي مفاوضات مُقبلة(٣).

في كامب ديفيد وما بعدها إعتد حزب العمل مُمثلاً برئيس الوزراء إيهود باراك على مبادئ رئيسية في التفاوض أهمها:

- ١- رفض الخطوات المرحلية والتدرجية.
- ٢- قناعة باراك بأن الجانب الفلسطيني لن يقدم أي تنازل إلا بعد الإطلاع على إمكانات الطرف الآخر.

(١) الحسن، بلال، الخداع الإسرائيلي رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد وتوابعها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (٢٠٠٣)، ص ١١.

(٢) كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك إلى الإسرائيليين عشية الذهاب إلى كامب ديفيد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٣، صيف (٢٠٠٠)، ص ٢١٤.

(٣) تقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية بشأن قمة كامب ديفيد والموقف الإسرائيلي بعدها (٢٥/٧/٢٠٠٠)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٣، صيف (٢٠٠٠)، ص ٢٢٢.

ارتكز الموقف التفاوضي لباراك على منطق؛ أما المواجهة أو الاتفاق أي أنه لا يوجد احتمال ثالث.

موقف الحزب من مستقبل الأراضي المحتلة

الموقف من مستقبل الأراضي المحتلة هو:

- ١ - استمرار سياسته السلمية والأمنية مستهدفة إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، وسيؤدي انتهاء النزاع إلى قيام شرق أوسط جديد.
- ٢ - مواصلة إسرائيل التفاوض حول السلام مع محاربتها في الوقت نفسه بقايا الشرق الأوسط القديم، أي الأصولية والقوى الإرهابية التي تريد تدمير عملية السلام (٢).

موقف حزب العمل من العلاقة مع الفلسطينيين:

يرى حزب العمل أن إسرائيل سوف تحترم المبادئ التالية:

- ١ - قدس موحدة عاصمة لإسرائيل وخاضعة للقانون الإسرائيلي.
- ٢ - إسرائيل لن تحكم الشعب الفلسطيني.
- ٣ - نهر الأردن سيكون الحدود الأمنية الشرقية لإسرائيل ولن يكون هناك جيش آخر إلى غربي النهر.
- ٤ - الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.
- ٥ - الحفاظ على السيادة الإسرائيلية على وادي نهر الأردن وشمال البحر الميت ومجموعة مستوطنات غوش عتيسون، وعلى مناطق أخرى أساسية بالنسبة لأمن إسرائيل.
- ٦ - إقامة تعاون أردني فلسطيني إسرائيلي.
- ٧ - تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل مع رفض حق العودة.
- ٨ - إبقاء سيادة القانون الإسرائيلي على غالبية المستوطنين الإسرائيليين .
- ٩ - عدم إقامة أي مستوطنة جديدة (١).

أما بالنسبة للعلاقة مع سوريا فيعتبر الحزب أن الجولان مهم لدولة إسرائيل، لذا فإن الاتفاق الذي ستسعى له مع سوريا سيستند إلى حدود آمنة وترتيبات يعتمد عليها لضمان مصادر المياه الأساسية لإسرائيل وإقامة علاقات كاملة وطبيعية بين البلدين.

لقد بقي موقف حزب العمل ثابتاً تجاه قضية القدس من حيث أنها موحدة وعاصمة إسرائيل الأبدية، إلى جانب رفض حق العودة مع تغير اتجاه إقامة دولة فلسطينية.

المطلب السادس: المرحلة السادسة مرحلة الانتفاضة الثانية ٢٠٠٣-٢٠٠٩

برنامج حزب العمل تجاه العملية السلمية في انتخابات ٢٠٠٣:

من ناحية التوجه السياسي العام يلخص البرنامج الانتخابي الذي خاض حزب العمل به انتخابات عام ٢٠٠٣ على أساسه، ويلاحظ في هذه الانتخابات عدم ذكر اتفاق أوسلو والعملية السلمية التي قادها الحزب في تسعينيات القرن الماضي، ونص هذا البرنامج فيما يتعلق بالفلسطينيين على ما يلي:

- ١ - المفاوضات السياسية ستجري من خلال كفاح حازم ضد العنف والإرهاب ومحاربة دوافع الإرهاب، من أجل ضمان أمن دولة إسرائيل ومواطنيها.
- ٢ - سيسعى حزب العمل لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى حل يؤدي إلى إنهاء الصراع.
- ٣ - أسس الاتفاق الدائم هي كما يلي:
 - أ. دولتان لشعبين يعيشان بسلام جنباً إلى جنب.
 - ب. الحدود بين الدولتين ستقرر في مفاوضات بين الطرفين.
 - ج. الكتل الاستيطانية الكبرى ستضم إلى دولة إسرائيل، والمستوطنات في يهودا والسامرة التي لا تقع ضمن الكتل الاستيطانية المضمومة، سيتم إخلاؤها.
 - ٤ - أ. القدس بأحيائها السكنية اليهودية كافة هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل.
 - ب. في البلدة القديمة وفي الحوض المقدس سيطبق نظام خاص يعبر عن خصوصية المكان بالنسبة للأديان الثلاثة.
 - ج. الأماكن المقدسة اليهودية ستبقى تحت سلطة إسرائيلية.
- ٥ - مشكلة اللاجئين ستجد حلاً لها من خلال تسوية منطقية بمشاركة دول المنطقة والأسرة الدولية، لكن دون منح الفلسطينيين حق العودة.
- ٦ - الانفصال عن الفلسطينيين.
- أ. في حال عدم التوصل إلى اتفاق سياسي ستعمل الحكومة الإسرائيلية على الانفصال عن الفلسطينيين عن طريق تعيين حدود أمنية.

ب. سيقوم حزب العمل بمبادرة منه ووفقا لاعتبارات أمنية بتطبيق خطة الانفصال الأحادي الجانب عن الفلسطينيين.

ج. سيتم إخلاء مستوطنات منعزلة في منطقة يهودا والسامرة ولا سيما في غزة (١).

جاء هذا البرنامج الانتخابي متأثرا بالانتفاضة الفلسطينية الثانية من حيث التركيز على السياسات الأمنية أكثر من السلام؛ بسبب توقف العملية السلمية مع الفلسطينيين ولذلك رأى أنه من الأفضل تطبيق خطة الفصل الأحادي الجانب مع الفلسطينيين.

موقف حزب العمل من جدار الفصل العنصري:

يرى حزب العمل في جدار الفصل أن في ظل غياب اتفاق سياسي تتقرر حدود أمنية تخلق انفصالا عن الفلسطينيين، وفي هذا السياق تطرح خطة الفصل من جانب واحد لإنهاء السيطرة على الشعب الآخر (٢).

فيما يتعلق بسوريا يرى أن المفاوضات بين إسرائيل وسوريا ستقرر وفقا لمبدأ: عمق الانسحاب من الجولان كعمق السلام، وفاعلية الترتيبات الامنية (٣).

(١) خليفة، أحمد، وآخرون، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٢) المشهد الإسرائيلي، الأحزاب السياسية وبرامجها السياسية: الخطوط العريضة ١٥ / ١١ / ٢٠٠٣.

<http://almash-had.madarcenter.org>

(٣) خليفة، أحمد، وآخرون، مرجع سابق، ص ١٤٤.

وفي انتخابات الكنيست السابع عشر في عام ٢٠٠٦، والكنيست الثامن عشر في ٢٠٠٩، وافق حزب العمل في برنامجه الانتخابي على مبدأ الدولتين لشعبين، ودعا إلى إيجاد حل نهائي، وإلى عدم اللجوء للإجراءات أحادية الجانب إلا إذا تعذرت تماماً فرص المفاوضات، وشدد على بقاء القدس الموحدة عاصمة أبدية لـ إسرائيل، كما أعلن رفضه التفاوض مع السلطة الفلسطينية بقيادة حركة حماس(١).

ويوجز زعيم حزب العمل ووزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في مقابلات صحفية نشرت خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٩ مواقف حزبه من المسائل المختلفة، حيث أكد في حديثه عن العملية السلمية مع الفلسطينيين "أن على رئيس الحكومة أن يسعى بلا ريبة للتوصل إلى اتفاق مع جيراننا من خلال وضع خطة إسرائيلية للسلام الإقليمي الشامل تضمن الترتيبات الأمنية والسياسة المستوجبة.... عندما يكون هناك شريك فلسطيني ونشعر بأن في إمكاننا أن نسير معه نحو اتفاقات، سنضطر لاتخاذ قرارات بتنازلات مؤلمة، لكن ليس من الصواب أن نبحث اليوم في تنازلات كهذه، ومجرد التداول في ذلك بتسرع وسطحية لا يفيد".

وشدد على أن القدس هي عاصمة إسرائيل، وهي موضوع مهم في المفاوضات التي ستجري في إطار تسوية دائمة وشاملة مع الفلسطينيين. وعن موقفه من حل الدولتين قال: "من أجل الدفاع عن الهوية والطابع اليهوديين لإسرائيل هناك حاجة إلى تسوية تؤدي إلى إقامة دولتين للشعبين".

وفيما يتعلق بالانسحاب من الجولان قال باراك: "يجب أن يوفر اتفاق سلام حقيقي ردوداً لقضايا كثيرة في مجال الأمن والإنذار ونزع السلاح والمياه والتطبيع وأن ينعكس على لبنان وحزب الله.... إذا توصلنا إليه سندرس القيام بالتنازلات المؤلمة. وبعد الانتخابات يمكن الدفع بالمفاوضات بشرط أن يكون التفاوض حول الترتيبات الأمنية وماهية السلام موازياً للمفاوضات حول التنازلات الإقليمية"(٢).

(١) انتخابات الكنيست الثامن عشر، البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية، حزب العمل، مجلة الدراسات الفلسطينية،

بيروت، العدد ٢٧، شتاء(٢٠٠٩)، ص ١٥٥-١٥٦.

(٢) جريدة الحياة، لندن، (٣١/١١/٢٠٠٩)

وفي خطابه أمام مؤتمر هرتسليا قال باراك: "أنه إذا لم نتوصل مع الفلسطينيين لاتفاق سلام فإن دولة إسرائيل ستتحول لدولة ثنائية القومية أو لدولة عنصرية مثل دول جنوب إفريقيا". أما بالنسبة للتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية فقال باراك: "نحن لا نريد أن نبقي دون ترتيبات أمنية مع الفلسطينيين"، وأضاف قائلاً: "لقد طرأ تغير في السلطة الفلسطينية، فسلام فياض جاء بتفكير فعلي لبناء اقتصاد ومؤسسات للفلسطينيين.... أنا أومن بالتعاون فلدينا مسؤولية حيال أمن إسرائيل، وكذلك المستوطنون يقولون بأنفسهم بأن حالة الأمن التي يعيشونها الآن في الضفة الغربية لم يشهدها منذ سنوات". وفيما يتعلق بقطاع غزة قال باراك: "حكم حماس لقطاع غزة لن يستمر وأمامنا عدة تحديات.... فحماس تسيطر على غزة وهذا الأمر يجب أن يتغير"(١).

يصرح حزب العمل في برامجه الانتخابية أنه مستعد للسلام مع الفلسطينيين والعرب، لكنه على العكس من ذلك، رغم التطورات التي حصلت على البرامج الانتخابية في بعض القضايا، مثل الدولة الفلسطينية حين كان في البداية رافضاً للدولة الفلسطينية ثم بعد ذلك طرح مشروع الدولة الأردنية الفلسطينية، ثم بعد ذلك وافق على السلطة الوطنية الفلسطينية لكن كانت هناك بعض القضايا التي لم يحصل عليها تغيير، مثل القدس حين عارض تقسيمها وقال أنها هي عاصمة إسرائيل الأبدية، وكان حديث حزب العمل حول السلام في أغلب الأوقات نتيجة للضغوط الدولية على إسرائيل، وكان يهدف من وراء أية عملية سلام الحصول على تنازلات فلسطينية وعربية دون التنازل عن أي شيء، أو الحصول على الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية.

يلاحظ أيضاً أن هنالك فرقاً بين البرنامج الانتخابي والتطبيق على الساحة العملية، وهذا يعني أن هناك فرقاً بين النظرية والتطبيق.

(١) وكالة سما الإخبارية، (٢٠١٠/١٢/١٢)، انظر:

المبحث الثاني موقف حزب الليكود من مشاريع التسوية السلمية

سوف يتم التعرف على موقف الليكود من عملية السلام من خلال برامجه الانتخابية وآراء قادته تجاه عملية السلام، وقد قسمنا إلى مراحل زمنية لتسهيل عملية الدراسة.

مراحل تطور موقف تكتل الليكود من عملية السلام:

المطلب الأول: المرحلة الأولى مرحلة نشوء الدولة ١٩٤٨-١٩٧٧

تعود جذور حزب الليكود إلى حزب "حيروت"، وهو الحزب الذي اندمج بالحزب الليبرالي "بيتار"، وتعود جذور الحزبين إلى زئيف جابوتنسكي وإلى دافيد بنغوريون، ليحقق أول فوز انتخابي عام ١٩٧٧ بزعامة مناحيم بيغن، الذي أبرم اتفاقية السلام المعروفة باسم كامب ديفيد مع الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات، ويصبح الحزب الذي يضم الوسط ويمين الوسط بين اليهود المتطرفين في الخارطة السياسية والبرلمانية الإسرائيلية، وليصبح أيضاً المنافس الرئيسي في الساحة السياسية الإسرائيلية لحزب "العمل"، الذي أنجب العديد من رؤساء الحكومات الإسرائيلية على غرار شمعون بيرس واسحق رابين وإيهود باراك وغيرهم، وما بين الحزبين الليكود والعمل تكمن دولة الكيان الصهيوني بخريطتها الحزبية، التي تعبر عن كافة أطراف المجتمع الإسرائيلي، الذين ينحازون إما ليمين الوسط رفقة حزب الليكود وإما إلى يسار الوسط مع حزب العمل^(١).

وخلال هذه الفترة لم يكن حزب حيروت، الذي يعتبر الأساس لتكتل الليكود، على رأس الحكم وكان الحزب المسيطر هو حزب الماباي الذي يعتبر حزب العمل امتداداً له، حيث كان برنامج الحزب في انتخابات عام ١٩٤٩ يدعو إلى إقامة دولة يهودية على جانبي نهر الأردن.

(١) حامد، جميل، إسرائيل.. دولة تخاف الاغتيال، (١٨/١١/٢٠١١)،

وفي انتخابات عام ١٩٥٥ بقي موقفه ثابتاً وسياسته متصلبة، ويدعو إلى الرد بعنف تجاه الدول العربية، وكذلك في انتخابات ١٩٦٥ حين رفض عودة اللاجئين.

(١) برنامج الليكود لعام ١٩٦٩

أهم النقاط التي تضمنها :

- أ - أن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل غير قابل للطعن، وهو مرتبط بحق شعبنا وطموحة الدائم للسلام، وينبغي رفض كل مشروع يسفر عن تقسيم أرض إسرائيل المحررة بصورة قانونية.
- ب - التطلع والسعي الدائم إلى السلام بعد الحروب معناه توقيع معاهدات سلام، ويمكن الوصول إليها فقط عن طريق مفاوضات مباشرة بين الأطراف.
- ج - الاستيطان الواسع النطاق في قطاعات يهودا والسامرة الضفة الغربية وهضبة الجولان وسيناء (١).

إن حديث حزب الليكود عن السلام لم يكن جدياً، وإن السلام الذي يهدف إليه هو إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل دون أي مقابل؛ أي السلام مقابل السلام.

(٢) برنامج حزب الليكود لعام ١٩٧٣ :

أهم النقاط التي تضمنها:

- ١ - حق الشعب اليهودي في كامل أرض إسرائيل غير قابل للطعن، وعلى هذا الأساس يعارض تقسيم أرض إسرائيل، كما طالب حزب الليكود فرض السيادة عليها، وتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية كون الاستيطان تأكيد لحق الشعب اليهودي غير القابل للطعن، وإن الاستيطان يقوم على أسس أمنية أو اقتصادية.
- ٢ - مهمة الجيل الحالي في إسرائيل هي العمل على توحيد أرض إسرائيل وفرض السيادة على هذه الأراضي، وهذا مؤداه حتمية عودة الشعب اليهودي، وعلى هذا الجيل المساعدة في عودة الشعب اليهودي.
- ٣ - حق إسرائيل في السيادة على يهودا أو السامرة وقطاع غزة، ولن يكون هناك دولة فلسطينية بأي شروط، وذلك لدواع أمنية بحتة.

(١) عبد الله، هاني، مرجع سابق، ص ٦٠.

٤ - يجب الفصل بين مسائل الأراضي المحتلة على كل الأصعدة سواء الفلسطينية أو المصرية أو السورية، مع إمكان التخلي عن جزء من أراضي سيناء والجولان في حال التوصل إلى تسوية مع مصر أو سوريا.

وعليه فإننا نلاحظ أنه منذ أن تأسس حزب الليكود عارض فكرة قيام الدولة أو القبول بها؛ طالما بقي حزب الليكود يحكم إسرائيل(١).

(٣) برنامج حزب الليكود الانتخابي لانتخابات الكنيست التاسعة-١٩٧٧ :

في انتخابات عام ١٩٧٧، خاض الحزب الانتخابات بثلاثة مبادئ تتعلق بمستقبل إسرائيل على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، تتمثل بأحقية الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وعدم إمكانية الموافقة على أي مشروع قد يسفر عن تقسيم "أرض إسرائيل"؛ أما فيما يتعلق بالسلام مع العرب فيكون بالتفاوض المباشر مع ضمان أمن "إسرائيل" كجزء لا يتجزأ من أي معاهدة توقع مع أي طرف عربي، والنقطة الأخيرة تتعلق بالاستيطان في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ كونه ذا أهمية لإسرائيل(٢).

يلاحظ أن هذه المسلمات التي يعتنقها حزب الليكود قبيل الانتخابات الإسرائيلية لعام ١٩٧٧ قد أعطته ثقة الإسرائيليين للفوز بها، وخاصة ثقة اليمين الإسرائيلي.

- ١ - السيادة على الأراضي الواقعة بين الأردن والبحر المتوسط تكون فقط لإسرائيل دون غيرها.
- ٢ - تبقى القدس العاصمة الموحدة والأبدية لشعب إسرائيل.
- ٣ - يقدم حزب الليكود مبادرة سلام خلال مفاوضات مباشرة وبدون شروط مسبقة.
- ٤ - التوقيع على معاهدات السلام تضع حداً للحرب.
- ٥ - استمرار الاستيطان في كامل أرض إسرائيل(٣).

يلاحظ بأن الخطوط الرئيسية ببرنامج حزب الليكود ما هي إلا تأكيد لمواقفة الرفض لقيام الدولة الفلسطينية، على أساس أن قيام مثل هذه الدولة يعد بمثابة تسليم "أرض إسرائيل" إلى حكم أجنبي، ويعتبر الليكود أن الأمن والسلام حق للشعب اليهودي، ولكن بدون ثمن، وهذا ما ظهر جلياً في مفاوضات مؤتمر "مدريد" في تشرين أول ١٩٩١ عندما أوضح "اسحاق شامير" رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك -الذي ترأس وفد بلاده- بأن "إسرائيل أتت لصنع السلام مع العرب، ولكن السلام مقابل السلام، وليس الأرض مقابل السلام".

(١) غوانمة، نرمين، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، (٢٠٠٢)، ص ١٨٧-١٨٨.

(٢) هيكل، محمد، حديث في المبادرة، دار الشروق، القاهرة، (١٩٩٨)، ص ١٦٤.

(٣) غوانمة، نرمين، مرجع سابق، ص ١٨٨.

يعتبر حزب الليكود أن أي تنازل عن أرض إسرائيل سيؤدي حتماً لقيام دولة فلسطينية، وهو مرفوض من وجهة نظره، لأنه يعتبر تهديداً لأمن إسرائيل ويعد إفشالا للسلام.

ومن الجدير بالذكر أن بيغن قد أعلن لاءاته الثلاثة المشهورة:

١ - لا للدولة الفلسطينية.

٢ - لا إستغناء عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣ - لا لمنظمة التحرير الفلسطينية(١).

(٤) مشروع بيغن للسلام ١٩٧٧:

في عام ١٩٧٧ طرح بيغن مشروعاً للسلام وذلك بعد أشهر من وصوله إلى الحكم، حيث طرح مشروع الحكم الذاتي أمام الكنيست في ٢٨ كانون الأول ١٩٧٧، وذلك بهدف حل مشكلة (الخطر الديمغرافي)، وكان ذلك في خطاب ألقاه بيغن أمام الكنيست الإسرائيلي واقترح تشكيل حكم ذاتي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس عدد من المبادئ أبرزها:

أ - إلغاء الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب - يقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة حكم ذاتي إداري للسكان العرب في المناطق بواسطة المقيمين فيها ومن أجلهم.

ج - ينتخب سكان الضفة والقطاع مجلساً إدارياً يتألف من ١١ عضو بموجب المبادئ المحددة في هذه الوثيقة.

د - يكون مقر المجلس الإداري في بيت لحم.

ه - يعهد بشؤون الأمن والنظام العام في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطات الإسرائيلية.

و - فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاثة في القدس، يعد ويقدم اقتراحات خاصة تضمن حرية وصول أبناء الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم(٢).

كما ذكرنا سابقاً في البرنامج السابق أن حزب الليكود إستخدم كلمة سيادة إسرائيلية بدلاً من عدم تقسيم أرض إسرائيل، وهذا ما جاء في مشروع بيغن، للسلام وهو إعطاء حكم إداري للسكان الفلسطينيين، وكان الهدف منع ليس السلام وإنما التخلص من المشكلة الديمغرافية.

(١) أبو غزالة، حاتم، كامب ديفيد تسوية أم تصفية؟، دار الشعب، عمان، (١٩٧٩)، ص ١٤٣.

(٢) عبد الرحمن، أسعد وآخرون، الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة، الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق

للنشر والتوزيع، ص ٢٣.

المطلب الثاني: مرحلة اتفاقات كامب ديفيد من ١٩٧٧ - ١٩٩٢

أ. مشروع الحكم الذاتي في اتفاقيات كامب ديفيد:

أهم عناصر هذا المشروع :

- ١ - الحكم الذاتي المشار إليه هو للسكان تحديداً، إذ جرى فصل السكان عن الأرض والوطن ومسألة السيادة.
- ٢ - اقتباس فكرة (المجلس الإداري المنتخب) تحت اسم (سلطة الحكم الذاتي) من قبل السكان بالانتخاب الحر.
- ٣ - مسألة المرحلة والترتيبات الانتقالية، ومدتها خمس سنوات تبدأ عندما تقوم سلطة الحكم الذاتي.

كما تنص الاتفاقية على أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن بالتفاوض على:

- أ. وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخب في الضفة والقطاع.
- ب. التوصل إلى اتفاقية تحدد بموجبها مسؤوليات الحكم الذاتي في الضفة والقطاع.
- ت. إجراء مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقات هذه المناطق في المحيط.
- ج. التوصل إلى معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة (١).

إن موقف الليكود لم يتغير إلا في قضية الحكم الإداري، وظل متمسكاً في آرائه حول الأرض المحتلة والموقف من منظمة التحرير التي يعتبرها (إرهابية) وقد عمد هذا المشروع إلى فصل السكان عن الأرض والحكم الذاتي لإدارة شؤون السكان اليومية دون أن يكون لهم سيادة على هذه الأرض وكذلك الموقف من القدس، عارض التقسيم مع إمكانية حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة للديانات الثلاث وحيث قال مناحيم بيغين في عام ١٩٧٩ أنه فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس يصدر ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم (٢).

(١) عبد الرحمن، أسعد وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٨.

(٢) الشناق، فاروق وآخرون، القدس، دار نور الدين للنشر، اربد، (٢٠٠٣)، ص ٢٦٧.

إن حزب الليكود يحاول الفصل بين القدس والأماكن المقدسة للديانات الثلاث، أما القدس فلا تقسم والسيادة عليها لإسرائيل، أما الأماكن المقدسة فيرى إمكانية الوصول الحر إليها.

ب- مشروع شارون ١٩٨١

إستند مشروع شارون إلى أفكار مناحيم ميلسون المتخصص في الشؤون العربية ورئيس الإدارة المدنية فيما بعد أن هذا المشروع وغيره من المشاريع تركز على إدارة شؤون السكان فقط دون أن تركز على حل المشاكل الأساسية، وأهم نقاط المشروع هي (١):

١. تغيير المنهج المتبع في التعامل مع سكان المناطق الفلسطينية، أي بمعنى اتباع نهج جديد يتسم بالليبرالية مع السكان بهدف استمالتهم لتأييد فكرة (الإدارة المدنية)، وذلك من خلال تقليص الاحتكاك والصدام المباشر مع السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.
 ٢. إجراء تعديلات إدارية وتنظيمية، بحيث تصبح النشاطات التجارية والنشاطات التخطيطية ذات العلاقة بالجهاز الأمني ضمن مسؤولية قائد المنطقة في حين أن النشاطات المدنية المتعلقة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع ستكون من صلاحيات (الإدارة المدنية) الملحقة بوزارة الدفاع.
 ٣. المراهنة على (روابط القرى) كزعامة بديلة لمواجهة القوى والمؤسسات الوطنية.
- أن مشروع شارون لم يختلف كثيرا عن مشروع بيغين للسلام، وإنما جاء لتجميل صورة الاحتلال والقضاء على المقاومة الفلسطينية.

ج. انتخابات الكنيست العاشرة عام ١٩٨١ :

أهم النقاط التي تضمنها البرنامج الانتخابي لحزب الليكود تجاه عملية السلام :

- ١ - حق اليهود في (إسرائيل) هو أبدي، ويتكامل مع حقها في الأمن والسلام، ولذلك يجب عدم تسليم الضفة الغربية إلى قوى أجنبية، ويجب ألا تكون هناك دولة بين البحر المتوسط ونهر الأردن بل إشراف وسيادة إسرائيلية.

(١) شلش، إسماعيل، (١٩٨٣م)، الإدارة المدنية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، تونس، مجلس شؤون عربية، عدد

٣٣-٣٤، تشرين ثاني/ كانون الأول، ص ٦٢.

- ٢ - إن أية خطة تشمل التنازل عن جزء من ارض إسرائيل تعتبر ضد حقنا، وتشكل خطراً على أمن إسرائيل ووجودها، كما أنها ستهدم كل مشاريع السلام.
- ٣ - إن مبادرة سلام الليكود إيجابية؛ حيث ستدعو إسرائيل جيرانها لمفاوضتها مباشرة من أجل التوقيع على اتفاقيات سلام معهم بدون شروط مسبقة من قبل أي جانب، بدون جدول للحل من طرف ثالث.
- ٤ - بناء على اتفاقيات السلام التي توقع يجب إنهاء حالة الحرب، وتقدير الحدود الآمنة وإقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية وسياسية طبيعية بين جميع دول الشرق الأوسط.
- ٥ - منظمة التحرير الفلسطينية ليست حركة تحرر وطني، بل منظمة-إجرام- تستخدم كأداة سياسية وذراع عسكرية في أيدي الدول العربية وكأداة للإمبريالية السوفيتية-، وحكومة الليكود ستعمل على إبادة هذه المنظمة.
- ٦ - الحكومة تواصل وضع رغبتها في السلام على رأس اهتماماتها، ولن توفر كل جهد في سبيل التوصل إلى السلام.
- ٧ - معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر هي بمثابة تحول تاريخي في مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط.
- ٨ - إن الحكم الذاتي الذي اتفق عليه في كامب ديفيد لا يشكل سيادة أو تقرير مصير، وأن ترتيبات (الحكم الذاتي) التي تقرر في كامب ديفيد، هي الضمان لعدم قيام دولة فلسطينية في مناطق أرض إسرائيل الغربية، تحت أي ظرف من الظروف.
- ٩ - الحكومة ستعمل على استئناف محادثات (الحكم الإداري الذاتي الكامل) للسكان العربي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ١٠ - عمليات الاستيطان في أرض إسرائيل هي حق لا يتجزأ من أمن الأمة، وستعمل الحكومة على دعم المستوطنات وتوسيعها وتطويرها، وستواصل الحكومة الحفاظ على العرف القائل أن الاستيطان اليهودي لن يكون سببا في طرد أي شخص من أرضه وقريته ومدينته.
- ١١ - إن إسرائيل لن تنسحب من هضبة الجولان، ولن تزيل مستوطنة أقيمت في الهضبة، والحكومة هي التي ستقرر الوقت المناسب لتطبيق القانون والإدارة الإسرائيلية في الهضبة.

١٢ - القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل والمدينة لا يمكن تقسيمها وكلها تحت السيادة الإسرائيلية، كما ضمنت وضمنت حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع أبناء الديانات السماوية(١).

من خلال المتابعة لبرنامج الليكود الانتخابي ومن خلال التطبيق العملي الذي مارسه حكومة الليكود يمكن الوقوف على سياسة الليكود إزاء قضايا السياسة الخارجية والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ومنظمة التحرير الفلسطينية والسياسة الأمنية والمؤتمر الدولي للسلام، أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فيرى الليكود أن مصير إسرائيل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير الدول الحرة، وبقاء إسرائيل قوية رافعة راية الإنقاذ يحتم على الدول الديمقراطية الحرة اتخاذ المواقف الإيجابية من إسرائيل وعدم الرضوخ لابتزاز دول النفط والمنظمات، وأن راية الإنقاذ التي سترفعها إسرائيل هي ضرب المصالح العربية وخاصة دول النفط والمنظمات الفلسطينية.

ويعمل الليكود في الحكم على تعميق روابط الصداقة والتفاهم مع الولايات المتحدة والديمقراطية، ويرى أن مصلحة الولايات المتحدة تتمثل باستمرار وجود إسرائيل كدولة قوية، وذلك لكي تستطيع الحد من التوسع السوفيتي في المنطقة في ذلك الوقت. وخلال فترة حكم الليكود عملت الحكومة على تجسيد سياستها هذه ابتداء من اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية ومروراً بتكريس تقسيم لبنان، ومساعدة الحكومة الإسرائيلية لقوات سعد حداد وانطوان لحد من بعده في جنوب لبنان لتدعيم ما يسمى بدويلة جنوب لبنان (لبنان الحر) المرتبط ارتباطاً وثيقاً مع إسرائيل وإنهاء بفرض سياسة القبضة الحديدية في الأراضي المحتلة، وتكثيف استعمال قوانين الطوارئ.

وفي برنامج السلام لم يقدم الليكود أية اقتراحات سوى استعداده المبدئي للمفاوضات مع الدول العربية ولكن من ناحية أخرى ورد في البرنامج الاستيطاني أن إنقاذ أرض إسرائيل وإقامة مناطق أمنية حيوية للشعب يتطلب تكثيف الاستيطان المدني والقروي في كل أجزاء أرض إسرائيل وفي نفس الوقت القول بعدم المس بأي إنسان أو نهب أرض أي إنسان.

(١) السعدي، غازي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

أما في مجال سياسة الليكود المتعلقة بالمواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة فإن الليكود يقرر أنه ستسود المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن العرق أو الدين أو القومية أو الطائفة، ولكن إذا طالب هؤلاء منحهم الجنسية الإسرائيلية فلن يحصلوا عليها إلا إذا جاهدوا بالإخلاص لدولة إسرائيل، وقد نفذت حكومة الليكود هذا وأعطت الهوية الإسرائيلية إلى بعض سكان هضبة الجولان السوري المحتل والقدس العربية، بعد إخضاعهم للقوانين الإسرائيلية.

وقد تعهد الليكود بأن يمنح من يسميهم عرب أرض إسرائيل إدارة ذاتية وثقافة قومية ودينية والعمل كذلك على تشجيع العلاقات الاقتصادية وتطوير الصناعة والزراعة في جميع أنحاء البلاد وهذا يهدف إلى تعزيز دمج اقتصاد الأراضي العربية المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي

أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فلا يرى الليكود إمكانية لإجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، والمنظمة كما يعتقد الليكود ليست حركة تحرر وطني بل تنظيم قتلة، وتشكل أداة ذراعاً حربية للدول العربية لخدمة مصالح الإتحاد السوفيتي باثارة القلاقل والفتن في المنطقة وإقامة دولة عربية إضافية وجعل أرض إسرائيل جزءاً من العالم العربي، ولذلك فإن حكومة الليكود ستعمل على إبادة هذه المنظمات وإيقاف أعمالها الدموية، وهذا ما فعله الحزب بتكثيف عملياته العسكرية ضد محميات اللاجئين الفلسطينيين وأماكن وجودهم في لبنان، وذلك من منطلق أن أمن الدولة يحتم إبادة الفلسطينيين أينما وجدوا؛ لأن الشعب الفلسطيني يشكل النقيض التاريخي والمادي (لدولة) إسرائيل.

وفي مجال السياسة الأمنية يعمل الليكود على تخطيط سياسي أمني يمكن من خلاله ردع أي عمل عدواني، وهذا بدوره يعتمد على قوة الجيش الإسرائيلي ومعنوياته وإيمانه بأهدافه.

يعتقد الليكود أن حق الشعب اليهودي على أرض إسرائيل هو حق أبدي لا يتزعزع، وهذا يتضمن حقه في العيش في وطنه بأمن وسلام، ومن هنا تبقى الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية ولا تعود هذه المنطقة لسلطة أجنبية بين النهر والبحر، وأي برنامج ينص على التنازل عن (أرض إسرائيل) الشرقية أي الضفة الغربية يعد انتهاكاً وتهديداً لحق شعب إسرائيل على أرض إسرائيل ويؤدي بشكل حتمي إلى إقامة دولة فلسطينية تشكل خطر على الكيان وأمن إسرائيل.

أما فيما يتعلق بمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي والمؤتمر الدولي للسلام فإن الليكود يرفض فكرة المؤتمر الدولي جملة وتفصيلاً، ويعتبره في مصلحة الدول العربية ومنظمة

التحرير الفلسطينية وسيعني الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، ويرى الليكود أنه يمكن الحديث عن المؤتمر الدولي فقط بعد إجراء المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والدول العربية، على أن لا يكون لهذا المؤتمر أية صلاحيات، بل تقتصر مهمته الرئيسية على كونه مظلة دولية تضفي الشرعية على القرارات التي تتخذ أثناء المفاوضات المباشرة، ويعتبر الليكود أن إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط ممكن فقط من خلال مفاوضات مباشرة مع الدول العربية، ويعرب الليكود عن إستعداده للقاء وفد أردني-فلسطيني مشترك يكون التمثيل الفلسطيني فيه من قبل شخصيات فلسطينية معادية للإرهاب وليس لها علاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وكبديل عن المؤتمر الدولي يطرح الليكود عقد مؤتمر إقليمي للسلام وفقاً لما يلي:

- ١ - إجراء مفاوضات مباشرة مع الأردن.
- ٢ - تكون المفاوضات المباشرة بدون شروط مسبقة.
- ٣ - عدم اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات.
- ٤ - السوفيت يشتركون في المفاوضات بعد إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل، وفتح أبواب الهجرة اليهودية، والتوقف عن دعم منظمة التحرير الفلسطينية(١).

ويؤيد الليكود محادثات الحكم الذاتي على ضوء ما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد على أن تبقى الأمور المتعلقة بالأمن في يد الجيش الإسرائيلي، ويرى الليكود أن الحكم الذاتي كما جاء في اتفاقيات كامب ديفيد لا يعني أن تقوم إسرائيل بالتنازل عن أي جزء من أرض إسرائيل الكاملة، ولا أن تقوم بإخلاء المستوطنات أو التوقف عن عمليات التوسع الاستيطاني، وهذا يعني بالنسبة إلى الليكود إن تبقى السيادة لإسرائيل في كافة الأراضي العربية المحتلة، وأن الحكم الذاتي ينطبق على السكان فقط وليس على الأرض.

(١) السعدي، غازي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٣١١.

ويدعم الليكود السياسة القمعية التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، ويدعو إلى انتهاج سياسة القبضة الحديدية بما فيها من سياسة الأبعاد والاعتقالات، وفرض حظر للتجول وهدم البيوت، كما يرفض الليكود إستعمال مصطلح الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يعتبر أن هذه المناطق أساساً أرض إسرائيل وإسمها يهودا والسامرة.

موقف حزب الليكود من مؤتمر مدريد (تشرين الأول ١٩٩١):

أعلن "شامير" رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أن أساس مؤتمر مدريد مرتكز على اتفاقات "كامب ديفيد" خاصة خطة الحكم الذاتي، وهذا يدل على استمرار الليكود في التسويف لمنع أية مبادرات تمكن الفلسطينيين من نيل أي حق من حقوقهم.

ويكون التفاوض على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٢، التي وقعتها حكومة الليكود بناء على اتفاق كامب ديفيد مع جمهورية مصر العربية.

فالعبرة من قبوله لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ حسب ما كانت عليه الاتفاقية مع مصر في كامب ديفيد هي إيجاد متسع من هامش المناورة الإسرائيلية في حال قيام مفاوضات مع الفلسطينيين، وذلك كون تغيير إسرائيل الخاص لقرار ٢٤٢ هو الانسحاب من أراضٍ عربية، وليس الأراضي العربية.

لقد عقدت مفاوضات مدريد على سبع جولات وأثناء الجولات الخمسة الأولى لم يتم خلالها التوصل إلى اتفاق بسبب تعنت حزب الليكود ورفضه المستمر لتحقيق المطالب والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعقدت الجولتان الأخيرتان في عهد حكومة حزب العمل (١).

د. انتخابات الكنيست الثالثة عشرة عام ١٩٩٢:

في هذه الانتخابات لم يطرأ على موقف الليكود أي تغييرات، إذ ظل الموقف ثابتاً تجاه كافة القضايا المتعلقة في عملية السلام.

(١) أبو جزر، يوسف، موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، (٢٠٠٨)، ص ٨٧-١٠٠.

المطلب الثالث: مرحلة اتفاقات أوسلو من عام ١٩٩٢ - ٢٠٠٥

لقد عارض حزب الليكود اتفاق أوسلو بحجة أن الحزب يرفض فكرة الانسحاب من الأراضي المحتلة، ولا يقبل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولا يقبل مشاركة مواطنين فلسطينيين من القدس الشرقية، ولا من المطرودين من المناطق المحتلة.

كما يعتقد الليكود أن اتفاق أوسلو أعطى حكماً ذاتياً للفلسطينيين على السكان والأرض، وهذا ما يعارضه ويرفضه الحزب بشدة ويعتبره تنازلاً عن أرض إسرائيل التي حارب من أجلها كثيراً^(١).

موقف حزب الليكود من معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل:

لقد أيد حزب الليكود هذه الاتفاقية ووافق عليها، إلا أنه هناك من عارضها مثل أريئيل شارون، وعضو الكنيست رحبعام زئيفي رئيس حزب موليديت المتطرف، الذي عارض الاتفاقية بشدة على اعتبار أنها اتفاقية إستسلام تحفل بالتنازلات كما لو أن إسرائيل خسرت الحرب^(٢).

البرنامج الانتخابي لحزب الليكود في انتخابات الكنيست الرابع عشر عام ١٩٩٦، وضم هذا البرنامج العديد من النقاط تجاه عملية السلام، أهمها:

١ - الأمن هو الأساس لسلام دائم في منطقتنا وستجعل إسرائيل الأمن شرطاً أساسياً في اتفاق السلام.

٢ - ستحترم الحكومة الإسرائيلية الاتفاقات الدولية، وستواصل العملية الدبلوماسية للوصول إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وسوف تعترف بالحقائق القائمة على الأرض التي أوجدتها الاتفاقيات المتعددة، وستعمل على التقليل من المخاطر المحدقة بمستقبل وأمن إسرائيل والناجمة عن هذه الاتفاقيات .

(١) جريس، سمير، انتخابات الكنيست الثالثة عشرة، قراءة في النتائج، شؤون فلسطينية، بيروت، عدد ٢٣٣، اب(١٩٩٢)، ص ٣١.

(٢) قمحة، أحمد، الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية: رؤى وإشكاليات مختلفة، السياسة الدولية، مصر، عدد ١١٩، (١٩٩٥) ص ١٨٥.

٣ - ستجري الحكومة الإسرائيلية مفاوضات مع السلطة الوطنية الفلسطينية بهدف تحقيق اتفاق سلام دائم بشرط أن يحترم الفلسطينيون كافة التزاماتهم، ومن أهمها إلغاء الواضح والصريح لفقرات الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى تدمير إسرائيل، وأن يوقفوا الإرهاب والتحريض ضد إسرائيل.

٤ - ستسمح الحكومة الإسرائيلية للفلسطينيين بإدارة شؤونهم ضمن إطار الحكم الذاتي، وإما الشؤون الخارجية والقضايا التي تحتاج لتنسيق فسوف تبقى مسؤولية دولة إسرائيل، وستعارض الحكومة إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٥ - المستوطنات اليهودية والمناطق الآمنة ومصادر المياه وأراضي الدولة ومفارق الطرق في الضفة الغربية وقطاع غزة ستظل تحت السيطرة الإسرائيلية.

٦ - القدس الموحدة عاصمة دولة إسرائيل.

٧ - نهر الأردن الحدود الشرقية لدولة إسرائيل، جنوب بحيرة طبريا، وستكون الحدود الدائمة بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، ويمكن أن تصبح المملكة الأردنية الهاشمية شريكاً في الاتفاق النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين في مناطق يتفق عليها في المفاوضات.

٨ - ستجري إسرائيل مفاوضات مع سوريا بينما تبقى السيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان ومصادرها المائية(١).

لم تحدث أي تغييرات كبيرة على موقف الليكود سوى الاستعداد للتفاوض مع السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق السلام، والاستعداد للتفاوض مع سوريا، ولكن الموقف من القدس بقي كما هو.

موقف حزب الليكود من عودة اللاجئين: حيث يرى حزب الليكود أن عودة اللاجئين مستحيلة حيث يرى أن عودتهم فيها تأثير كبير على الشعب والمجتمع الإسرائيلي، لأن جزءاً كبيراً من المستوطنات الإسرائيلية القائمة سواء في المدن أو القرى، هي بالأساس قائمة على قرى ومدن عربية فلسطينية، لذلك لا توجد هناك طريقة لإعادة تلك الممتلكات إلى أصحابها الذين كانوا يملكونها، لأن ذلك يعني اقتلاع آلاف الإسرائيليين، وربما التسبب بشكل كبير في إهتزاز المجتمع الإسرائيلي(٢).

(١) ملف الانتخابات الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد ٢٧، (صيف ١٩٩٦)، ص ٨٠.

(٢) غازيت، شلومو، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، دار البنايع، عمان، (١٩٩٦) ص ٢٤.

فإسرائيل ترى عقد مفاوضات مع الأردن والدول العربية الأخرى لبحث مدى إمكانية توطين اللاجئين في هذه الدول، وذلك من أن هؤلاء اللاجئين ليس لهم مكان في إسرائيل،

وأن رجوعهم إلى إسرائيل سيعمل على جعل اليهود أقلية أمام الفلسطينيين، قال شلومو غازيت إن عودة اللاجئين ستؤدي إلى زيادة الخطر الديموغرافي، وتشكل تهديداً لإسرائيل في حدود ١٩٦٧ (١).

يتضح مما سبق أن الليكود ومن قبله حزب العمل مؤسس الدولة منذ قيامها يرفضون مبدأ العودة رفضاً تاماً. ويؤكدون على توطين اللاجئين وإدماجهم في البلاد العربية الذين لجأوا إليها، كما يرفضون تحمل أي مسؤولية عن تعويضهم من خلال حديثهم المتكرر عن مشكلة اللاجئين اليهود، فقضية اللاجئين الفلسطينيين ستبقى تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن أي سلام أو اتفاقيات لا تتناول هذه القضية فلن يكون هناك سلام عادل وشامل في المنطقة؛ لأن قضية اللاجئين تمثل وضع حد لمعاناة وتشرذ الشعب الفلسطيني.

موقف حزب الليكود من خطة خارطة الطريق التي طرحتها الإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٢، وتهدف إلى حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بحلول عام ٢٠٠٥، وقد وضعت إسرائيل العديد من التعديلات على هذه الخطة أهمها:

- ١ - الدولة الفلسطينية تقوم في حدود مؤقتة في سياق تسوية دائمة فقط بعد مفاوضات ثنائية واتفاق مع إسرائيل.
- ٢ - تأجيل المبادرة السعودية التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل إلى خطوط العام ١٩٦٧، وتعتبر كأحدى مصادر مرجعية للخطة.
- ٣ - تفاصيل المطالب الأمنية من الجانب الفلسطيني، هي المطالبة بالاعتقال والتحقيق والمحاكمة للمشبوهين بالإرهاب، والإيضاح بأن الدولة الفلسطينية لا يمكنها أن تقوم إلا بعد التفكيك التام للبنى التحتية للإرهاب.
- ٤ - الحفاظ على حرية العمل للجيش الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية.
- ٥ - إسرائيل توافق على تجميد البناء في المستوطنات، فقط بعد هدوء أمني شامل ومستمر، ولن توافق على إخلاء مستوطنات في المرحلة الانتقالية لتوسع أراضي الدولة الفلسطينية في الحدود المؤقتة.

٦ - اعتراف فلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية (١).

إن موافقة الليكود على الخطة جاء لتجنب الضغط الدولي عليه، لكنه وضع العديد من التعديلات على خطة خارطة الطريق لجعل الفلسطينيين يرفضونها.

المطلب الرابع: مؤتمر نابوليس من عام ٢٠٠٧ الى ٢٠٠٩

البرنامج الانتخابي لحزب الليكود في انتخابات الكنيست السابعة عشرة في ٢٠٠٦:

أهم النقاط التي شملها البرنامج الانتخابي:

- ١ - محاربة السلطة الفلسطينية الجديدة بعد سيطرة حركة حماس عليها.
- ٢ - تأمين الحدود الشمالية ضد حزب الله اللبناني وإيران، والجنوبي ضد الأنفاق المصرية، ومحاربة أي تواجد لتنظيم القاعدة العالمي في غزة.
- ٣ - رفض خطة فك الارتباط بجزأها الأول؛ الانسحاب من غزة، والثاني؛ بالانسحاب من الضفة.
- ٤ - رفض ترسيم الحدود الإسرائيلية في الوضع الراهن.
- ٥ - حق الكيان الإسرائيلي في كامل أرض إسرائيل التاريخية وهي فلسطين وشرق الأردن.
- ٦ - السلام مع العرب عبر مفاوضات مباشرة.
- ٧ - عدم السماح بإنشاء دولة فلسطينية الآن، وبإمكان الفلسطينيين إدارة حياتهم بحرية في إطار حكم ذاتي، ولكن ليس دولة مستقلة ذات سيادة.
- ٨ - استمرار عمليات الاستيطان واسعة النطاق في كل أرض إسرائيل المحررة.
- ٩ - نهر الأردن هو الحدود الأمنية لإسرائيل.
- ١٠ - القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، ولا تفاوض بشأن القدس.
- ١١ - لا تنازل عن هضبة الجولان، والعمل على مواصلة النشاط الاستيطاني في مرتفعاتها.
- ١٢ - معارضة عودة اللاجئين الفلسطينيين.

(١) الرنتاوي، عريب، الانتخابات الإسرائيلية الملف الإسرائيلي، الملف الاستراتيجي، مركز دراسات القدس، عمان، العدد الثاني، شباط، (٢٠٠٣)، ص ٣٣-٣٤.

١٣ - العمل على الوصول إلى سلام مع سوريا دون شروط مسبقة(١).

أهم الشعارات التي رفعها الليكود خلال حملاته الانتخابية هي:

- ١ - عدم التنازل عن أي جزء من الضفة والقطاع، والتمسك بالجولان، وبسط السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق.
- ٢ - إعطاء الحكم الذاتي للفلسطينيين.
- ٣ - دعم الاستيطان في الضفة وغزة.
- ٤ - دعم الهجرة اليهودية إلى إسرائيل.
- ٥ - القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل.
- ٦ - التأكيد على العلاقة الإستراتيجية لإسرائيل بالولايات المتحدة(٢).
- ٧ - إجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية لتحقيق السلام، ورفض مبدأ الأرض مقابل السلام.

(١) الرنتاوي، عريب، قراءة في انتخابات الكنيست الـ ١٧، مركز دراسات القدس، عمان، (٢٠٠٦)، ص ١٠.

(٢) الحافي، عامر، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، السنة السادسة، العدد ١٨، (٢٠٠١) ص ١٦٩.

موقف حزب الليكود من مؤتمر أنابوليس تشرين الثاني ٢٠٠٧:

في خطاب التنصيب قال رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو (رئيس الحزب الحاكم الليكود) أن حكومته لن تلتزم بالاتفاقيات الموقعة، ولم يتحدث عن إقامة دولة فلسطينية، أما وزير خارجيته أفغيدور ليبرمان فقال أنه مع السلام لكن دون التنازل عن هضبة الجولان، وأكد أن مؤتمر أنابوليس لم يحصل على مصادقة الكنيست الإسرائيلي.

وفي رده قال رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، الدكتور صائب عريقات معقباً، "باعتقادي لقد اضاع نتنياهو فرصة كبير في خطابه في الكنيست عندما يتحدث عن الدولتين ولا القبول بالاتفاقيات الموقعة ولا بموقف النشاطات الاستيطانية، وعندما تحدث عن أن الفلسطينيين سيحكمون أنفسهم بأنفسهم وهو يدرك تماماً أن هذا الأمر مستحيل طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي، وطالما استمر الاستيطان والحواجز والاعلاق وما إلى ذلك، وبالتالي أذكر عندما قال نتنياهو عام (٢٠٠٢) في مركز الليكود أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية لا اليوم ولا غداً ولا في المستقبل، هذا هو موقف الليكود، وسارع ليبرمان لتوضيح هذا الموقف عندما ضرب الباب في وجه المجتمع الدولي وقال نرفض انابوليس" (١).

إن موقف حزب الليكود يظهر جلياً بعدم السماح بإقامة دولة فلسطينية، وعدم تجميد الاستيطان التي ازدادت في الفترة الأخيرة، ورفض مبدأ الأرض مقابل السلام.

البرنامج الانتخابي لحزب الليكود في انتخابات الكنيست الـ ١٨ في ٢٠٠٩:

البرنامج الانتخابي لحزب الليكود في انتخابات الكنيست الـ ١٨ في عام ٢٠٠٩:

أهم النقاط التي شملها البرنامج:

١ - مواجهة التهديد الإيراني من خلال منع إيران الحصول على السلاح النووي بواسطة حشد رأي عام عالمي لتأييد فرض عقوبات اقتصادية وسياسية وكذلك الاستعداد لرد عسكري كبير.

٢ - يرى الحزب أن حل الصراع (الإسرائيلي-الفلسطيني) يقوم على أساس أن الفلسطينيين في المرحلة العمالية غير مستعدين لتسوية تاريخية تؤدي إلى وضع حد

(١) صحيفة كل العرب، (٢٠٠٩/٤/٣)، www.alarab.co.il

للصراع، ولذلك فعلى إسرائيل تعزيز جهودها لإصلاح الحياة اليومية للفلسطينيين عن طريق تطوير اقتصادهم، وذلك لتهيئة الأجواء لظروف مناسبة لإجراء مفاوضات ناجحة.

٣ - الحزب مستعد لتقديم تنازلات مقابل السلام ولكنه بنفس الوقت يؤكد على مايلي:

أ - معارضة إجراء انسحاب آخر أحادي الجانب.

ب - القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وتبقى تحت السيادة الإسرائيلية.

ج - عدم الاعتراف بالمسؤولية عن مشكلة اللاجئين.

٤ - يرى الحزب ضرورة التمسك بمبدأ الاقتصاد الحر بالتوافق مع الحاجات الحساسة للمجتمع^(١).

يلاحظ أن موقف حزب الليكود من عملية السلام من منظوره يجب أن تقوم على ضمان أمن إسرائيل وذلك من خلال عدم التنازل عن الأراضي المحتلة وتعزيز الإستيطان، وعدم قيام دولة فلسطينية والإعتراف بدولة إسرائيل، أما موقفه تجاه قضية القدس واللاجئين فقد بقيت كما هي، لا لتقسيم القدس ولا للاعتراف بمسؤولية مشكلة اللاجئين، وأن الاستمرار في المفاوضات مع الطرف الفلسطيني غير مجدية في هذا الوقت من وجهة نظره، وبدلاً من ذلك طرح فكرة "السلام الاقتصادي"، والذي ينقل بؤرة الاهتمام من المفاوضات السياسية إلى تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

(١) ، الخارطة الحزبية الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشر حسب الصحافة الإسرائيلية. دائرة المطبوعات والنشر

www.dpp.gov.il/2009/4.html

المبحث الثالث موقف حزب كديما من مشاريع التسوية السلمية

المطلب الأول: ظهور حزب كديما على الساحة السياسية الإسرائيلية

شهدت الساحة الحزبية السياسية "الإسرائيلية" ولادة حزب جديد، أطلق عليه اسم "كاديما" (إلى الأمام)، سرعان ما صار الحزب الأول في هذه الساحة، وأخذ يعبر عن مكانته المركزية بمظاهر ملموسة، بالتفوق في الانتخابات البرلمانية على أي حزب من الأحزاب الأخرى، ومن ثم الإمساك بدفة الحكم في إسرائيل.

وكان تفوق الحزب في هذه الانتخابات حدثاً غير مسبوق في التاريخ الحزبي "الإسرائيلي"، حيث انشق نحو ثلث أعضاء كتلة الليكود في الكنيست، وشكلوا حزباً جديداً "كاديما" الذي استطاع في فترة وجيزة أن يحتل المكان الأول في الكنيست، أي مكان الحزب الأصلي، وأن يدفع بهذا الحزب (أي الليكود) ليس إلى ما بعد حزب العمل فحسب، بل إلى الدرجة الثالثة في السلم الحزبي، على قدم المساواة مع حزب "إسرائيل بيتنا"، وهذا حدث لم تشهده الساحة الحزبية "الإسرائيلية" من قبل.

وأظهر تشكيل حزب "كاديما" وتفوقه في الانتخابات البرلمانية امتلاك الحزب قوة استقطاب شعبية، لكونه يعبر عن الطبقة الوسطى "الإسرائيلية"، التي تشمل قطاعات وشرائح اجتماعية واسعة سكانياً، ولكونه يطرح حلولاً واضحة لأغلب المشكلات التي يعانيها "الإسرائيليون"، ولا سيما أن ثمة تأثيراً بارزاً كان لشخصية شارون، والمجموعة التي كونت معه حزب "كاديما" في إرباك الأحزاب الأخرى، وفي الحصول على النتيجة البرلمانية التي جعلت حزب كاديما المؤهل الأول لتشكيل الحكومة (١).

(١) صحيفة الخليج الاماراتية، (١٦ / ٣ / ٢٠٠٨).

البرنامج الانتخابي لحزب كاديما ٢٠٠٦ :

- ١- الحفاظ على قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.
- ٢- التقدم في المسيرة السلمية مع الفلسطينيين ضمن إطار المحافظة على المصلحة الوطنية والأمنية لدولة إسرائيل ومحاربة الإرهاب.
- ٣- المبدأ الأساس لإنهاء الصراع (الإسرائيلي - الفلسطيني) يكون من خلال إقامة دولة فلسطينية مع إمكانية التخلي عن اراضٍ في الضفة الغربية.
- ٤- تفعيل المشروع (الاقتصادي - الاجتماعي) الذي يهدف إلى إجراء تغييرات في نظام الأولويات الوطنية من خلال زيادة مبدأ الشفافية وزيادة حجم الأعمال وزيادة الإيرادات وتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية ومحاربة الفقر.
- ٥- اتخاذ إجراءات لإصلاح الجهاز الصحي وجعل الخدمات الصحية لكل السكان وذلك بتوسيع سلة التأمين الصحي.
- ٦- تعزيز الأمن الشخصي ومحاربة الجريمة.
- ٧- التقدم في الإصلاحات بجهاز الشرطة .
- ٨- دعم المرأة للمشاركة في كافة المجالات ومساواتها بالأجور وساعات العمل ومنع التمييز ضدها.
- ٩- العمل بالمحافظة وتقوية الشعب اليهودي وذلك بتعزيز العلاقة مع الجاليات اليهودية والإسرائيلية بالخارج.
- ١٠- الحفاظ على جودة البيئة من خلال تحديد سياسات في مجال الطاقة لعمل توازن بين الفائدة منها واجتناب أضرارها.
- ١١- دعم الزراعة والتجمعات الزراعية ودعم مراكز الأبحاث الزراعي.
- ١٢- تطوير منطقتي النقب والجليل الذي يقوم على أساس تطوير سريع لخدمات البنية التحتية وتطوير السياحة هناك^(١).

(١) المشاقبة، تيسير، الخارطة الحزبية الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة حسب الإسرائيلية ، انظر:

<http://www.dpp.gov.jo/2009/4.html>

المطلب الثاني: موقف حزب كديما من مشاريع التسوية السلمية

مؤتمر أنابوليس

لقد أثار طرح فكرة "مؤتمر أنابوليس الدولي للسلام" جدلاً واسعاً في إسرائيل حول الهدف من ورائه، وكان الرأي السائد هو أن الدعوة للمؤتمر من قبل الإدارة الأمريكية إنما كانت تهدف في الأساس إلى دعم موقف الرئيس جورج بوش وإدارته المأزومة، وأن الجانب الأمريكي رأى في المؤتمر فرصة لاستثمار وتكريس الانقسام الفلسطيني بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف سنة ٢٠٠٧.

وعمدت حكومة أولمرت إلى الإعلان عن استعدادها للمشاركة في المؤتمر ما دام المؤتمر لن ينظر في قضايا الوضع النهائي، وسعت حكومة أولمرت إلى تقليص سقف التوقعات من المؤتمر، حيث أشارت معظم التصريحات للمسؤولين الإسرائيليين قبل المؤتمر إلى أنه مجرد لقاء أو إجتماع، وحاولت "إسرائيل" استباق عقد المؤتمر من خلال تمرير مشروع قانون في الكنيست يشترط أغلبية ثلثي الأعضاء في الكنيست قبل إجراء أي تعديلات على وضع القدس، في محاولة لوضع عقبة أمام أي تنازلات بخصوص القدس لإحراج الموقف الأمريكي^(١).

وفي أثناء المؤتمر نجحت الحكومة الإسرائيلية في تحويله إلى حملة علاقات عامة بالنسبة للحكومة المفككة وغير المتجانسة، وللقيادات الإسرائيلية فاقدة الثقة لدى الرأي العام الإسرائيلي، وقد نجحت "إسرائيل" في جعل خريطة الطريق هي المرجعية الرئيسية للمؤتمر، وتجاهل المبادرة العربية.

(١) صالح، محسن، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٧، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، (٢٠٠٨)، ص ١١٢.

وكان الرئيس بوش قد وجه في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧ الدعوات للمشاركين في مؤتمر انابوليس، وعلى رأسهم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت^(١)، وافتتح بوش المؤتمر في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧ في مدينة انابوليس بمشاركة ٥٢ دولة ومنظمة^(٢).

وتعهد أولمرت في كلمته في المؤتمر انابوليس بالدخول في مفاوضات متواصلة مع الفلسطينيين في جميع القضايا الجوهرية قائلا: "نحن مستعدون لتسوية مثنوية مليئة بالمخاطر من أجل تحقيق تطلعات السلام. ستكون المفاوضات ثنائية مباشرة متواصلة ومستمرة في مسعى لإكمالها خلال العام ٢٠٠٨. وأعتقد أننا سنتمكن من الوصول إلى اتفاق يحقق رؤية الرئيس بوش: دولتان لشعبين". ودعا الدول العربية إلى تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، مؤكدا على انه جاء إلى المؤتمر نيابة عن الإسرائيليين لـ "مد يده بالسلام للعرب"^(٣). ولمح أولمرت إلى أن الجدول الزمني قد لا يكون قاطعا مثلما يأمل بوش^(٤)، لكن أولمرت وحكومته لم يلتزموا بمفاوضات السلام، على الرغم من اللقاءات الكثيرة التي تم عقدها مع الفلسطينيين، غير أن السمة البارزة لهذه المفاوضات كانت المماطلة والتأجيل والتسويق، فلا الاستيطان توقف، ولا الاعتقالات توقفت، ولا الاعتداءات والاجتياحات توقفت، على الرغم من التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وعلاوة على ذلك فقد شنت إسرائيل أكثر من عدوان على قطاع غزة، كان آخرها العدوان الذي شنته أواخر عام ٢٠٠٨.

ولقد أضاف إخفاق حكومة أولمرت في إدارة ملف التسوية مع الفلسطينيين حلقة أخرى من حلقات الإخفاقات التي عصفت بحكومة أولمرت.

(١) صحيفة السفير، (٢١/١١/٢٠٠٧).

(٢) صحيفة الحياة، (٢٨/١١/٢٠٠٧).

(٣) صحيفة البيان، (٢٨/١١/٢٠٠٧).

(٤) وكالة رويترز للأنباء، (٢٨/١١/٢٠٠٧)، انظر:

http://ara.today.reuters.com/news/NewsArticle.aspx?type=topNews&storyID=2007-11-28T034501Z_01_EGO804545_RTRIDST_0_OEGTP-MID-BUSH-TALKS-AB5.XML

ج. الاستيطان والقدس:

على الرغم من إعلان حكومة أولمرت التزامها بعملية السلام وخريطة الطريق، التي تنص على وقف الاستيطان، إلا أن أنشطة بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة ارتفعت عام ٢٠٠٨ بنسبة ٦٠% مقارنة بسنة ٢٠٠٧، وقال التقرير أن عدد المباني التي شيدت في المستوطنات خلال عام ٢٠٠٨ بلغ ١,٢٥٧ مبنى، بينها ٧٤٨ مبنى ثابتاً، ٥٠٩ مبانٍ متنقلة (كرفان).

وواصلت الحكومة الإسرائيلية عمليات بناء واسعة، ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، تحت عدة مسميات، ونقلها إلى ما يسمى "ملكية الدولة". وبشأن ما يسمى بالبور الاستيطانية، أي تلك التي لم تحظى على ترخيص الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي، وحصل سكانها على دعم وتسهيلات، فأكد التقرير أنه لم يتم إخلاء أي بؤرة استيطانية في عام ٢٠٠٨، بل وأكثر من ذلك فإن أكثر من مئة من هذه البؤر الاستيطانية قد تضاعف عدد مبانيها في العام الماضي، فعلى سبيل المثال فإن بؤرة "ميغرون"، التي تعهدت الحكومة للمحكمة العليا بإخلائها شهدت أعمال توسيع وبناء مبانٍ جديدة، والأمر يشير إلى أن ذلك دفع المستوطنين إلى تعزيزها.

ويكشف التقرير أنه خلال مفاوضات السلام الدائم مع السلطة الفلسطينية إنشغل الكثير من الإسرائيليين في توسيع الاستيطان في الضفة الغربية، وقد إرتفع حجم البناء في المستوطنات خلال عام ٢٠٠٨ بنسبة ٦٠% عنها في السنة السابقة، قسم منه بناء عشوائي نفذته المستوطنون من وراء ظهر الحكومة أو في وضع غضت الحكومة الطرف عنه، وقسم نفذته الحكومة نفسها، وأتضح فيما بعد أن هذه الأرقام لا تشمل البناء في القدس الشرقية المحتلة. ففي هذه المدينة تم بناء ١,١٨٤ وحدة سكنية في عام ٢٠٠٨، مقابل ٧٩٣ وحدة سكنية في عام ٢٠٠٧، أي بزيادة ٤٩%. واللافت للنظر أن عروض البناء في القدس الشرقية عام ٢٠٠٧، تمت بالأساس بعد مؤتمر نابوليس، فقد كان عدد العروض قبل مؤتمر نابوليس تشرين الثاني ٢٠٠٧ فقط ٤٦ وحدة سكنية، ولكن في الشهر الأخير من السنة طرح ٧٤٧ عرضاً للبناء الاستيطاني في المدينة (١).

(١) موقع حركة السلام الآن، "المستقبل حسب مخططات وزارة البناء والإسكان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة"، آذار ٢٠٠٩،

انظر: http://www.peacenow.org.il/data/SIP_STORAGE/files/7/4047.pdf

وكانت تقارير صحفية أكدت خلال عام ٢٠٠٨ أنه خلافا لالتزامات أولمرت بوقف النشاط الاستيطاني فإن فترة حكمه التي امتدت ثلاث سنوات شهدت اكبر حملة استيطان. وأكد تقرير صحفي نشرته جريدة معاريف الإسرائيلية أنه على الرغم من التزام أولمرت عشية مؤتمر نابوليس عدم البناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، إلا أنه قد انضم ١٥ ألف مستوطن جديد سنة ٢٠٠٨ إلى مئات آلاف المستوطنين في الضفة، وإعترف مدير مجلس المستوطنات اليهودية في أراضى ١٩٦٧ بنحاس فلرشتاين بزيادة عدد المستوطنين، حيث قال: نجحنا في أن نبني في فترة حكم أولمرت أكثر مما بنينا في فترات حكومات آخر، وخلال هذه الفترة، زاد عدد المستوطنين بـ ٥٠ ألفا، تم إسكانهم في آلاف الكرفانات(١).

وكشف تقرير للبنك الدولي، صدر في ٢٥ نيسان ٢٠٠٩، أن إسرائيل ضاعفت في عام ٢٠٠٨ ثماني مرات عدد عطاءات البناء في المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية، كما ضاعفت عدد البنية الجديدة التي أقيمت في هذه المستوطنات، وجاء في التقرير أن إسرائيل أقامت ١٥١٨ بناءً جديداً في المستوطنات المنتشرة في الضفة في عام ٢٠٠٨، مقارنة مع ٨٦٠ بناءً في عام ٢٠٠٧، كما أورد البنك الدولي في تقريره نماذج من قرارات التوسع الاستيطاني التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠٠٩، منها قرار صدر في شباط يقضي بإقامة ١٤٠٠ وحدة سكنية جديدة في إحدى المستوطنات، وتطویر ١٣٠ هكتارا من الأراضي في مستوطنة أخرى(٢).

(١) صحيفة الحياة، (١٣/٣/٢٠٠٩).

(٢) صحيفة الحياة، (١٢٦/١٤/٢٠٠٩).

برنامج حزب كديما ٢٠٠٩:

- ١ - يرى حزب كديما أن " للشعب الإسرائيلي" حقا قوميا وتاريخيا على "أرض إسرائيل الكاملة"، وحفاظا على وجود "إسرائيل" دولة لليهود يوافق الحزب على إنشاء دولة فلسطينية، وعلى التنازل عن جزء من "أرض إسرائيل".
- ٢ - يتعهد كاديما السير قدماً في عملية السلام، على أساس تطبيق خطة الطريق. ويؤيد الحزب تأسيس " دولة أخرى لشعب آخر، يؤمن تشكيلها حلاً لمشكلة اللاجئين، طالما يتحقق شرط أن لا تكون هذه الدولة إرهابية". كما يلتزم الحزب بإيجاد حل دبلوماسي، يطبق على مراحل ، ويشمل : تفكيك "المجموعات الإرهابية"، وإصلاح قوات الأمن الفلسطينية، وتعهد فلسطيني بوقف التحريض. بالإضافة إلى ذلك، يتعهد كاديما بالاحتفاظ بالتجمعات الاستيطانية الكبيرة، وبالحفاظ على وحدة القدس كعاصمة لـ " دولة إسرائيل".
- ٣ - يلتزم كاديما بالحفاظ على "إسرائيل" دولة ديمقراطية يهودية؛ وبتعزيز يهودية الدولة، وردم الهوة بين العلمانية والتدين، وتنمية الطابع الديمقراطي للدولة.
- ٤ - الحفاظ على أمن وسلامة " إسرائيل" ومحاربة " الإرهاب"، مع الحفاظ على مصالح الأمن القومي الإسرائيلي.
- ٥ - يسعى كاديما إلى تغيير الأولويات المالية للحكومة، وزيادة الشفافية، ومكافحة أشكال الفقر، وتقليص الفجوة بين المستويات الاجتماعية؛ وتحقيق زيادة في النمو المالي لـ "دولة إسرائيل"، وتعزيز حقوق الأقليات؛ ومكافحة الجرائم والعنف؛ والاستثمار في تأهيل البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية؛ وتطوير مناطق النقب والجليل؛ والتأسيس لحل مسألة الزواج المدني في "إسرائيل"، وتقوية الروابط بين "إسرائيل" والتجمعات اليهودية في الخارج.
- ٦ - يهدف الحزب إلى تغيير نظام الحكم، وتشجيع أعضاء الكنيست على الخدمة العامة من دون وساطة اللجان المركزية للأحزاب.(١)

(١) يديعوت أحرنوت، ١٢/١٢/٢٠٠٩، انظر: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,l-3498209,00.HTML>

إن موقف هذا الحزب من عملية السلام يشبه موقف حزب الليكود والعمل، حيث يرفض عودة اللاجئين، وتقسيم القدس، وإعتبارها عاصمة إسرائيل الأبدية، والاستمرار في بناء الجدار العازل لحماية أمن إسرائيل، وهذا لا يعتبر تنازلاً عن أرض إسرائيل، أو يشكل حدوداً لها وإنما لحماية إسرائيل وأيديولوجيتها والحفاظ عليهما، وأيد هذا الحزب إنشاء دولة فلسطينية لكن بشروط عديدة، منها أن تكون خالية من الإرهاب، وأيد إجراء مفاوضات مع كل الدول العربية بشكل مباشر وفردى.

الخاتمة

تحدثت الدراسة عن نشأة الأحزاب السياسية قبل قيام إسرائيل والدور الكبير التي ساهمت فيه هذه الأحزاب في إقامة الكيان الصهيوني.

وتحدثت الدراسة أيضاً عن طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي؛ للتعرف على آلية هذا النظام وحركته، حيث أن السلطة التشريعية (الكنيست) تعتبر الأساس المكون للحكومة، إذ إن الأحزاب التي تمثل في السلطة التشريعية تقوم بتشكيل الحكومة، والتي تعتبر السلطة الفعلية في الدولة، كما تطرقت الدراسة للحديث عن الأحزاب الإسرائيلية بعد قيام الكيان الصهيوني والتي تمثل وجودها نتيجة ائتلافات واندماجات أو انشقاقات حدثت داخل هذه الأحزاب.

كما تناولت الدراسة أهم مشاريع التسوية التي طرحت من أجل إيجاد التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وأهم المبادئ والبرامج التي طرحتها الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية التي وصلت إلى سدة الحكم وموقفها تجاه مشاريع التسوية السلمية.

وقد ظهر جلياً أن الأحزاب الحاكمة في إسرائيل أظهرت تلكناً في توقيع أي اتفاق، وفي حال كان هناك توقيع فإن الالتزام به غير وارد وغير حاصل على أرض الواقع.

كما ظهر أن الأحزاب الإسرائيلية تسعى دائماً للخروج من الحكومة من دون أية التزامات؛ والمتتبع لبرامج الأحزاب الإسرائيلية التي تعد الأساس والقاعدة للسلوك السياسي للأحزاب يرى بأنه ليس لهذه الأحزاب أي توجه نحو تحقيق تسوية، وإن ما قد يحدث هو مجرد تهدئة أو هدنة ليس أكثر.

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج وهي:

١ - إن طبيعة النظام الحزبي والانتخابي في إسرائيل تضمن تعددية الأحزاب وكثرتها على الساحة الإسرائيلية، الأمر الذي مكن الكثير من الأحزاب ببرامجها وأحجامها المختلفة من الوصول إلى الكنيست بسهولة، والمشاركة في الحكومات الائتلافية، مما يعمل على خلق بيئة حكم غير مستقرة في إسرائيل، إذ غالباً ما تفقد مثل هذه الحكومات القدرة على الاستمرار في الحكم نتيجة للابتزازات السياسية والاقتصادية من قبل الأحزاب والكتل المشاركة فيها، مما يؤدي إلى اللجوء للإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة، ومن الملاحظ أن مثل هذه الحالة أخذت تتكرر باستمرار في العقدين الأخيرين، مما انعكس سلباً على عملية التسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني، إذ من الصعب توافق مختلف الأحزاب المشاركة في الحكومة على صيغة معينة تستجيب فيها لمتطلبات واستحقاقات عملية التسوية، مما يؤدي في النهاية إلى فشل الائتلاف الحاكم واللجوء إلى انتخابات مبكرة وهكذا.

٢ - أن طبيعة تشكيل الحكومات في إسرائيل تحول دون التوصل إلى تسوية دائمة مع الجانب الفلسطيني، فالحكومات الإسرائيلية قائمة على أساس الائتلافات الحزبية، مما يعني أن عملية اتخاذ القرار خصوصاً فيما يتعلق بعملية التسوية مع الفلسطينيين أمراً بالغ الصعوبة، إذ غالباً ما يكون رئيس الحكومة مخيراً بين الحفاظ على ائتلافه الحكومي أو التقدم بعملية السلام من خلال اتخاذ قرارات جريئة.

٣ - ساهم حزب العمل في إنشاء وترسيخ أسس النظام والاقتصاد والجيش، وفي الحفاظ على حدود الكيان وتوسيعها من خلال الحروب التي خاضتها حكوماته.

٤ - أن موقف حزب العمل تجاه قضية القدس ثابت من حيث عدم التقسيم؛ لأنها عاصمة إسرائيل الأبدية؛ بالإضافة إلى الموقف من قضية اللاجئين حيث عارض حق العودة، أما بشأن الدولة الفلسطينية فقد أيد إقامة دولة فلسطينية لكن بشروط كثيرة من خلال التسوية الدائمة مع الفلسطينيين والتنازل حول إزالة المستوطنات المعزولة، وبقاء المستوطنات الكبرى وضمها إلى إسرائيل والتي تعتبر جزءاً من أمن إسرائيل، وبالنسبة لموقفه من الجولان المحتل فقد أظهر حزب العمل تشدداً في العودة إلى المفاوضات مع سوريا من النقطة التي توقفت عندها عام ١٩٩٦، ويسعى حزب العمل إلى الحصول على تنازلات من الجانب السوري من جهة والتطبيع والترتيبات الأمنية ومياه الجولان والضفة الشمالية الشرقية لبحيرة طبريا، وذلك ثمناً للانسحاب من خط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

٥ - أن موقف حزب الليكود تجاه قضية القدس أنه لا يمكن التنازل عنها وهو يعتبرها جزءاً من إسرائيل، ويعارض قيام الدولة الفلسطينية ولا يمانع من قيام حكم ذاتي للسكان وليس للأرض، وإن السيادة لإسرائيل فوق هذه الأرض، ويشجع حزب الليكود عملية الاستيطان في كافة الأراضي الفلسطينية بما فيها (يهودا والسامرة)، والاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية، وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية وحدود مفتوحة بينها وبين جيرانها العرب، وعدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مثل حق العودة للاجئين، والموقف من الجولان كما هو حيث السيطرة على الجولان بشكل كامل وعدم إعادته إلى سوريا مع إقامة سلام معها على هذا الأساس.

٦ - موقف حزب كديما من قضية القدس والدولة الفلسطينية، وقضية اللاجئين والسلام مع الدول العربية يشبه موقف الليكود الرفض لحق العودة وتقسيم القدس والدولة الفلسطينية وتأييد السلام مع الدول العربية دون مقابل، حيث معظم قياداته من الليكود التي انشقت عنه وأقامت حزب كديما.

٧ - يلاحظ بأن الجانب الإسرائيلي لا يريد الوصول إلى تسوية سلمية، فهو يهدف فقط إلى كسب الوقت من أجل فرض الوقائع على الأرض، وقد ظهر ذلك من خلال حرص الحكومات الإسرائيلية على الخروج من السلطة دون توقيع أي التزامات من شأنها أن تفرض على الحكومة اللاحقة، وفي هذا السياق يتبادر إلى الأذهان ما صرح به باراك لارئييل شارون عندما أبلغه بأنه ترك له طاوله نظيفة تخلو من أي التزامات، وكذلك تصريحات نتنياهو قبيل انتخابه رئيساً للوزراء عام (٢٠٠٩) حين قال بأنه غير ملزم بأي اتفاقات توقعها حكومة أولمرت في حال أصبح رئيساً للوزراء.

التوصيات

أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

- ١ - استناداً إلى حقيقة أن الأحزاب الصغيرة في إسرائيل تستطيع أن تلعب دوراً في الكنيست وتشكيلة الحكومة وبرنامجها فلا بد من العمل على تشكيل جسم فلسطيني قادر على التأثير في صناعة القرار الإسرائيلي، وذلك من خلال توحيد الجهود والأصوات الانتخابية داخل الوسط العربي في سبيل ضمان الحصول على أكبر عدد ممكن من مقاعد الكنيست.
- ٢ - لا سبيل للوصول للسلام مع الأحزاب الإسرائيلية؛ إذ إنها ليست سوى وجوه متعددة لعملة واحدة.
- ٣ - إن إنهاء الصراع والتوصل إلى حل دائم عن طريق المفاوضات والتسوية السلمية أمر غير مجدٍ، حيث تلجأ الحكومات الإسرائيلية إلى منهجية إدارة الصراع وليس حله، وللإشارة فإن حكومات "إسرائيل" المتعاقبة منذ تولي الليكود سدة الحكم في ١٩٧٧ وحتى ٢٠١٠، مرورا بحكومات تولاها حزب العمل، تؤيد إقامة دولة فلسطينية دون أن تحدد شكلها وهويتها ومواقعها وحدودها ومحتواها، والحل الوحيد هو الحل العسكري والمقاومة المسلحة.
- ٤ - الحاجة إلى موقف عربي موحد يقف ضد المخطط الصهيوني في المنطقة، ووقف عمليات تهويد القدس بالتحديد، وإتخاذ موقف قادر على التأثير في القرار الدولي.
- ٥ - رجوع مصر إلى الصف العربي وإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل من شأنه أن يشكل ضغطاً كبيراً على الكيان الصهيوني، الذي نجح من خلال معاهدة السلام مع مصر أن يُحَيِّدَها ويعزلها لسنوات عن محيطها العربي، مما هيأ له فرصة الاستفراد بشكل أفضل في تنفيذ مشروعه في المنطقة، فتضاعفت وتيرة الاستيطان والتهويد في الضفة والقطاع، وتم ضرب البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان، في الوقت الذي نحى فيه العرب جانبا الخيار العسكري مع خروج مصر من المعركة.
- ٦ - يجب على البلاد العربية التوقف عن الدوران في فلك التبعية للقرار السياسي "الإسرائيلي" - الأمريكي - الغربي.
- ٧ - عدم إلغاء روح الجهاد، وإضعاف روح المقاومة والتضحية واعتبارها إرهاباً.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية

أ - الكتب:

- أبو جابر، كامل، (١٩٧٣)، نظام دولة إسرائيل: إطار القرار السياسي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
- أيوب، سمير، (١٩٨٤)، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيونية، بيروت، دار الحدائق للطباعة والنشر.
- البدر، جمال، (٢٠٠٠)، الجسر، القاهرة، مديوني الصغير.
- الجندي، كريم، (٢٠١١)، صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- الجعفري، وليد، (١٩٧٩)، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، جذوره، تطوره، أخطاره، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الحسن، بلال، (٢٠٠٣)، الخداع الإسرائيلي رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد وتوابعها، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الرنتاوي، عريب، (٢٠٠٦)، قراءة في انتخابات الكنيست الـ ١٧، عمان، مركز دراسات القدس.
- السعدي، غازي، (١٩٨٩)، الأحزاب والحكم في إسرائيل، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- السيد، ياسين، (١٩٩٢)، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام.
- الشامي، رشاد، (١٩٩٤)، القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الشريف، ماهر، (١٩٨١)، الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٠-١٩٤٨، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث.
- الشناق، فاروق وآخرون، (٢٠٠٣)، القدس، اربد، الأردن، دار نور الدين للنشر.

- العابد، ابراهيم، (١٩٦٦)، الماباي: الحزب الحاكم في إسرائيل، سلسلة دراسات فلسطين، بيروت.
- القشطيني، خالد، (١٩٩٠)، "الصهيونية واللا صهيونية" الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، بيروت.
- (١٩٦٧)، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- (١٩٦٨)، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- (١٩٧١)، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- المحارمة، علي، (٢٠٠٤)، تصاعد القوى الدينية الإسرائيلية، عمان، دار الإعلام.
- المسيري، عبد الوهاب محمد، (١٩٩٠)، "الصهيونية" الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، بيروت.
- المسيري، عبد الوهاب، (١٩٨٢-يناير ١٩٨٣)، الإيديولوجية الصهيونية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة.
- المسيري، عبد الوهاب، (١٩٩٩)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، القاهرة، دار الشروق.
- المسيري، عبد الوهاب، (١٩٩٧)، من هو اليهودي؟، القاهرة، دار الشروق.
- الهزايمة، محمد، (٢٠٠٤)، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، عمان.
- الهور، منير، طارق موسى، (١٩٨٣)، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٨٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- بدر، كاميليا، (١٩٨٥)، نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، القدس، جمعية الدراسات العربية.
- بدوي محمد، موسى ليلي، (١٩٩١)، النظم والحياة السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.
- تيم، سعيد، (١٩٨٩)، النظام السياسي الإسرائيلي، عمان، الأصلية للنشر والتوزيع.
- جبور، سمير، (١٩٨٥)، انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤: الأبعاد السياسية والاجتماعية، نيقوسيا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- جريس، صبري، (١٩٧١)، الحريات الديمقراطية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- جريس، صبري، وآخرون، (١٩٩٦)، دليل عام إسرائيل، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- حسن، محمد، (٢٠٠١)، الأحزاب الصهيونية وعملية السلام، دمشق، منشورات دار علاء الدين.
- خطاب، موسى، (١٩٩٢)، نصر الله، محمود، البرلمان الإسرائيلي، القدس، مركز القدس للأبحاث.
- خليفة، احمد، (٢٠٠٤)، إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- ربيع، حامد، (١٩٧٥)، من يحكم تل أبيب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- رزوق، أسعد، (١٩٦٦)، نظرة في أحزاب إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث.
- سالم، محمد، (٢٠٠٢)، الديمقراطية المزعومة في إسرائيل، القاهرة، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- سلامة، جمال، (٢٠٠٧)، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية، القاهرة، دار النهضة العربية.
- شالوم شطريت، سامي، (٢٠٠٥)، النضال الشرقي في إسرائيل بن القمع والتحرر بين التماثل والبدل ١٩٤٨ - ٢٠٠٣، ترجمة: سعيد عياش، رام الله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- صالح، محسن، (٢٠٠٦)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، مركز دراسات الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، محسن، (٢٠٠٣)، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، الجيزة، سلسلة دراسات فلسطينية، مركز الإعلام العربي.
- طایل، فوزي محمد، (١٩٩٢)، النظام السياسي في إسرائيل، المنصورة، دار الوفاء للنشر والتوزيع.

- عبد الرحمن، اسعد وآخرون، (١٩٧٠)، الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- عبدالرحمن، أسعد، (١٩٩٠)، المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢-١٩٨٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عبدالله، هاني، (١٩٨١)، الأحزاب السياسية في إسرائيل: عرض وتحليل، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- غازيت، شلومو، (١٩٩٦)، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، عمان، دار الينابيع .
- غوانمة، نرمين، (١٩٩٥)، إسرائيل "الأحزاب السياسية وتطلعاتها"، بيروت، الدار المتحدة للنشر.
- قهوجي، رجب، (١٩٨٦)، الأحزاب والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، دمشق، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية.
- ماضي، عبد الفتاح، (١٩٩٩)، الدين و السياسة في (إسرائيل)، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- متولى، عبد الحميد، (١٩٦٣)، نظام الحكم في إسرائيل، الإسكندرية، معهد الدراسات العربية العالمية.
- مجاعص، لمياء، (١٩٦٨)، المباد حزب العمال الموحد في إسرائيل، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث.
- نصر، محمد، (١٩٩٦)، الحكم والإدارة في إسرائيل، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر.
- هلسة تهناني، (١٩٦٨)، دافيد بن غوريون، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث.

ب - الصحف والدوريات:

- الحافي، عامر، (٢٠٠١)، الأحزاب السياسية إسرائيل، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة السادسة، العدد ١٨.
- الرنتاوي، عريب، (٢٠٠٣)، الانتخابات الإسرائيلية الملف الإسرائيلية، الملف الاستراتيجي، عمان، مركز دراسات القدس، العدد الثاني، شباط.

- أليفير، جوزيف، (شتاء ١٩٩٥)، المستوطنات والحدود، التصورات الإسرائيلية للحل الدائم، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، عدد ٢١.
- الدجاني، برهان، (١٩٩٣)، الاعتراف المتبادل بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لبنان، **المستقبل العربي**، عدد ١٧٧.
- (١٩٨٣/٤/٧)، النظام السياسي والإداري والقضائي في إسرائيل، **مجلة الأرض**، السنة العاشرة، العدد ١٤.
- (٢٠٠٩)، انتخابات الكنيست الثامن عشر، البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية، حزب العمل، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد ٢٧.
- (تشرين الأول ١٩٨٨)، برنامج حزب العمل لانتخابات الكنيست الثاني عشر ١٩٨٨، بيروت، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٠.
- (٢٠٠٠)، تقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية بشأن قمة كامب ديفيد والموقف الإسرائيلي بعدها (٢٥/٧/٢٠٠٠)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٤٣.
- آب (١٩٩٢)، جريس، سمير، انتخابات الكنيست الثالثة عشرة، قراءة في النتائج، **شؤون فلسطينية**، بيروت، عدد ٢٣٣.
- خليفة، احمد، (ربيع ١٩٩٦)، حزب العمل عشية الانتخابات، عوده إلى الحل الإقليمي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد ٢٦.
- (تشرين الثاني ١٩٨٠)، زيارة وفد حزب العمل إلى مصر، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد ٢.
- شراره، رنده، (ربيع ١٩٩١)، إسرائيل والتسوية السلمية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد ٦.
- شحادة، امطانس، (٢٠٠٩)، الانتخابات الإسرائيلية العامة ٢٠٠٩، قضايا إسرائيلية، السنة التاسعة، العدد ٣٣.
- شلش، إسماعيل، (١٩٨٣)، الإدارة المدنية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، **مجلس شؤون عربية**، تونس، عدد ٣٣-٣٤، تشرين ثاني/كانون الأول.
- صراص، سمير، وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، عدد (١١).
- عايد، خالد، (أب ١٩٨٨)، الجديد-القيم في المواقف الإسرائيلية من الإجراءات الأردنية الأخيرة، **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد ٨.

- قمحة، أحمد، (كانون الثاني ١٩٩٥)، الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية: رؤى وإشكاليات مختلفة، السياسة الدولية، مصر، عدد ١١٩.
- (صيف ١٩٩٦)، ملف الانتخابات الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد ٢٧.
- (١٩٦٩)، ملف وثائق فلسطين من عام ٦٣٧ إلى عام ١٩٤٩، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.
- صيف (٢٠٠٠)، كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك إلى الإسرائيليين عشية الذهاب إلى كامب ديفيد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٣.
- صحيفة الحياة، لندن، (١١/٣١/٢٠٠٩).
- صحيفة هآرتس، (١١/٢١/٢٠٠٥).
- صحيفة السفير، (١١/٢١/٢٠٠٧).
- صحيفة البيان، (١١/٢٨/٢٠٠٧).
- صحيفة الخليج الإماراتية، (١٦/٣/٢٠٠٨).

ثانياً: المصادر باللغة الانجليزية:

- Alan Arian, (1968), **Ideological Change In Israel**, The Press of case Westren Reserve University Celeveland.
- Baker Henry, (1968), **The Legal System of Israel**, Israel Universities Press, Jerusalem.
- Bernstein, Marver H, (1969), **The Politics of Israel**, Green Wood Press, New York.
- **Encyclopaedia Judaica**: Keter Publishing House, Jerusalem, (1991).
- Fein, L., (1967), **Politic in Israel**, USA: Little Brown.
- Gregory M., (1982), **Reading in The Israel Political System, Stricture and Processes**, University Press of American, Washington.

- Israel, Cohens, (1953), **Theodor Herzl Founder of Political Zionism**, Thomas Yoselof, New York.
- Joseph Badi, (1963), **The Government of The State of Israel**, Twayne Publishers, New York.
- Kraincs, Oscar, (1961), **Government and Politics in Israel**, New York.
- Likhovski Eliah, (1971), **Israel's Parliament, The Law of The Kneset**, Clarendon Press, Oxford, London.
- Lochery, Neil, (1997), **The Israeli Labour Party in the shadow of the Likud**, Ithaca Press, London.
- Nahas, Dunia, (1976), **The Israel Communist Party**, Croom Helm, London.
- Williams, Rushbrook, (1957), **The State of Israel**, Faber and Faber, London.
- Zidon.A, (1967), **Kenesset, The Porlumentis**, Rul.Herzt Press, New York.

ثالثاً: أبحاث ودراسات أخرى

- غرايبة، فارح احمد، (١٩٩٦)، دور الأحزاب السياسية الإسرائيلية في صنع السياسة الخارجية ١٩٨٤-١٩٩٤، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن
- عبادي، أحمد، (١٩٧٠)، دراسة في الأحزاب السياسية في إسرائيل، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.

رابعاً: المواقع الالكترونية

- التفكجي، خليل، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة...واقع وإشكاليات، الجزيرة.نت، (٢٠٠٤\١٠\٣)، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/623ce9c2-90c9-4265-9206-e80a71d957d5.htm>

- الفي، أكرم، حزب شاس..... الدين والطائفية والسياسة في إسرائيل، مركز الأسرى للدراسات، ٢٠٠٦/٨/٢٦ :

<http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=108>

- المخ، زهير، "انتخابات الكنيست الثامن عشر البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية": ١٠ / ٢ / ٢٠٠٩

www.palestine-studies.org/files/word/mdf/10226.doc

- انظر إلى وسائط الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية على موقع السلطة الفلسطينية: www.palestine-un.org/peace

- المشهد الإسرائيلي، الأحزاب السياسية وبرنامجها السياسية: الخطوط العريضة ١٥ / ١١ ٢٠٠٣. <http://almash-had.madarcenr.org>

- جرابسي، برهوم، "انتخابات ٢٠٠٩ تثبت حالة التشرذم وتعيد جدولة الأزمات"، ٢٠٠٩/٢/٢٤ :

<http://www.madarcenr.org/almashhad/viewarticle.asp?articalid=4472>

- حامد، جميل، إسرائيل..دولة تخاف الاغتيال، (١٨ / ١١ / ٢٠١١)،

- <http://alwasattoday.com/index.php/component/content/article/317-sss12/15943>

- "شنوي المبادئ، انتخابات الكنيست السادس عشر"، 2003/1/28 :
<http://www.knesset.gov.il/elections>
- مشاقي، منذر، اليسار الصهيوني....وفن التسويق السياسي، موقع مركز دراسات المستقبل الفلسطيني، (٢٠٠٩/١٠/١٠) انظر:
<http://www.pfsc.ps/ar/index.php?act=artc&id=21>
- مكليبر، دودي، مؤسسات ومراحل سياسية في إسرائيل:
http://www.crossingbordersprogram.org/Israel_Articles_WideAudience_notseen/PoliticalInstitution&Process/DavidMK.doc
- المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية والقطاع، انظر:
<http://www.rewity.com/vb/t3709.html>
- موقع حركة السلام الآن، " المستقبل حسب مخططات وزارة البناء والإسكان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة"، آذار ٢٠٠٩، انظر:
http://www.peacenow.org.il/data/SIP_STORAGE/files/7/4047.pdf
- نويري، محمد، النظام السياسي في إسرائيل، (٢٠٠٩).
<http://www.aljazeratalk.net/forum/archive/index.php/t-187150.html>
- "Labor Political Report," no. 8, September 8, 1997, on Israeli labor Party English home page website:
www.us-israel.org/jsource/politics/labor.html
- صوت إسرائيل عربي 2009/42/22 <http://www.iba.org.il/arabil/arabic>
- مستقبل الاراضي المحتلة، (١٢٧ ١٥ ١٩٩٦) صحيفة الرأي: <http://www.alrai.com>

- ידיעות أحرنوت، ١١/٢/٢٠٠٩، انظر:

<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,I-3498209,00.HTML>

- وكالة رويترز للأخبار، (٢٨/١١/٢٠٠٧)، انظر:

http://ara.today.reuters.com/news/NewsArticle.aspx?type=topNews&storyID=2007-11-28T034501Z_01_EGO804545_RTRIDST_0_OEGTP-MID-BUSH-TALKS-AB5.XML

- وكالة سما الإخبارية، (٢٢/١٢/٢٠١٠)، انظر:

<http://www.samanews.com/index.php?act=show&id=59524>

THE POLITICAL STANDS ISRAELI PARTIES REGARDING THE PEACE STATEMENT PROJECTS

By

Tawfiq Izzat Saqallah

Supervisor

Dr.Gazi Raba'ba

ABSTRACT

The aim of this study is to analyze Israeli's political parties' positions and its effects on peaceful settlement projects, through highlighting the most important settlements' positions. Specially the position of main Israeli parties (Work, Likud and Kadima). The process of peaceful settlement is affected directly by positions and programs of these parties.

This study started from the hypotheses that Israeli political parties have the most important role in drawing Israeli's attitudes toward peaceful settlement projects in the Arab-Israeli conflict.

Historical method was used to shed light on the emergence of parties before and after the creation of Israel in addition to point the core historical details experienced by Israeli parties and the most important positions adopted by these parties especially concerning peaceful settlement for Arab- Israeli conflict. This study also applied the analytic method to identify what distinguish each party concerning peaceful settlement projects.

Results show that most Israeli political parties are ex- Zionists' parties prior to the creation of a state that believes in Zionist ideology and had a significant role in the Zionist project and the creation of Israel. Most of these parties had a stable position towards not dividing Jerusalem and making it the eternal and unified capital of Israel. These parties vision that peace must be based on Israel security and not to allow the establishment of the Palestinian state and to allow the establishment of autonomy for the people not the land.